

Distr.: General
7 August 2023
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish



الدورة الثامنة والسبعون

البند 39 من جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعدّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. ويورد هذا التقرير ردود الحكومات، وكذلك أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن هذه المسألة.



المحتويات

الصفحة

10	أولا - مقدمة
10	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
10	ألبانيا
10	الجزائر
11	أندورا
11	أنغولا
12	أنتيغوا وبربودا
13	الأرجنتين
41	أرمينيا
14	أستراليا
14	أذربيجان
15	جزر البهاما
15	البحرين
15	بنغلاديش
15	بربادوس
16	بيلاروس
17	بليز
17	بنن
18	بوتان
18	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
20	البوسنة والهرسك
20	بوتسوانا
20	البرازيل
21	بروني دار السلام
21	بوركينافاسو

22	بوروندي
22	كابو فيردي
22	كمبوديا
23	الكاميرون
23	كندا
24	جمهورية أفريقيا الوسطى
24	تشاد
25	شيلي
25	الصين
26	كولومبيا
26	جزر القمر
26	الكونغو
27	كوستاريكا
28	كوت ديفوار
28	كوبا
79	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
80	جمهورية الكونغو الديمقراطية
80	جيبوتي
80	دومينيكا
81	الجمهورية الدومينيكية
81	إكوادور
82	مصر
83	السلفادور
83	غينيا الاستوائية
84	إريتريا
84	إسواتيني
84	إثيوبيا

85	الاتحاد الأوروبي
86	فيجي
87	غابون
87	غامبيا
88	جورجيا
88	غانا
89	غرينادا
89	غواتيمالا
90	غينيا
90	غينيا - بيساو
91	غيانا
91	هايتي
92	هندوراس
92	آيسلندا
92	الهند
93	إندونيسيا
94	إيران (جمهورية - الإسلامية)
95	العراق
95	جامايكا
96	اليابان
97	الأردن
97	كازاخستان
97	كينيا
98	كيريباس
98	الكويت
99	قيرغيزستان
99	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

99	لبنان
100	ليسوتو
100	ليبيريا
100	ليبيا
101	مدغشقر
101	ملاوي
101	ماليزيا
102	ملايف
102	مالي
102	موريتانيا
103	موريشيوس
103	المكسيك
104	موناكو
104	منغوليا
105	الجبيل الأسود
105	موزامبيق
105	ناميبيا
106	ناورو
106	نيبال
107	نيوزيلندا
107	نيكاراغوا
109	النيجر
109	نيجيريا
110	النرويج
110	عمان
110	باكستان
110	بنما

111	بابوا غينيا الجديدة
111	باراغواي
112	بيرو
113	الفلبين
113	قطر
113	جمهورية كوريا
113	جمهورية مولدوفا
113	جمهورية مقدونيا الشمالية
114	الاتحاد الروسي
115	رواندا
115	سانت كيتس ونيفس
116	سانت لوسيا
116	سانت فنسنت وجزر غرينادين
117	ساموا
117	سان مارينو
117	سان تومي وبرينسيبي
118	المملكة العربية السعودية
118	السنغال
118	صربيا
119	سيشيل
119	سيراليون
120	سنغافورة
120	جزر سليمان
120	جنوب أفريقيا
121	جنوب السودان
122	سري لانكا
122	سورينام

123 سويسرا
123 الجمهورية العربية السورية
124 طاجيستان
125 تايلند
125 تيمور - ليشتي
125 توغو
126 تونغا
126 ترينيداد وتوباغو
127 تونس
127 تركيا
127 تركمانستان
128 توفالو
129 أوغندا
129 الإمارات العربية المتحدة
129 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
130 جمهورية تنزانيا المتحدة
131 أوروغواي
131 أوزبكستان
132 فانواتو
132 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
134 فييت نام
135 اليمن
136 زامبيا
136 زمبابوي
137 الكرسي الرسولي
137 دولة فلسطين

138	ثالثاً -	الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها
138		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
142		منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
145		الوكالة الدولية للطاقة الذرية
146		منظمة الطيران المدني الدولي
148		الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
149		منظمة العمل الدولية
150		المنظمة البحرية الدولية
151		المنظمة الدولية للهجرة
152		الاتحاد الدولي للاتصالات
152		مكتب شؤون الفضاء الخارجي
153		مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا
157		مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
163		مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
165		منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
165		منظمة الأمم المتحدة للطفولة
162		مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
172		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
178		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
180		برنامج الأمم المتحدة للبيئة
181		برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
182		منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
182		مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
183		مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
185		صندوق الأمم المتحدة للسكان
186		الاتحاد البريدي العالمي
187		برنامج الأغذية العالمي

189 منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
190 المنظمة العالمية للملكية الفكرية
191 المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
191 منظمة السياحة العالمية
192 منظمة التجارة العالمية
	رابعاً - الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية
193 العامة وأعمالها
193 المنظمة الدولية للحماية المدنية
193 الاتحاد البرلماني الدولي
194 مركز الجنوب

أولا - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعدّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.
- 2 - وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2023، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بمعلومات عن تنفيذ ذلك القرار. وأرسلت مذكرة شفوية تذكيرية في 31 آذار/مارس 2023.
- 3 - ويورد هذا التقرير الردود الواردة من الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها حتى 6 تموز/يوليه 2023. وتستصدر الردود التي ترد بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 شباط/فبراير 2023]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ قرار الجمعية العامة 7/77 تنفيذا تاما، وهي لم تُصدر أو تُطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[28 آذار/مارس 2023]

إن اتخاذ الجمعية العامة القرار 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، للسنة الثلاثين على التوالي وبأغلبية ساحقة، يُبين، من عدة جوانب، استمرار تأييد المجتمع الدولي لحكومة كوبا وشعبها، ويُؤكّد من جديد الحاجة الملحة إلى رفع الحصار المفروض ظلما على كوبا منذ أكثر من نصف قرن، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيّما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليين.

وعلى غرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أيدت القرار 7/77، والبالغ عددها 185 دولة، لا تزال الجزائر تشعر بالقلق إزاء العواقب الكارثية التي لا يزال يُخلفها هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في كوبا، ولا سيّما على جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وإن الجزائر، وفاءً منها لمقاصد الميثاق ومبادئه وقواعد القانون الدولي، تُؤيد الموقف المبدئي الذي اعتمدته حركة عدم الانحياز، التي أكدت من جديد، بمناسبة مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019، دعوته إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتتضمن الجزائر، التي ترفض رفضاً تاماً فرض القوانين والقرارات الانفرادية وأي تدابير قسرية انفرادية يمكن أن تعوق ممارسة حقوق الإنسان ورفاه الشعوب وازدهارها، إلى أغلبية الدول الأعضاء في الدعوة إلى استهلال فصل جديد في العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتواصل الجزائر التعبير عن دعمها الثابت وتضامنها الدائم مع الشعب الكوبي، في جميع المحافل الإقليمية والدولية، وتغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى المساعدات الغذائية التي قدمتها إلى كوبا، في كانون الثاني/يناير 2023، لتمكينها من تجاوز الأضرار الجسيمة الناجمة عن مرور إعصارين في خريف عام 2022.

أندورا

[الأصل: بالفرنسية]

[17 آذار/مارس 2023]

لم تصدر أندورا ولم تطبق أبداً أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار 7/77 وقد دأبت حكومة إمارة أندورا على التصويت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتعيد تأكيد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

[8 أيار/مايو 2023]

تتشاطر جمهورية أنغولا وجمهورية كوبا روابط تاريخية وصداقة طويلة الأمد، وتحفظان حالياً بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ممتازة.

وقد استمر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لما يزيد على 60 عاماً. وهو من أكثر المسائل إثارة للجدل في المحافل الدولية، ولا سيما في الجمعية العامة، التي اتخذت نتيجة لهذه المناقشات عدة قرارات بشأن المسألة.

وما فتئت أنغولا تنضم إلى المناقشة، وطوال هذه السنوات دافعت بقوة وبشكل منهجي عن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، والذي تعتبره غير عادل ولا أساس له في السياق الحالي لوجود جزاءات انفرادية ضد هذا البلد. وبالمثل، فقد أثار هذا الحصار، في سياق التنمية، تأثيراً سلبياً على الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التي تدعو إليها الأمم المتحدة، وهي عقوبة تنتهك بلا شك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونتيجة للحصار والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة، لا تزال جمهورية كوبا تعاني من مشاكل خطيرة في ميدان الصحة، وهو مجال رئيسي من مجالات التنمية البشرية، مما يؤدي إلى صعوبات في

الحصول على المعدات والتكنولوجيات والأجهزة والعقاقير المناسبة اللازمة لعيش الإنسان. ونتيجة لمنعها من الحصول على اللوازم الطبية والمستحضرات الصيدلانية، لجأت كوبا إلى الوسطاء أو البدائل، بأسعار باهظة ونوعية رديئة.

وتُصدّر الواردات الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب تراخيص صارمة وشروط تمييزية، كما أن حجمها الصافي لا يُضاهي الضرر الهائل الذي يلحقه الحصار بمالية كوبا وآثار تطبيقه خارج الحدود الإقليمية في أسواق ثالثة.

ومن ناحية أخرى، فقد أثرت مسألة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والوضع الاقتصادي العالمي السائد سلباً على الوضع الاقتصادي والتجاري والمالي لكوبا على نحو أكبر، مما يجعل حياة المواطنين الكوبيين أكثر تعقداً، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية.

وفي ضوء هذه الحالة، تُكرّر جمهورية أنغولا تأكيد موقفها، الذي دافعت عنه على مر السنين، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، على أساس احترام وامتثال المقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة والتزامات الدول بموجب القانون الدولي.

وتدافع أنغولا أيضاً عن تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين وتأييده، حتى تتمكن كوبا من العودة مُجدداً إلى التجارة الدولية، بغية إعادة إطلاق اقتصادها، وكذلك ضمان رفاه سكانها.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2023]

لا تزال حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها من استمرار إنفاذ تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة 7/77 وقراراتها السابقة المعارضة للحصار، والمعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملاً بالفقرة 2 من القرار 7/77 الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور آنفاً، وذلك عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين ينصان على أمور منها إعادة تأكيد حرية التجارة والملاحة.

وقد دأبت حكومة أنتيغوا وبربودا على الدعوة بقوة في مختلف المحافل الدولية إلى إنهاء الحصار وما يترتب عليه من أثر غير إنساني على سكان كوبا. ففرض الضغط الاقتصادي من جانب واحد على جمهورية كوبا يحول دون تنمية الاقتصاد الكوبي ويشكل عقبة كبيرة تحول دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

وتشير حكومة أنتيغوا وبربودا وتؤكد موقف الهيئات الإقليمية والأقليمية، مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولذلك، تدعو حكومة أنتيغوا وبربودا الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه على جمهورية كوبا. ومن شأن إنهاء الحصار أن يسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الإقليمية وفي صون السلم والأمن والاستقرار في منطقة البحر الكاريبي والأمريكيتين.

ولذلك، تود حكومة أنتيغوا وبربودا أن تؤكد من جديد صداقتها وتعاونها وتضامنها الثابت مع جمهورية كوبا، وقد صوتت مؤيدة للقرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عرضه لأول مرة على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، في عام 1991. وستواصل حكومة أنتيغوا وبربودا التصويت لصالح القرار إلى أن يلغى الحصار.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[3 شباط/فبراير 2023]

نفّذت حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذاً كاملاً أحكام قرار الجمعية العامة 7/77 المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 والقرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويحدد القانون رقم 24-871، الصادر في 5 أيلول/سبتمبر 1997، الإطار التشريعي الذي ينظم نطاق تطبيق التشريعات الأجنبية داخل الأرجنتين. وتتص المادة الأولى من ذلك القانون على أن التشريعات الأجنبية التي يقصد بها إحداث آثار قانونية خارج نطاق الحدود الإقليمية، عن طريق فرض حصار اقتصادي على بلد معين أو تقييد الاستثمارات فيه، بهدف تغيير حكومة ذلك البلد أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، هي تشريعات لا يجوز على الإطلاق تطبيقها ولا تترتب عليها أي آثار قانونية بالملء. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يخضع لتشريعات اتحادية، ولا سيما قانون توريثشيلي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 1992 وقانون هيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الصادر في آذار/مارس 1996.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم الأرجنتين التزاماً تاماً بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبمبدأ تعددية الأطراف. وفي هذا الإطار، أيدت الأرجنتين منذ عام 1995 قرارات الجمعية العامة المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأعربت أيضاً عن معارضتها للحصار في كل فرصة تسنح لذلك، سواء في المحافل الإقليمية أو في الهيئات الدولية الأخرى.

وتمشياً مع الموقف المبين أعلاه، أيدت الأرجنتين الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي الخامس والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77، المعقد في نيويورك في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، والإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي السادس والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77، المعقد في نيويورك في 23 أيلول/سبتمبر 2022. وتعيد الفقرتان 294 و 293 من الإعلانين تأكيد الدعوة الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتعربان عن القلق من توسع نطاق الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لهذا الحصار، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.

وبالإضافة إلى البيانات السابقة التي أدلت بها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أيدت الأرجنتين اعتماد الإعلان الخاص الصادر في 24 كانون الثاني/يناير 2023 بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، في إطار مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في بوينس آيرس.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

إن الهيئة التشريعية الوطنية لأرمينيا لا تصدر ولا تطبق أي قوانين أو لوائح يمكن أن تخلف أثرا مدمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، كتلك المشار إليها في قرار الجمعية العامة 7/77. وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا التي تخضع بدورها لحصار مستمر تفرضه عليها تركيا وأذربيجان عن موقفها المعارض لسياسة الحصار الاقتصادية والحدود المغلقة في العديد من المناسبات.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 آذار/مارس 2023]

تعيد حكومة أستراليا تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/77. ومنذ عام 1996، صوتت أستراليا لصالح قرار كوبا السنوي في الجمعية العامة الذي يدعو إلى إنهاء الحظر التجاري المفروض على كوبا. وفي حين أن أستراليا ليس لديها أي تشريع أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط التجارة أو الاستثمار إلى كوبا أو منها، فإن الحصار لا يزال يشكل عائقا أمام التجارة.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية. وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تُصدر أذربيجان أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وستواصل أذربيجان تنفيذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]

[21 آذار/مارس 2023]

يُقيم كمنولث جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. ولم تُصدر جزر البهاما أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كومنولث جزر البهاما وجمهورية كوبا. وفي هذا السياق، تُذكر جزر البهاما بموقف هيئات إقليمية وأقليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف. ولا تزال جزر البهاما تأمل في وضع عملية لتطبيع العلاقات الثنائية بين حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

البحرين

[الأصل: بالعربية]

[3 آذار/مارس 2023]

لقد حافظت مملكة البحرين على موقفها المؤيد لكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك من منطلق تمسكها بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتجدد تأكيدها على موقفها المؤيد للقرار 7/77 الذي اعتمده الجمعية العامة بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

لم تُصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد دأبت بنغلاديش على تأييد القرارات السابقة الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية، كما صوّتت لصالح القرار المذكور أعلاه.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[2 شباط/فبراير 2023]

لا تزال حكومة بربادوس ملتزمة التزاماً تاماً بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين لجميع الدول الأعضاء. ولم تصدر حكومة بربادوس أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تمس سيادة أي دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة.

وتلاحظ حكومة بربادوس أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عقود يتعارض مع هذه المبادئ والقواعد ويؤدي إلى نتائج عكسية في العلاقات التجارية.

وقد دأبت حكومة بربادوس على الدعوة في مختلف المحافل الدولية إلى إنهاء الحصار وما يترتب عليه من آثار لاإنسانية. وفي هذا الصدد، ما فتئت بربادوس تصوّت تأييداً للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أن طُرح على الجمعية العامة لأول مرة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام 1991.

وتسلم حكومة بربادوس مع التقدير العميق بأن كوبا قد قدمت، على الرغم من الحصار، دعماً قيماً إلى دائرة الصحة الوطنية في بربادوس، بما في ذلك عن طريق إرسال موظفين طبيين، بموجب اتفاق تعاقدي، لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد عكس الدعم الذي قدمته كوبا لبربادوس ما تقدمه من دعم إلى بلدان أخرى في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

وقد تشرفت حكومة بربادوس باستضافة القمة الثامنة للجماعة الكاريبية وكوبا في بريدجتاون، بربادوس، في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022. وخلال تلك القمة، اغتتم رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية وجمهورية كوبا المناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين دول الجماعة الكاريبية المستقلة وكوبا والذكرى السنوية العشرين ليوم الجماعة الكاريبية - كوبا.

وتكرّر حكومة بربادوس تأييدها القوي لآخر قرار بشأن هذه المسألة، وهو القرار 7/77 الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وتؤكد من جديد أنها تنفّذه تنفيذاً كاملاً على المستوى الوطني، إذ لا توجد في بربادوس أي قوانين تُقيّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا. وترى حكومة بربادوس أن إنهاء الحصار سيساعد كثيراً على إقامة علاقات حرة وغير مقيدة مع كوبا وجميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وأياً كانت الاختلافات السياسية أو الأيديولوجية التي قد تكون قائمة بين الولايات المتحدة وكوبا، فإنها لا يمكن ولا ينبغي لها أن تبرر الأعمال التي تؤدي إلى عواقب كبيرة وخطيرة وغير متناسبة على الشعب الكوبي. وتدعو حكومة بربادوس إلى إجراء حوار فعلي وتعاون بناء بين الطرفين المعنيين بغرض رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[10 آذار/مارس 2023]

ترفض جمهورية بيلاروس رفضاً قاطعاً تطبيق أي تدابير تقييدية انفرادية ضد الدول الأعضاء ذات السيادة في الأمم المتحدة. والهدف الرئيسي للدول التي تستخدم تدابير تقييدية غير قانونية هو إلحاق أقصى قدر من الضرر الاقتصادي بدولة أخرى والإطاحة بحكومتها القائمة.

واللجوء إلى القيود الانفرادية يمثل تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، في انتهاك صاخر لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتعارض هذه الأعمال أيضاً مع مبدأ التعاون المتعدد الأطراف، وتقوض العلاقات الدولية وتثير العداء بين أشخاص القانون الدولي.

وإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من 60 عاماً يتهك انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان لجميع سكان الجزيرة، ويشكل عملا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

لقد أصبح الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا أطول وأشد أعمال الحرب الاقتصادية اللاإنسانية التي ارتكبت على الإطلاق ضد دولة ذات سيادة. وتستمر آثاره في الحد من إمكانيات النمو الاقتصادي للبلد، وكبح الاستثمار الأجنبي، وإعاقة العلاقات التجارية مع بلدان ثالثة، وخلق أكبر قدر ممكن من العقبات أمام العمليات المصرفية وغيرها من العمليات المالية.

ويشكل تمديد تلك التدابير التقييدية خارج الحدود الإقليمية انتهاكا مباشرا للحقوق المشروعة للدول الأخرى في التعاون الكامل مع هافانا.

وتناشد بيلاروس الولايات المتحدة أن تعيد النظر في قرارها بشأن الحصار المفروض على كوبا.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 آذار/مارس 2023]

تعيد بليز تأكيد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تندرج أيضاً ضمن المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي. وفي إطار التقيد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، دأبت بليز على تأييد القرارات التي تدين الحصار المفروض على كوبا. وترفض بليز تطبيق القوانين والتدابير خارج حدود الولاية الإقليمية. ويشكل استمرار السعي إلى عزل كوبا، في تجاهل للقرارات التي تُعتمد سنوياً وتحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، استهتارا صارخا بتعددية الأطراف وبالإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وترتبط بليز وكوبا بشراكة بناءة ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا. وتزداد سياستنا في التواصل مع كوبا ترسخاً من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[10 آذار/مارس 2023]

شاركت بنن بنشاط، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في اعتماد الجمعية العامة القرار 7/77 المعنون، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ويثبت هذا الموقف أن بنن لم تجد عن المبادئ والقيم التي دأبت على الالتزام بها التزاما راسخا، وهي المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى القانون الدولي.

وما انفكت بنن دائما تؤيد قرارات الجمعية العامة بشأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بالنظر إلى قناعة شعب بنن بأن الحوار هو الوسيلة الفضلى لتسوية المنازعات واستعادة الثقة بين الدول.

وظالما دعت حكومة بنن، التي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو لوائح من النوع المذكور في القرار 7/77 إلى التعجيل برفع التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا لكي يتمكن ذلك البلد من تحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة مشاركة كاملة في التجارة الدولية.

وعملت حكومة بنن باستمرار من أجل إنهاء الحصار وإلغاء القوانين التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية والتي لا تطل آثارها الشعب الكوبي فحسب، بل أيضا العلاقات التجارية بين كوبا وبلدان ثالثة. وتدعو بنن إلى اتخاذ تدابير محددة بغية رفع الحصار بشكل كامل ونهائي وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا.

وأخيرا، ستواصل بنن الدعوة إلى الحوار البناء ليتسنى لكوبا والولايات المتحدة تطبيع العلاقات الثنائية بشكل دائم بما يحقق سعادة وازدهار شعبيهما.

بوتان

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 آذار/مارس 2023]

لم تُصدر الحكومة الملكية لبوتان ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77، وما فتئت تؤيد مثل هذه القرارات في الجمعية العامة وتصوّت لصالحها.

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]

[27 آذار/مارس 2023]

بوليفيا دولة مسالمة تعزز ثقافة السلام والحق في السلام، فضلا عن التعاون بين شعوب المنطقة والعالم، من أجل تعزيز التفاهم المتبادل والتنمية المنصفة وتعزيز التفاعل الثقافي، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول.

ولهذه الأسباب تحديدا، تدين بوليفيا وترفض بشدة تطبيق أي سياسة مساس أو تدخل وأي تدبير قسري انفرادي ينتهك سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وهذا هو أيضا السبب الأساسي الذي دفع بوليفيا إلى تأييد قرارات الجمعية العامة وجميع الجهود المتعددة الأطراف التي تسعى إلى إنهاء الحصار الجائر وغير القانوني المفروض على كوبا وستظل تؤيدها باستمرار.

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اعتمدت الجمعية العامة القرار 7/77 بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي يأتي بعد القرارات 19/47 و 16/48 و 9/49 و 10/50 و 17/51 و 10/52 و 4/53 و 21/54 و 20/55 و 9/56 و 11/57 و 7/58 و 11/59 و 12/60 و 11/61 و 3/62 و 7/63 و 6/64 و 6/65 و 6/66 و 4/67 و 8/68 و 5/69 و 5/70 و 5/71 و 4/72 و 8/73 و 7/74 و 289/75 التي ظلت بعد 30 سنة تقريبا غير فعالة نظرا لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لأكثر من 60 عاما.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع الدول بالامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعلى الرغم من الدعوة إلى احترام سيادة الدول وعدم المساس بها وعدم التدخل وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، لا تزال كوبا تحت حصار غير شرعي يتعارض مع القانون الدولي، وينتهك أيضا حقها غير القابل للتصرف في التنمية.

موقف بوليفيا

في إطار علاقات الصداقة والأخوة التي تجمع بوليفيا وكوبا، وفي ضوء الآثار السلبية الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة والذي جرى تشديده بشكل غير أخلاقي خلال أزمة الصحة العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أرسلت بوليفيا تبرعات من الأدوية والمستلزمات الطبية إلى كوبا مرتين في عام 2021 ومرة ثالثة في عام 2022 في شحنات تحتوي على 20 طنا من المواد الغذائية و 10 أطنان من الأدوية والمستلزمات الطبية.

وخلال السنة المالية 2022، عُقدت العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى لمعالجة قضايا التعاون المشترك في تطوير الأدوية والتعاون من أجل المساعدة القنصلية والمجالات التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة.

وستواصل بوليفيا الإعراب عن تأييدها الثابت بالتصويت لصالح القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" في الجمعية العامة، وستواصل دعوة جميع الدول إلى الانضمام إليه باعتبار أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتقادم وغير قابلة للتفاوض، وأن التمتع بها لا يخضع لمعايير سياسية، ناهيك عن تفكير انفرادي يخالف القانون الدولي.

وفي ضوء ما تقدم، تعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات بلا تردد وبثبات ووضوح أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يجب أن ينتهي دون قيد أو شرط وعلى الفور، وتحث الولايات المتحدة على الامتنال لقرارات الجمعية العامة، وهي أكثر أجهزة منظمتنا ديمقراطية.

الامتنال للفقرة 2 والفقرة 3 من القرار 7/77

لم تطبق حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات ولن تطبق في المستقبل تدابير أو تشريعات تتعارض والقانون الدولي ومن شأنها أن تنتهك أو تقيد حرية التجارة والملاحة، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة 7/77 وفي هذا الصدد، ترفض حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات وتدين قيام دول أخرى بهذه الممارسة غير القانونية والتعسفية، التي تنتهك حقوق الإنسان استنادا إلى معايير استثنائية تقوض باستمرار تعددية الأطراف وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

الامتنال للفقرة 4 من القرار 7/77

تطلب حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى الأمين العام، وفقا للفقرة 4 من القرار 7/77 أن يواصل تقديم تقاريره إلى الجمعية العامة عن الامتنال له، فضلا عن الآثار والعواقب السلبية لتطبيق سياسات وممارسات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، بالنظر إلى أن هذه الأعمال الانفرادية لا تنتهك سيادة كوبا فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا لسيادة بقية المجتمع الدولي.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2023]

أيدت البوسنة والهرسك، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" والمؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

ولم تُصدر البوسنة والهرسك ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/77 وهي مستعدة لتعزيز تعاونها مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2023]

لم تُصدر بوتسوانا أو تطبق أو تُنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/77 المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وذلك وفقاً لالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان جملة أمور منها حرية التجارة والملاحة.

كما يتجسد ذلك في تصويتنا بالتأييد على القرار المذكور أعلاه. وتعارض بوتسوانا مواصلة تطبيق هذه التدابير التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يخلّف آثاراً سلبية على الشعب الكوبي.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 آذار/مارس 2023]

تُكرر البرازيل تأكيد معارضتها الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وكذلك لتطبيق قوانين التجارة المحلية التمييزية خارج الحدود الإقليمية.

وتدين البرازيل الحصار وما فتئت تدعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود إلى تطبيع العلاقات مع كوبا. ويمثل رفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1962 توافقاً دولياً فعلياً.

ويؤدي إدراج كوبا في 12 كانون الثاني/يناير 2021 ضمن قائمة الولايات المتحدة للدول الراحية للإرهاب إلى تفاقم تأثير الحصار الاقتصادي. ويفرض هذا التدبير قيوداً إضافية، مثل حظر تصدير المنتجات التي تزيد النسبة المئوية لمكونات الولايات المتحدة فيها على 15 في المائة إلى كوبا، إلى جانب الحد من المساعدة الإنسانية التي تقدمها الولايات المتحدة. وتعرب البرازيل عن قلقها إزاء تفاقم الآثار السلبية للحصار الناجم عن ذلك التدبير.

وبعد ثلاث سنوات من الغياب، أعيد إدماج البرازيل بالكامل في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 4 كانون الثاني/يناير 2023. وشارك رئيس الجمهورية في مؤتمر القمة السابع للمجموعة الذي عقد في بوينس آيرس في 24 كانون الثاني/يناير 2023. وصدر في تلك المناسبة إعلان خاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وإضافة إلى إدانة الحصار، رفض البيان إدراج كوبا في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب.

ويُعد تعزيز العلاقات الاقتصادية مع كوبا هو الطريق الصحيح الذي ينبغي أن تتبعه جميع البلدان المهتمة بدعم تنمية الجزيرة وتحسين الظروف المعيشية لملايين المواطنين الكوبيين. ويضر الحصار بالشعب الكوبي، ولا سيما من هم أشد فقراً، الذين يعانون من آثار هذه التدابير الانفرادية من خلال عدم اليقين الاقتصادي والبطالة.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

تعيد بروني دار السلام من جديد تأكيد التزامها بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تعارض بروني دار السلام استخدام الجزاءات الانفرادية لأنها تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتمشيا مع هذه المعارضة الثابتة والمبدئية لاستخدام الجزاءات الانفرادية، وبالنظر إلى الآثار السلبية لهذه الجزاءات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة، تُكرّر بروني دار السلام الإعراب عن تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 7/77.

بوركيينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[29 آذار/مارس 2023]

تُقيم حكومة بوركيينا فاسو علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. وقد صوّتت بوركيينا فاسو دائماً لصالح قرارات الجمعية العامة المعنونة "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ومرة أخرى، ترفض بوركيينا فاسو رفضاً تاماً جميع أشكال التدابير القسرية الانفرادية، التي لها أثر سلبي على تمتع الشعوب المعنية بحقوق الإنسان ورفاهها وازدهارها. وعليه، وعملاً بالالتزامات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تصدر بوركيينا فاسو ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات 2 و 3 و 4 من القرار 7/77 المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

وتغتتم بوركيينا فاسو هذه الفرصة لتعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قيم التعاون السلمي.

وتدعو بوركينا فاسو، التي تؤمن بمزايا الحوار والتفاوض، الطرفين بصفة خاصة إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لنزاعهما، وفقاً للمادة 33 من الميثاق.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[22 آذار/مارس 2023]

لقد كان موقف حكومة جمهورية بوروندي دائما مناهضا للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

ولم تطبق بوروندي هذا الحظر أبداً ولا تنوي تطبيقه في المستقبل.

كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2023]

وفقاً للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لجمهورية كابو فيردي وتمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تُصدر جمهورية كابو فيردي ولم تُطبّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار 7/77 الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

تعيد الحكومة الملكية لكمبوديا تأكيد تأييدها الثابت لقرار الجمعية العامة 7/77 وتدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتعتبر كمبوديا هذا التدبير القسري الانفرادي منافياً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف وأنظمة التجارة الحرة.

وتحترم الحكومة الملكية لكمبوديا جميع الأحكام الواردة في إطار الأمم المتحدة وتمتثل لها بصفة تامة وهي تنضم باستمرار إلى جهود المجتمع الدولي لدعم كفاح كوبا من أجل العدالة. وتعرب كمبوديا عن تعاطفها مع شعب وحكومة جمهورية كوبا، اللذين ما فتئا يعانيان من تشديد هذه السياسة والانتكاسة في العلاقات الثنائية التي تسببت فيها حكومة الولايات المتحدة لمدة تزيد على ستة عقود. ونتيجة لذلك، فقد أُنزِلَ هذا الحصار أيضاً على من يرغبون في إقامة علاقات تجارية مع كوبا.

وترفض الحكومة الملكية لكمبوديا مرة أخرى بشدّة فرض جزاءات غير قانونية وتحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة بإنهاء الجزاءات غير المبررة المفروضة على كوبا على نحو تام وغير مشروط من أجل مصلحة الأمم والشعوب.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]

[16 أيار/مايو 2023]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وعملاً بأحكام القرار 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، والقرارات السابقة بشأن هذه المسألة، ووفقاً للمبادئ المذكورة أعلاه، لم تتخذ الكاميرون قط أي تدابير تشريعية أو غير تشريعية ترمي إلى تشديد أو توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا.

وقد دأبت الكاميرون على التصويت لصالح رفع هذا الحصار، وهي تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 آذار/مارس 2023]

تؤكد حكومة كندا تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/77. وينص القانون الكندي على أنه لا يجوز لأي شركة كندية أن تمتثل، فيما يتعلق بأي مبادلات أو معاملات تجارية بين كندا وكوبا، لأي تدبير يتجاوز حدود الولاية الإقليمية من قبيل التدابير المشار إليها في هذا القرار.

وتعتبر كندا أن تطبيق التدابير الانفرادية المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية والمتعلقة بكوبا أمرٌ مخالفٌ للقانون الدولي.

وتشعر كندا بخيبة أمل عميقة إزاء القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بالاستمرار في تنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا، المعروف عموماً باسم قانون هيلمز - بيرتون. ويؤثر الحصار سلبيًا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي، وعلى الكنديين الذين يزاولون أعمالاً تجارية واستثمارية مشروعة في كوبا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

[10 أيار/مايو 2023]

لم يتغير موقف جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالرفع الكامل للحصار المفروض على كوبا. وأدى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من 60 عاما إلى إلحاق أضرار هائلة بحكومة وشعب كوبا على جميع الصعد. ولطالما حصل التصويت ضد هذا الحصار على أغلبية ساحقة من الأصوات في الجمعية العامة.

ولم يؤدّ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين هذين البلدين في 17 كانون الأول/ديسمبر 2014 إلى أي تغيير. وترى جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا أن هذا الحصار يتعارض مع القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، فإن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ستقدّم دائما دعما الثابت لحكومة كوبا في جهودها الرامية إلى تحقيق الرفع الكامل لهذا الحصار.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]

[24 آذار/مارس 2023]

إن حكومة جمهورية تشاد، إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، تؤكد من جديد تأييدها للقرار 7/77 الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومن الواضح أن الحصار المفروض لا يزال مستمرا وأنه يعاقب الشعب الكوبي بشدّة ويُقوّض التنمية الاقتصادية في البلد.

وفي حين تُكرّر حكومة تشاد تأكيد دعوات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، إلى رفع الحصار رفعا تاما، تدعو الدول، بالإشارة أيضا إلى الفقرة 30 من القرار 1/70 بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى الامتناع عن اتخاذ وتطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية بما يخالف القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، لا سيما في البلدان النامية.

وتحت حكومة جمهورية تشاد حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على استئناف الحوار من أجل إعادة إطلاق العملية التي بدأت منذ بضع سنوات، سعيا لكفالة تحقيق تنمية تعود بالنفع المتبادل على شعبي البلدين والعالم برمته.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[2 آذار/مارس 2023]

لم تعتمد شيلي أي تدابير ترمي إلى تقييد العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية بين شيلي وكوبا. وتؤيد شيلي الأعمال الكامل والحر للحق في التجارة وفي إقامة علاقات تجارية على الصعيد الدولي، دون فرض أي قيود غير تلك المفروضة على أنشطة تعتبر مخالفة للقانون بموجب قانون شيلي والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 شباط/فبراير 2023]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة منذ ثلاثين سنة متعاقبة قرارات تدعو فيها إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتحث البلدان كافة على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير تكون لها آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة.

ولكن للأسف، لم نشهد تنفيذاً فعلياً لتلك القرارات على مر السنين، ولم يُرفع بعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا ينطوي ذلك على مخالفة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، لكنه تسبب أيضاً في تكبد كوبا خسائر اقتصادية ومالية فادحة، وأعاق جهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونال من حق الشعب الكوبي في البقاء وحقه في التنمية، وأضر بالتبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى.

ولطالما نادت الصين باحترام حق البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وعارضت فرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية على البلدان الأخرى. وما فتئت الصين تلتزم التزاماً صارماً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتنفيذها. وتقيم الصين وكوبا علاقات اقتصادية وتجارية متينة، وتجريان تبادلات على مستوى شعبيهما، وما فتئ التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والعلاقات الودية في مختلف المجالات ينمو بين البلدين. ويلبّي هذا النهج تطلعات شعبي البلدين، ويفضي أيضاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي سياق التعددية القطبية، والعولمة الاقتصادية، والتنوع الثقافي، والديمقراطية الأشمل في العلاقات الدولية، يمثل التواصل والتعاون بين البلدان على قدم المساواة اتجاهاً سائداً في الوقت الراهن. وما من شك أن إجراء الحوار على قدم المساواة والمشاورة الودية هو أفضل سبيل لتسوية الخلافات. وتدعو الصين الولايات المتحدة إلى أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا بشكل تام وفي أقرب وقت ممكن، وأن تقيم علاقات طبيعية فيما بين الدولتين وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي

تنظّم العلاقات الدولية. وهذا يتمشى مع المصالح المشتركة للولايات المتحدة وكوبا ولشعبي البلدين، ويعود بالنفع على السلام والاستقرار في كل المنطقة.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[30 آذار/مارس 2023]

تؤكد حكومة جمهورية كولومبيا من جديد أنها، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية ضد كوبا.

وتعمل كولومبيا وفقا لسياستها القائمة على احترام القانون الدولي والتقييد بمبادئ الاستقلال السياسي وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتشجع كولومبيا التطوير المستقل للسياسات الداخلية لكل دولة وترى أنه سيكون من المناسب وقف جميع أنواع التدابير التي تهدد التنمية الاقتصادية وتنمية التجارة ورفاه السكان.

وأخيرا، ترى كولومبيا أن من الضروري أن تُحرز الدول الأعضاء تقدما في بناء علاقات تعاونية وودية تقوم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، واحترام سيادة الشعوب واستقلالها الذاتي، والتعايش السلمي، وحسن الجوار، وتعددية الأطراف، واحترام مبدأ المساواة في السيادة والأحكام الأخرى المكرسة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

جزر القمر

[الأصل: بالفرنسية]

[12 نيسان/أبريل 2023]

تعيد حكومة اتحاد جزر القمر تأكيد التزامها بما قطعت من تعهدات بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولذا، فإنها لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو أنظمة ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية ويمكن أن تمس سيادة دول أخرى.

وتؤيد حكومة اتحاد جزر القمر تأييدا تاما قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتدعو إلى الرفع الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لصالح البلدان والشعوب التي تتوقع تنمية علاقات مع كوبا في جميع القطاعات.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[12 أيار/مايو 2023]

دعت جمهورية الكونغو مرارا وتكرارا، رغبةً منها في تعزيز الاحترام التام للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا دون أي قيد أو شرط.

ولطالما حافظت حكومة جمهورية الكونغو على علاقات ودية ومتعددة الأوجه مع جمهورية كوبا. ودأبت جمهورية الكونغو باستمرار على التصويت لصالح القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وعلاوة على ذلك، لم تقر أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

وترى جمهورية الكونغو أن الحصار المفروض على كوبا منذ أكثر من 60 عاما لا يزال يلحق معاناة لا توصف بالشعب الكوبي وتدعو دائما إلى رفعه في البيانات التي تدلي بها في الجمعية العامة.

وتأسف جمهورية الكونغو لأن السياق الراهن الذي يتسم بأزمات متعددة الأبعاد لم يسمح بتخفيف هذا الحصار الذي يخالف مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل وحقوق الشعوب في تقرير المصير، أو الأفضل من ذلك، رفعه التام.

وترفض حكومة جمهورية الكونغو، كما في السابق، رفضا تاما فرض قوانين وقرارات انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية وجميع القرارات القسرية الانفرادية التي تقف حائلا دون إعمال حقوق الإنسان ورفاه الشعوب وازدهارها. وهي تعتزم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على الحاجة الملحة إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا دون قيد أو شرط.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[30 آذار/مارس 2023]

إن حكومة كوستاريكا، الملتزمة بتعددية الأطراف الفعالة، تؤكد من جديد دعمها الكامل للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وبناء على ذلك، فقد طبقت قرار الجمعية العامة 7/77، فضلا عن قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام 1992، وستواصل تطبيق تلك القرارات.

وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرتين 2 و 3 من القرار 7/77، لم تُنفذ حكومة كوستاريكا، ولن تُنفذ في المستقبل، تدابير أو قوانين أو سياسات أو إجراءات تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك حرية التجارة والملاحة أو تحد منها. وتؤكد كوستاريكا من جديد أن تطبيق التدابير القسرية الانفرادية خارج الحدود الإقليمية يتعارض مع القانون الدولي. كما تكرر التأكيد على ضرورة ألا يفرض على الدول أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية إلا بناء على قرار أو توصية من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد أبرزت كوستاريكا في مختلف المحافل الإقليمية والدولية الدعوة الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتكرر، في هذا الصدد، الإعراب عن قلقها إزاء إدراج كوبا وإبقائها في قائمة الدول الراحية للإرهاب - مما يجعل العمليات التجارية والمالية صعبة - لا سيما بالنظر إلى التكاليف الباهظة والعواقب السلبية المترتبة على هذا الإدراج بالنسبة للشعب الكوبي.

ومما لا شك فيه أن الآثار المجتمعة لأزمة متعددة الأبعاد على الصعيد العالمي، إلى جانب تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفتور العلاقات بين البلدين، واستمرار سياسة الحصار وتشديد تلك السياسة بتطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، لها تأثير سلبي على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وعلى الأطراف الثالثة التي تمارس أنشطة تجارية واستثمارية مشروعة في كوبا. وكوستاريكا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنه لا يمكن معالجة الخلافات بين الدول إلا من خلال الحوار المباشر والآليات المتعددة الأطراف والقانون الدولي وتحث حكومتها كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على تعميق حوارهما بغية حل جميع المسائل العالقة، بما في ذلك مسألة رفع الحصار.

وقد وصلت كوستاريكا وكوبا تعزيز أوامر صداقتها وتعاونهما على الصعيد الثنائي منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في 18 آذار/مارس 2009. وكما أشارت إلى ذلك في التقارير السابقة، فقد تطوّر التعاون بين البلدين بمقتضى اتفاق إيطري للتعاون وبإبرام اتفاقات ثنائية في مجالات محددة ذات اهتمام مشترك.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

[29 آذار/مارس 2023]

تعيد جمهورية كوت ديفوار تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تساوي الدول في السيادة وحرية التجارة والملاحة، اللذان يشكلان مبدئين من المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولم تُصدر جمهورية كوت ديفوار ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77 ولا تعترم القيام بذلك.

ووفاء لمثل السلام والحوار في العلاقات بين الدول، تؤكد جمهورية كوت ديفوار من جديد استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي ككل للبحث عن حلول مناسبة لهذه المسألة، وتشجع الطرفين المعنيين على إيلاء مزيد من الأولوية للمفاوضات والحوار بغية التوصل إلى حل مرض فيما يتعلق بهذا النزاع.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[6 تموز/يوليه 2023]

مقدمة

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي هو العنصر المركزي الذي حدد سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا لأكثر من ستة عقود. وأثار هذه الحرب غير المعلنة على الاقتصاد والمجتمع والحياة اليومية وأحلام التقدم لأكثر من 11 مليون كوبي لم تتوقف يوماً واحداً. وأكثر من 80 في المائة من سكان كوبا الحاليين لم يعرفوا كوبا إلا تحت الحصار.

ويغطي هذا التقرير الأضرار الناجمة عن هذه السياسة في الفترة الممتدة بين 1 آذار/مارس 2022 و 28 شباط/فبراير 2023، وهي فترة شهدت التطبيق المستمر والمتعمد لتدابير فرض الضغط الأقصى التي

وضعت خلال إدارة دونالد ترامب، واستمرار صلاحية القوانين التي تشكل نظام التدابير القسرية الانفرادية، وجمود وتقاعس الإدارة الحالية للرئيس جوزيف بايدن فيما يتعلق بدفع تقدم حقيقي في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة.

ولم تتمكن إدارة جوزيف بايدن من صياغة سياستها الخاصة تجاه كوبا بحيث تفي بالوعد الانتخابية التي قام عليها برنامج الحزب الديمقراطي في عام 2020. ومن الناحية العملية، ظلت أكثر الأعمال العدائية ضد الجزيرة مستمرة بلا هوادة، ولا تزال تسبب أضرارا جسيمة لجميع الكوبيين.

وتتمثل أشد الجوانب الحالية للسياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا في إمكانية رفع دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة بموجب أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون؛ واستمرار إدراج كوبا على القائمة التعسفية للدول الراعية للإرهاب التي وضعتها وزارة خارجية الولايات المتحدة، ومضايقة المعاملات المالية والتجارية للبلد؛ واستحالة تجهيز التأشيرات الممنوحة لغير المهاجرين في هافانا؛ وترهيب الشركات التي ترسل إمدادات الوقود إلى الجزيرة، ومحاولات إحباط انتعاش قطاع السياحة بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحملة الرامية إلى تشويه سمعة برامج التعاون الطبي الكوبية.

وهذه التدابير مؤذية بشكل خاص في ظروف الاقتصاد الدولي المتأزم، والمتربط والمتشابك والخاضع على نحو متزايد لإملاءات مراكز القوة المالية التي تسيطر عليها واشنطن.

وإلى جانب الآثار المتزايدة للحصار، كان على كوبا مواجهة العواقب المستمرة لجائحة كوفيد-19 التي تؤثر على جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، فضلا عن الآثار المتضاعفة لأزمة متعددة الأبعاد على المستوى العالمي.

ووجدت حكومة الولايات المتحدة بشكل انتهازي في الوضع الناجم عن كوفيد-19 حليفا لسياستها العدائية ضد كوبا. وتكشف النية الخبيثة لتعزيز الحصار في هذه المرحلة عن وجهها اللإنساني بشكل خاص واهتمامها الملحوظ بالاستفادة من التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة في جميع أنحاء العالم لتعزيز عدم الاستقرار الاجتماعي ودفع الشعب الكوبي إلى الاستسلام للجوع واليأس.

ولذلك، كان لهذه السياسة بُعد أكثر خبثا وضرا من وجهة نظر إنسانية في هذه الفترة.

ويتسبب الحصار في أضرار مباشرة بالغة بسبب الآلية المتكاملة لتدابيره، ولكن الغرض القاسي والعملي منه في الوقت نفسه يتمثل في حرمان البلد من إيرادات مالية لا غنى عنها للحصول على الأغذية والإمدادات والمعدات وقطع الغيار والتكنولوجيات والبرامجيات، في خضم حالات الشح والنقص والطوابير الطويلة والقلق التي يتسم بها الواقع اليومي للكوبيين والكوبيات اليوم. وهذا أذى حقيقي ينعكس بشكل خاص في تدهور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

ويضاف إلى ما سبق الحملة الإعلامية التي تشنّها هيئات الاتصالات والاستخبارات في الولايات المتحدة ضد كوبا لبناء واقع مشوّه على الصعيد الافتراضي، وإثارة السخط، والإيحاء بوجود أزمة سياسية داخلية، وتشويه سمعة المؤسسات الحكومية، وتبخيس الجهود الهائلة التي يبذلها البلد للتغلب على التحديات التي يواجهها اقتصاد خاضع للحصار.

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالبشر كان أولوية الحكومة الكوبية، لا يمكن إنكار تأثير الحصار على نوعية الحياة والخدمات المقدّمة للسكان الذين لم يواجهوا من قبل مثل هذه المستويات الشديدة من نقص

الأدوية والأغذية والوقود كما في السنوات القليلة الأخيرة. وهذه ظروف لا تؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية المادية فحسب، بل تجرح أيضا كرامة الإنسان.

وترتبط الزيادة في الهجرة الكوبية ارتباطا مباشرا بتشديد الحصار. ولا يصدق القول أولئك الذين لا يعترفون بأن هذه السياسة هي السبب الرئيسي وراء تدهور الوضع الاقتصادي في البلد، والذي دفع عددا لا يستهان به من الكوبيين إلى البحث عن سبل أخرى لتحقيق الذات خارج كوبا.

وفي الفترة من 1 آذار/مارس 2022 إلى 28 شباط/فبراير 2023، تسبب الحصار لكوبا بأضرار وخسائر تقدر بنحو 4 867 مليون دولار. وهذا يمثل عجزا يزيد عن 405 ملايين دولار شهريا، وعن 13 مليون دولار يوميا، وعن 555 000 دولار لكل ساعة من الحصار.

ويعكس هذا المبلغ الأثر المكثف للحصار المفروض على الصادرات الكوبية، ولا سيما في قطاع السياحة، والاضطهاد الذي لا يرحم للعمليات المصرفية والمالية للبلد، وتكاليف انتقال التجارة إلى مواقع جغرافية أخرى، والأضرار التي لحقت بالإنتاج والخدمات المقدمة للسكان، والعقبات التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لكوبا كان يمكن أن يسجل نموا، لولا فرض الحصار، بنسبة 9 في المائة في عام 2022.

وبالأسعار الحالية، تبلغ الأضرار المتركمة خلال ستة عقود تقريبا من تطبيق هذه السياسة 159 084 300 000 دولار. ومع الأخذ في الاعتبار أداء الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية، تسبب الحصار في خسائر قابلة للقياس الكمي بأكثر من 1 337 057 000 000 دولار، وهو رقم أقل من الرقم المبلغ عنه في التقرير السابق الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس 2021 إلى شباط/فبراير 2022، لأن سعر الذهب انخفض في نهاية شباط/فبراير 2023 بنسبة 4,2 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من عام 2022.

ولم يضطر أي شعب آخر إلى الاضطلاع بمشروع اجتماعي وإنمائي في ظل الظروف نفسها، وبمثل هذا العداء المنهجي والطويل الأمد، من جانب أعظم قوة عرفتها البشرية. ومع ذلك، وفي ظل أسوأ الظروف وأشد الضغوط الإجرامية، تمكنت كوبا من التغلب على جائحة كوفيد-19 الشديدة بفضل جهودها وموهبتها.

ويمثل الحصار انتهاكا جسيما وسافرا ومنهجيا لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين والكوبيات. وبالنظر إلى غرضه المعلن والإطار السياسي والقانوني والإداري الذي يقوم عليه، فإنه يشكل عملا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

وتمثل هذه السياسة الانفرادية العقبة الرئيسية أمام تنفيذ خطة كوبا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وقليلة هي القضايا التي استطاعت أن توحد المجتمع الدولي حولها بقدر إدانة الحصار. وتتحمل المزيد والمزيد من القوى والجهات الفاعلة في جميع أنحاء العالم المسؤولية عن إدانة هذه السياسة اللاإنسانية وغير القانونية في كل فرصة سانحة وفي كل محفل. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن هذه الجهود.

1 - استمرار سياسة الحصار وتشديدها

1-1 استمرار سريان قوانين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

خلافًا لأحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 7/77، تطبق الوكالات الاتحادية والحكومية للولايات المتحدة، بما فيها وزارات الخارجية والخزانة والتجارة لهذا البلد، بصرامة شديدة أحكام الحصار المفروض على كوبا. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظلت قوانين ولوائح الولايات المتحدة التالية سارية:

- قانون التجارة مع العدو لعام 1917 الذي يخوّل، في مادته 5 (ب)، رئيس السلطة التنفيذية صلاحية فرض تدابير قسرية في أوقات الحرب أو في أي حالة أخرى من حالات الطوارئ الوطنية، ويحظر التجارة مع العدو أو مع حلفاء العدو أثناء الأعمال العدائية. وعلى الرغم من أن قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية لعام 1977 قيّد صلاحيات الرئيس التي تخوّل سلطة فرض تدابير تستند إلى "حالات الطوارئ الوطنية"، استمر تطبيق قانون التجارة مع العدو على كوبا، دون إعلان حالة طوارئ وطنية.

- قانون المساعدة الخارجية لعام 1961 الذي يخوّل رئيس الولايات المتحدة فرض واستبقاء "حظر" تام على التجارة مع كوبا، ويحظر تقديم أي معونة لحكومة كوبا. وينص هذا القانون على أن الأموال التي تخصّصها حكومة الولايات المتحدة للمعونة الدولية وتقدّمها إلى الوكالات الدولية لا يجوز استخدامها في برامج متعلقة بكوبا؛ ويحظر منح كوبا أي مساعدة مذكورة في هذا القانون أو أي مزايا أخرى مذكورة في أي قانون آخر، إلى أن يقرر الرئيس أن كوبا قد نفذت إجراءات لكي تعيد إلى مواطني الولايات المتحدة وشركائها نسبة لا تقل عن 50 في المائة من قيمة الممتلكات التي أمّنتها حكومة كوبا بعد انتصار الثورة أو لكي تمنحهم تعويضات عادلة عن هذه الممتلكات.

- الإعلان الرئاسي رقم 3447 الصادر عن الرئيس جون ف. كينيدي في 3 شباط/فبراير 1962 الذي يفرض "حظرًا" تامًا على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا عملاً بالمادة 620 (أ) من قانون المساعدة الخارجية.

- لوائح مراقبة الأصول الكوبية الصادرة عن وزارة الخزانة (1963) التي تنص على تجميد جميع الأصول الكوبية في الولايات المتحدة؛ وحظر جميع المعاملات المالية والتجارية ما لم تتم الموافقة عليها بموجب ترخيص؛ وحظر الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة؛ ومنع أي شخص طبيعي أو اعتباري من الولايات المتحدة أو بلدان ثالثة من تنفيذ معاملات مع كوبا بدولارات الولايات المتحدة، في جملة أحكام أخرى.

- قانون إدارة الصادرات لعام 1979 الذي ينص في المادة 2401 (ب) (1) المعنونة "مراقبة الأمن القومي"، "السياسة العامة تجاه فرادى البلدان"، على وضع قائمة رقابة الصادرات التي يُدرج فيها رئيس الولايات المتحدة عددا من البلدان التي يجوز فرض ضوابط تصدير خاصة عليها لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وكوبا مدرجة في هذه القائمة.

- أنظمة إدارة الصادرات لعام 1979 التي تضع الأساس للضوابط العامة المفروضة على الأصناف والأنشطة الخاضعة للرقابة بموجب هذه الأنظمة، وذلك وفقا للتدابير التي تفرضها حكومة الولايات

المتحدة. وبموجب هذه الأنظمة، أُرسيت سياسة عامة تنص على حرمان كوبا من التصدير وإعادة التصدير.

- قانون إحلال الديمقراطية في كوبا أو قانون توريتشيللي لعام 1992 الذي يحظر على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان ثالثة المتاجرة بالسلع مع كوبا أو مع مواطنين كوبيين. ويحظر القانون على سفن البلدان الثالثة التي ترسو في أي ميناء كوبي دخول إقليم الولايات المتحدة لمدة 180 يوما دون الحصول على ترخيص من وزير الخزانة.
- قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا أو قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996 الذي ينظم أحكام الحصار ويوسع نطاقه ليمتد خارج الحدود الإقليمية عن طريق فرض عقوبات على مديري الشركات الأجنبية الذين يجرون معاملات تشمل ممتلكات للولايات المتحدة تم تأمينها في كوبا، والتهديد برفع دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة للسبب نفسه. ويحد هذا القانون أيضا من صلاحيات الرئيس فيما يتعلق بسياسة رفع الحصار بمجمله.
- المادة 211 من قانون المخصصات الإضافية والطارئة للسنة المالية 1999 التي يُحظر بموجبها على محاكم الولايات المتحدة الاعتراف بحقوق الشركات الكوبية في العلامات التجارية المرتبطة بممتلكات مؤمنة.
- قانون إصلاح الجزاءات التجارية وتوسيع نطاق الصادرات لعام 2000 الذي يأذن بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا، بشرط الدفع نقدا ومقّما، ودون تمويل من الولايات المتحدة. ويحظر هذا القانون سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا لأغراض سياحية، ويعرف "النشاط السياحي" بأنه أي نشاط يتعلق بالسفر إلى كوبا أو منها أو داخلها دون إذن صريح بموجب المادة 515-560 من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية. وبعبارة أخرى، يقصر إمكانية السفر على الفئات الاثنى عشرة المأذون بها وقت سن هذا القانون.

2-1 إجراءات الحصار الرئيسية المتخذة في الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023

في الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، طبقت حكومة جوزيف بايدن بصرامة سياسة سلفه المتمثلة في ممارسة أقصى قدر من الضغط وتضييق الخناق على كوبا. وكان للحصار أثر سلبي، بالقيمة المطلقة، على جميع قطاعات اقتصاد البلد.

وتمثلت أشد الأحكام في الإبقاء على التصنيف المخادع لكوبا كدولة راعية للإرهاب، وإمكانية رفع الدعاوى في محاكم الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، والمضايقة الشديدة التدقيق التي تتعرض لها المعاملات المالية الكوبية وما يترتب على ذلك من عقبات أمام إمداد البلد بالوقود، فضلا عن وجود قوائم انفرادية تمنع المعاملات المالية مع الكيانات الكوبية.

وفي 16 أيار/مايو 2022، أعلنت الحكومة الأمريكية عن مجموعة من الإجراءات بشأن التأشيرات والهجرة النظامية والرحلات الجوية والتحويلات المالية. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام الجديدة تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح، فهي لم تعدّل الجوانب الأكثر ضررا للحصار، ولم تعكس التدابير الأكثر عدوانية التي فرضتها إدارة دونالد ترامب على كوبا.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مدّدت السلطة التنفيذية للولايات المتحدة نطاق القوانين والأحكام الصارمة المتعلقة بكوبا التي عزز أثرها العواقب الوخيمة للحصار. وفي هذا الصدد، برزت الإعلانات الرسمية التالية:

- في 11 أيار/مايو 2022، أخطر وزير خارجية الولايات المتحدة الكونغرس بقراره التصديق على إدراج كوبا بوصفها دولة "لا تتعاون تعاوناً كاملاً" مع جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، عملاً بالمادة 40 ألف (أ) من قانون مراقبة تصدير الأسلحة وبالأمر التنفيذي 13637. وبذلك، تم التصديق على إدراج كوبا في هذه القائمة للمرة الثالثة على التوالي. وأصبح هذا الإجراء ساري المفعول في 20 أيار/مايو 2022، بعد نشره في السجل الاتحادي.
- في 2 أيلول/سبتمبر 2022، مدد الرئيس جوزيف بايدن لمدة عام واحد قيود الحصار المفروض على كوبا بموجب قانون التجارة مع العدو. وأعلن عن القرار في بيان صادر عن البيت الأبيض.
- في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بموجب توجيه رئاسي، مدد جوزيف بايدن لمدة عام واحد القيود المفروضة على منح الأموال الاتحادية للتبادلات الثقافية والتعليمية مع كوبا، في جملة تدابير أخرى. ونشأ هذا الإجراء عن بقاء الجزيرة في المستوى 3 في التقرير السنوي لوزارة الخارجية عن الإتجار بالأشخاص.
- في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت وزارة العدل توصية قدّمتها لجنة تقييم المشاركة الأجنبية في خدمات الاتصالات الأمريكية إلى لجنة الاتصالات الاتحادية، لرفض طلب ترخيص لنظام الكابلات البحرية ARCOS-1، الذي سعى إلى إضافة محطة هبوط في كوبا. وشملت حجج اللجنة التهديد المزعوم بالتجسس المضاد الذي تشكله كوبا على الولايات المتحدة وتصنيفها كدولة راعية للإرهاب.

3-1 تطبيق قانون هيلمز - بيرتون: المطالبات المقدمة

عزّز قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا المعروف أيضاً باسم قانون هيلمز - بيرتون، منذ دخوله حيز النفاذ عام 1996، نطاق الحصار المفروض على كوبا خارج الحدود الإقليمية. والغرض من هذا القانون، بالإضافة إلى السعي لرفض حكومة في كوبا تخضع مباشرة لمصالح واشنطن، تدويل الحصار عن طريق فرض تدابير قسرية على بلدان ثالثة تهدف إلى تعطيل وقطع علاقاتها التجارية والاستثمارية مع كوبا.

وبموجب الباب الثالث من هذا القانون، يمكن للأشخاص الذين كانوا في السابق أصحاب ممتلكات تم تأمينها في كوبا، بمن فيهم المواطنون الكوبيون الذين تجنسوا في نهاية المطاف بجنسية الولايات المتحدة، تقديم مطالبات لدى محاكم الولايات المتحدة ضد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين كانت لهم صلة، بطريقة ما، بهذه الممتلكات، ويُطلق القانون على هذه الصلة وصف "المتاجرة".

وينطبق هذا المصطلح، وفقاً للقانون نفسه، على كل من "ينقل ممتلكات مصادرة أو يوزعها أو يقسمها أو يعيد بيعها أو يتصرف فيها بشكل آخر؛ أو يشتري ممتلكات مصادرة أو يستلمها أو يحوزها أو يفرض سيطرته عليها بأي شكل آخر؛ أو يجري تحسينات على ممتلكات مصادرة أو يستثمر فيها؛ أو يبدأ، بعد تاريخ سنن هذا القانون، في إدارة ممتلكات مصادرة أو تأجيرها أو حيازتها أو استخدامها

أو امتلاك أي حصة فيها؛ أو يدخل في ترتيب تجاري يستخدم من خلاله هذه الممتلكات أو يستغلها بأي شكل آخر لمنفعته؛ أو يتسبب في أعمال المتاجرة المبينة أعلاه عن طريق شخص آخر، أو يتولى هو توجيهها أو يشارك فيها أو يستفيد منها، أو يقوم بشكل آخر بأعمال متاجرة عن طريق شخص آخر، دون الحصول على إذن من مواطني الولايات المتحدة الذين لهم حقوق في هذه الممتلكات“.

ونشأ قانون هيلمز - بيرتون بوصفه آلية تتيح لحكومة الولايات المتحدة ممارسة ضغوط وحشية وغير قانونية، ليس على كوبا فحسب، بل وعلى حكومات بلدان ثالثة وشركاتها أيضا. ومساعدتها هذه غير مشروعة ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا الصدد، أُلقت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، في محاضرة رئيسية ألقته في 4 أيار/مايو 2023 في جامعة هافانا، بمناسبة زيارتها الأكاديمية للجزيرة، قالت فيها: “كل هذه العقوبات معقدة وشاملة لدرجة أن حتى ما يسمى بنظام الحصار للاتحاد الأوروبي لا يحمي حماية تامة شركاتها التي ترغب في القيام بعمليات مع كوبا، على الرغم من أن تلك الدول ترفض قانون هيلمز - بيرتون“.

ودأب جميع رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين على تعليق إمكانية تقديم مطالبات ضد المستفيدين المزعومين من أعمال “المتاجرة” هذه بشكل دوري كل ستة أشهر منذ عام 1996، مستخدمين في ذلك استثناء ينص عليه قانون هيلمز - بيرتون يخولهم هذه الصلاحية. غير أن إدارة الرئيس دونالد ترامب أعلنت، في 17 نيسان/أبريل 2019، أنها ستعيد تفعيل هذه الإمكانية، اعتباراً من 2 أيار/مايو من العام نفسه، عن طريق السماح للمحاكم بالنظر في المطالبات المقدّمة إليها.

ولم تعكس إدارة بايدن هذا القرار. ونتيجة لذلك، تستمر الآثار على شركات الولايات المتحدة وشركات البلدان الثالثة التي تعاملت أو تتعامل مع كوبا، وكذلك على الشركات الوطنية.

وفي 31 آذار/مارس 2023، تم رفع ما مجموعه 42 دعوى قضائية بموجب أحكام الباب الثالث. وفي الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، على وجه التحديد، صدرت الإعلانات التالية:

- في 22 آذار/مارس 2022، رفع المدعون ريتشارد سييرا وفيرونيكيا غوتش ورولاندي سييرا ولوسيا ليراس دي لابرادا وبريسيليا ليراس - بوش، دعوى في محكمة مقاطعة ديلاوير ضد شركة Trafigura Trading، بحجة أنهم مساهمون في الشركات التي تمتلك مناجم ماتاهاميري، ومحطة ميناء سانتا لوسيا في بينار ديل ريو، والأرصفة والمستودعات والمباني التجارية والمزارع والطرق ومصنع معالجة المعادن، من بين ممتلكات أخرى تم تأمينها بعد انتصار الثورة في عام 1959.
- في 22 آذار/مارس 2022، رفعت الشركة المدعية الأمريكية Lucia Santa Central التي أنشأتها قبيل 12 آذار/مارس 1996 عائلة سانثيس هيل والتي يدعي أفرادها أنهم يمتلكون الشركة الكوبية Lucia Santa Central، دعوى قضائية ضد شركة Group Expedia في محكمة مقاطعة ديلاوير. ويزعم المدعون أن شركة Expedia Group اتخذت ترتيبات سفر للإقامة في عدة فنادق فاخرة في هولغوين أو حولها، يزعم أنها شُيّدت على أراض كانت مملوكة للشركة الكوبية.

4-1 الأثر المترتب على إدراج كوبا في القائمة الانفرادية للدول الراعية للإرهاب

في 11 كانون الثاني/يناير 2021، بعد أيام قليلة من مغادرة دونالد ترامب البيت الأبيض، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة إعادة إدراج كوبا على قائمة الدول الراعية للإرهاب، بناء على حجج غير متسقة وبدون أدلة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، حافظت إدارة بايدن على هذا التصنيف، مع إدراكها تماما بأن الذرائع التي تبرّره كانت غير نزيهة.

وتترتب على إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب عواقب وخيمة على اقتصاد البلد، ولا سيما في القطاع المصرفي والمالي، وفي الوقت نفسه يعزز إدراجها الآثار الرادعة والمخيفة على أطراف ثالثة في علاقاتها التجارية مع كوبا. وأثره ليس ضارا للغاية بالتجارة فحسب، بل أيضا بإمكانيات الحصول على ائتمان وتسيّد ثمن السلع والإمدادات الضرورية لتنمية البلد.

ونظرا لتصنيف كوبا كدولة يزعم أنها راعية للإرهاب، رفضت شركات وكيانات مالية كثيرة في العالم خلال هذه الفترة التعامل مع كوبا خوفا من انتقام حكومة الولايات المتحدة، وتحديدًا وزارة الخزانة.

وعُلقَت عشرات المصارف عملياتها مع البلد، بما في ذلك التحويلات لشراء المواد الغذائية والأدوية والوقود والمواد وقطع الغيار وغيرها من السلع. ونظرا لهذا الموقف الذي تتخذه عدة مؤسسات مالية فيما يتعلق بالدفع للموردين، ولاستحالة الوصول إلى طرق لوجستية أسرع وأكثر عجلة، تعين على كوبا أن تتحمل تكاليف إضافية باهظة للحصول على إمدادات ذات أولوية.

وبالمثل، واجهت أكثر من 50 بعثة دبلوماسية كوبية صعوبات مع الكيانات المصرفية التي تقدم لها الخدمات عادة، وهو وضع أثّر على عمل واستمرار السفارات وقنصلياتها. كما أن سداد التزامات كوبا المالية لمختلف المنظمات الدولية والإقليمية تأثر أيضا بشدة.

ولا يمكن لكوبا الحصول على سلع وتقنيات مصنعة في بلدان ثالثة تزيد فيها نسبة المكونات التي منشؤها الولايات المتحدة عن 10 في المائة، وهي عقبة إضافية مستمدة من إدراجها في هذه القائمة. ومن الناحية العملية، كان هذا القيد مفروضا بالفعل على كوبا قبل تصنيفها كدولة راعية للإرهاب.

ولم يتمكن مواطنو البلدان المستفيدة من النظام الإلكتروني للإذن بالسفر لدخول أراضي الولايات المتحدة من الاستفادة من برنامج الإعفاء من التأشيرة مع الولايات المتحدة، ولكن كان عليهم التقدم رسميا للحصول على تأشيرة دخول إلى ذلك البلد إذا زاروا كوبا بعد 1 آذار/مارس 2011. وتداولت التقارير الصحفية الواردة من عدة بلدان تنبيهات الحكومات الأوروبية لمواطنيها بشأن هذا الحكم الذي يهدّد عمليا إحدى الصناعات الكوبية الرئيسية: السياحة.

وترد بعض الأحكام التقييدية المرتبطة بالإدراج على قائمة الدول الراعية للإرهاب في مختلف القوانين الاتحادية للولايات المتحدة:

- قانون إدارة الصادرات لعام 1979 الذي تقصر بموجبه المزايا التجارية والمساعدات الخارجية والدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية على البلدان المدرجة في القائمة. ويشترط الحصول على تراخيص أو تصاريح خاصة لتصدير معظم السلع إلى الدول المدرجة في القائمة.
- قانون المساعدة الخارجية لعام 1961 الذي يحظر منح أي "مساعدة" لحكومة بلد "دعم مرارا وتكرارا أعمال الإرهاب الدولي".

- قانون مراقبة تصدير الأسلحة لعام 1968 الذي يحظر تصدير أو نقل أي نوع من الذخيرة إلى بلد "دعمت حكومته مرارا وتكرارا أعمال الإرهاب الدولي".
 - قانون إدارة الصادرات لعام 1979 وقانون مراقبة تصدير الأسلحة اللذان يحظران بيع أو تصدير المواد الدفاعية والخدمات الدفاعية إذا قرر الرئيس وأكد للكونغرس، بحلول 15 أيار/مايو من كل عام، أن البلد "لا يتعاون بشكل كامل مع جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب". وتشمل قائمة الدول التي "لا تتعاون بشكل كامل مع جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب" حاليا كوبا.
 - وبموجب تعديل قانون الحصانات السيادية الأجنبية لعام 1976، يجوز رفع دعوى قضائية ضد الدولة المدرجة في القائمة أو مسؤوليها.
- وفي حالة كوبا، تضيء بعض هذه القيود أساسا قانونيا إضافيا لأشكال الحظر التي تنطبق بالفعل على بلدنا بسبب الحصار. وهذا يعني أنها تتفق مع أحكام لوائح مراقبة الأصول الكوبية، وهي الإطار القانوني لهذا النظام من التدابير القسرية الانفرادية.
- وستعرض أمثلة ملموسة على أثر هذا التدبير على كوبا ورعايا بلدان ثالثة في الفروع المتعلقة بالأثار القطاعية في كامل هذا التقرير.

5-1 صلاحيات رئيس الولايات المتحدة لتعديل تطبيق الحصار

- بتوقيع الرئيس وليم كلينتون على قانون هيلمز - بيرتون في 12 آذار/مارس 1996، تم تدوين قوانين الحصار المفروض على كوبا وسلسلة اللوائح التنفيذية التي تقوم عليها هذه السياسة. ومنذ ذلك الحين، أصبح كونغرس الولايات المتحدة الهيئة المخولة إلغاء التشريعات التي تدعم الحصار وإصدار مرسوم بإنهائه.
- وينص القانون نفسه على الحفاظ على الامتيازات الرئاسية للسماح ببعض المعاملات من خلال إصدار التراخيص، مما يجعل من الممكن تفكيك قيود الحصار من خلال الإجراءات التنفيذية. ولذلك، يجوز لرئيس الولايات المتحدة، استنادا إلى سلطاته الواسعة، أن يعلن عن تعديلات جوهرية على أحكام الحصار من خلال تغييرات في لوائح وزارتي الخزانة والتجارة، على غرار ما يلي:
- عكس سياسة الاضطهاد المالي ضد كوبا.
 - تمكين الكيانات الكوبية، بما في ذلك المصارف أو الشركات، من فتح حسابات مراسلة في مصارف الولايات المتحدة.
 - السماح بتصدير المنتجات الأمريكية إلى كوبا للفروع الرئيسية للاقتصاد، مثل التعدين أو السياحة أو التكنولوجيا الحيوية.
 - السماح باستيراد أي بضائع مصنعة أو مشتقة من منتجات تزرعها أو تنتجها أو تصنعها في كوبا مؤسسات مملوكة للدولة (النيل أو السكر أو التبغ أو الروم أو غيرها) إلى الولايات المتحدة.
 - السماح بتصدير الإمدادات والمعدات الطبية التي يمكن استخدامها في تصنيع منتجات التكنولوجيا الحيوية الكوبية إلى كوبا.
 - تخفيف سياسة الترخيص لاستثمارات شركات الولايات المتحدة في كوبا.

- السماح لمواطني الولايات المتحدة بتلقي علاجات طبية في كوبا.
 - تعديل الحد البالغ 10 في المائة من المكونات التي منشؤها الولايات المتحدة في السلع التي يمكن لكوبا استيرادها من أي بلد في العالم.
 - ولا يوجد سوى جوانب معينة من الحصار لا يستطيع رئيس الولايات المتحدة أن يعكسها، لأنها تتطلب إجراء من كونغرس هذا البلد لإزالتها أو تعديلها، وهي:
 - منع فروع شركات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة من الإتجار بالسلع مع كوبا (قانون توريتشيللي).
 - حظر القيام بمعاملات مع الممتلكات الأمريكية التي تم تأميمها في كوبا (قانون هيلمز - بيرتون).
 - منع مواطني الولايات المتحدة من السفر إلى كوبا لأغراض سياحية (قانون إصلاح الجزاءات التجارية وتوسيع الصادرات لعام 2000).
 - حظر توفير التمويل لمبيعات المنتجات الزراعية للولايات المتحدة إلى كوبا (قانون إصلاح العقوبات التجارية وتوسيع الصادرات لعام 2000).
- ويمكن لرئيس الولايات المتحدة أن يستفيد من صلاحياته الواسعة إذا كانت هناك إرادة لتخفيف الأضرار التي يسببها الحصار للشعب الكوبي واستعداد للتغلب على أكبر عقبة أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية لكوبا مع الولايات المتحدة وبقية العالم، فضلا عن رفاه الشعب الكوبي.

2 - انتهاك الحصار لحقوق الشعب الكوبي

1-2 الضرر الواقع في القطاعات الأشد تأثرا على الصعيد الاجتماعي

خُصِّصت 73 في المائة من ميزانية الدولة الكوبية في عام 2022 بالكامل للقطاعات ذات التأثير الأكبر على السكان، بما في ذلك الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. ويتعلق الأمر باستراتيجية حكومية نابعة من اقتناع إنساني راسخ تتأثر باستمرار بأعمال الحصار الذي يسعى إلى تحويل الإنجازات التي حققتها كوبا منذ أكثر من 60 عاما في مجال التنمية البشرية إلى نكسات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسببت هذه السياسة في خسائر في قطاع الصحة بقيمة 239 803 690 دولارا، أي أكثر بنحو 80 مليون دولار من الخسائر المبلغ عنها في الفترة التي سبقت جائحة كوفيد-19 (من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020). وبلغت الأضرار التراكمية التي لحقت بالخدمات في هذا المجال خلال أكثر من ستة عقود من تطبيق الحصار 3 625 840 594 دولارا.

وكان لإلغاء العقود وزيادة تكاليف التسويق والضغط المتزايد على المصارف في كل ركن من أركان المعمورة تأثير سلبي ملحوظ على عملية شراء الإمدادات من أجل استدامة النظام الصحي، وهو تأثير تفاقم بسبب الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19.

وفي حين أن جائحة كوفيد-19 أودت بحياة الملايين في جميع أنحاء العالم وأرهقت ظروف النظام الصحي الكوبي، وهو نظام عام ومجاني وشامل، لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة إجراء واحدا لتخفيف الحصار. وعوضا عن ذلك، تكثفت هذه السياسة للإنسانية وولدت صعوبات وحالات تأخير في وصول

الإمدادات والمعدات الطبية الأساسية، بما في ذلك تصنيع اللقاحات الكوبية. وحتى شراء الأكسجين الطبي في بلدان ثالثة تمت إعاقة.

إن العمل الخسيس والمتعمد المتمثل في منع توفير أجهزة التنفس الصناعي عندما يكون نظامنا الصحي في أمس الحاجة إليها كشف عن البعد اللاإنساني العميق لهذه السياسة وتأثيرها على الحق في الحياة. وتمكن الشعب الكوبي من التغلب على هذه التحديات وتطوير إنتاجه الوطني بنماذج الأولوية.

واعترفت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع في حقوق الإنسان، ألينا دوهان، بالظروف الاستثنائية التي كان على كوبا التعامل فيها مع فيروس كورونا - سارس-2، خلال المحاضرة الرئيسية التي ألقته في 4 أيار/مايو 2023 في جامعة هافانا، في إطار زيارتها الأكاديمية للجزيرة: "كانت كوبا البلد الوحيد الذي لم تستطع فيه شركة AliExpress جمع التبرعات وتسليمها بسبب التأثير الرادع للعقوبات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة؛ وهذا ليس قانونياً".

وفي السنوات الأخيرة، قطع عشرات الموردين في جميع أنحاء العالم علاقاتهم مع كوبا. ونتيجة لذلك، كان على الصناعات الصيدلانية أن تواجه توترات غير مسبقة، إلى درجة التأثير الشديد على خط الإمداد الخاص بها. كما أن الأثر السلبي للحصار على القوة الشرائية للبلد قد حدّ من إمكانية تخصيص موارد إضافية للأدوية التي كان يمكن الحصول عليها، لو لم تكن هذه السياسة قائمة، بقيمة أقل من سعرها الحالي بثلاث أو أربع مرات.

وتضرر هذه القيود الشديدة بجودة الخدمات المقدّمة إلى الكوبيين، حيث يتأخر تقديم الخدمات وتطول قوائم انتظار لتلقي الرعاية الطبية المتخصصة وتزداد مدة مكوث المرضى في المستشفيات وآثار سلبية أخرى، مع ما يترتب على ذلك من أثر مباشر على مؤشرات الصحة الوطنية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ معدل وفيات الرضع 7,5 لكل 1 000 مولود حي في عام 2022، بينما تمكن قبل عام 2019 من البقاء عند حوالي 5 لكل 1 000 مولود حي. وكان للقيود المالية المتزايدة، واستحالة الحصول على الإمدادات الأساسية للبرنامج الوطني لرعاية الأمومة والطفولة، واضطهاد شركاء كوبا التقليديين من أجل توريد الأدوية والمعدات والتكنولوجيات، في جملة أمور، أثر مباشر على الأعمال الكامل للحق في الصحة. ولا يستحق أي بلد أن يتعرض لمثل هذه الظروف من المضايقة والقسوة.

وأدت هذه الظروف إلى ظهور مشاريع تضامن داخل المجتمعات الكوبية تسعى إلى دعم الحكومة في جهودها للتخفيف من صعوبة الوضع الراهن.

وهذه هي حالة شبكة "De corazón" (من القلب) وهي مبادرة من الشباب الذين أخذوا على عاتقهم مهمة إنشاء منصة لجمع الأدوية والتبرع بها لأشد الأشخاص ضعفاً. وتبرعت العديد من المنظمات وحركات التضامن في الولايات المتحدة لهذه الشبكة، ومن بينها Puentes de Amor (جسور الحب)، واتحاد المستأجرين في لوس أنجلوس، و Put People First! PA (الناس أولاً - بنسبيلفانيا) و US Hands Off Cuba (رفع أيدي الولايات المتحدة عن كوبا)، على الرغم من العقوبات المتعددة التي واجهتها لإيصال الإمدادات إلى البلد.

وتواصل حكومة الولايات المتحدة فرض حواجز أمام التعاون الثنائي الأوسع والأكثر فائدة في مجال الصحة خلافا لإرادة شعبها والمجتمع العلمي الأمريكي نفسه.

وفي هذا الصدد، تشير غريثيل غوميس غونزاليس، وهي طالبة جامعية كوبية شابة ومؤسسة هذه الشبكة، قائلة: "إذا نجحت مبادرة أفراد أو مجموعات صغيرة في حشد الجهود لإرسال أدوية إلى كوبا، ما مدى فائدة إقامة علاقة مباشرة بين مختبرات الأدوية الكوبية ونظيراتها في الولايات المتحدة؟".

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت شركة MediCuba 69 طلبا إلى الشركات الأمريكية للحصول على الموارد وغيرها من الإمدادات الضرورية في النظام الصحي الوطني، ولا سيما إلى معهد طب الأعصاب وجراحة الأعصاب ومعهد الأورام والبيولوجيا الإشعاعية. وكان جواب ثلاث شركات الرفض وهي: Thermo Fisher Scientific و New England BioLabs و Agilent، في حين لم يرد جواب من 64 شركة.

وفي كوبا، يتم تشخيص حوالي 450 حالة جديدة من سرطان الأطفال سنويا. ولقد اضطرت فتاة في السادسة من العمر فقط إلى الخضوع لعملية جراحية لإزالة ورم من الدرجة 4 جزئيا داخل الجمجمة. وعلى الرغم من ضمان العلاج الكيميائي لمكافحة الورم، لم يكن من الممكن إعطاء مركب لوموستين، وهو دواء لا يمكن الوصول إليه بسبب الحصار ويشكل الخط الأول لمكافحة هذا النوع من الأورام عالية الدرجة التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي. والمریضة حاليا في انتكاسة وتخضع لعلاج إنقاذي. وبالنسبة لهذه الطفلة، كما بالنسبة لأطفال كوبيين آخرين، لا يزال الحصار يمثل مسألة حياة أو موت.

وفي الوقت الحاضر، توجد 20 000 عائلة كوبية تنتظر تشخيص أمراض وراثية لا يمكن علاجها بشكل صحيح نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المطلوبة التي تزيد فيها نسبة المكونات المصنعة في الولايات المتحدة عن 10 في المائة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، حظرت شركة Chroma الأمريكية الشمالية على كوبا الوصول إلى إمدادات أنظمة CytoVision الموجودة في المراكز الوطنية لعلم الوراثة الطبي، والتي تشمل مجاهر التآلق المناعي.

ورفضت الشركة اليابانية JASCO التي تصنع قطع غيار لمعدات المختبرات بيع منتجات إلى كوبا بسبب سياستها المتمثلة في عدم التعامل مع البلدان المدرجة على قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للدول الراحية للإرهاب.

وخضعت طفلة كوبية تبلغ من العمر سنتين فقط لاستشارة وراثية قبل بلوغها عامها الأول. واكتشفت عائلتها انحرافا كبيرا في عمودها الفقري وانتفاخا في منطقة القفص الصدري. ويشتهب علماء الوراثة في إصابتها بمتلازمة كوزلوفسكي، وهي خلل التنسج العظمي الحاد الذي يؤثر على العمود الفقري وكرايس جميع عظام الجسم الطويلة. وتوجد حوالي 1 000 حالة في العالم. ولقد أعاق الحصار تشخيص هذا المرض في كوبا لأن التكنولوجيا المطلوبة غير متوفرة. وكان من الضروري دفع تكاليف اختبارات أجريت في مختبر دولي، حيث تم تأكيد المرض.

وخضع صبي في الثامنة من العمر، مقيم في المنطقة الشرقية من البلد، في عام 2018 عندما كان يبلغ من العمر ثلاث سنوات فقط، لاستشارة في علم الوراثة السريري. وكان مصابا بضعف عضلي عام ويُشْتَبه في وجود اعتلال عضلي خلقي لديه لسبب غير محدد. وحال عدم توفر التكنولوجيا المخبرية اللازمة دون التوصل إلى تشخيص جازم. واستغرق الأمر ثلاث سنوات وتطلب جهودا جبارة وأبحاثا مكلفة في

الخارج للوصول إلى التشخيص النهائي الذي تم تأكيده في كانون الأول/ديسمبر 2021، عندما كان الصبي في السادسة من العمر. ويعاني الطفل من متلازمة بيليزايوس - ميرتسباخر، وهي نوع من حثل المادة البيضاء ينطوي على عيب في المادة البيضاء التي تبطن الألياف العصبية. ويعاني شخص واحد من كل 400 ألف شخص في العالم من هذا المرض.

ولا تستطيع كوبا شراء الأدوية الرابطة للفوسفور من شركات الولايات المتحدة، وتحديدًا سيفيلامير، الذي يستخدم في علاج مرضى الأطفال الذين يعانون من أمراض الكلى. وعدم إعطاء هذا الدواء في الوقت المناسب يعرض المرضى للإصابة بالحنث العظمي الكلوي الذي يسبب تشوهات عظمية شديدة تؤدي إلى الإعاقة.

ويواجه الأطفال الكوبيون حديثو الولادة المصابون بالفشل الكلوي الحاد صعوبة في تلقي عمليات غسيل الكلى اللازمة، بسبب نقص القطاير ذات العيارات الموصى بها لحديثي الولادة. ولم يتم الحصول على هذه الإمدادات لأنها من صنع شركات أمريكية يحظر أن يكون لديها أي صلات مع كوبا. ونتيجة لذلك، كان لا بد من تكييف القطاير ذات العيار الأكبر لإنقاذ هذه الأرواح.

وواصلت شركة Nutricia، وهي شركة متعددة الجنسيات مقرها في هولندا، رفض بيع منتجات إلى كوبا من أجل البرنامج الوطني لرعاية الأمومة والطفولة، متذرعاً بتفعيل أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. وهذه المنتجات هي المكملات الغذائية لأغراض طبية للأطفال الذين يعانون من الأمراض المرتبطة بالعيوب الخلقية في التمثيل الغذائي، وكذلك الأطعمة الوريدية الأخرى لحديثي الولادة ذوي الوزن المنخفض للغاية، أو أنواع الحساسية للبروتينات أو مع امتصاص ضعيف للغاية للعناصر الغذائية، ومن بينها Anamix Junior و Anamix Infant و XP Maxamun و Neocate.

كما لا يمكن الحصول على فحوص التشخيص الجزيئي لتخصيص علاج المرضى الذين يعانون من سرطان الثدي أو القولون والتهنؤ بخطر الانتكاس. ونتيجة للصعوبات الحالية، تمتد قائمة الانتظار حتى ثلاثة أشهر لتشخيص مرضى السرطان ومتابعتهم، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدّمة.

والأدوية الجديدة التي تنتجها شركات الأدوية في أمريكا الشمالية في مجال علاج الأورام غير متوفرة لكوبا. وتشمل هذه الأدوية خلّات أبيتريرون لعلاج سرطان البروستاتا المقاوم للإخصاء، الذي تصنعه شركة Janssen Pharmaceuticals، وهي أحد فروع شركة Johnson & Johnson؛ وببمتركسيد، لعلاج سرطان الرئة الغدي، الذي تسوّقه شركة Eli Lilly و Pfizer؛ وسونيتينب، وهو دواء للسرطان الكلوي النقيلي، تنتجه أيضا شركة Pfizer، من بين أدوية أخرى.

ولا تستطيع كوبا الحصول على أدوية Memantine و Donepezil و Rivastigmine التي منشؤها الولايات المتحدة لعلاج الخرف، ولا مضاهئات الأنسولين لمرض الزرب السكري لدى كبار السن.

ويستخدم دواء نوسينيرسن لمكافحة ضمور العضلات الشوكي في مرحلة الطفولة. وهذا الدواء باهظ التكلفة، ويبلغ ثمنه حوالي ربع مليون دولار لكل عام من العلاج، ولكن ثبت أن فعاليته تبقى على قيد الحياة أكثر من نصف الأطفال المصابين بهذا المرض الفتاك. ولا تنتجها سوى شركة Biogen متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة، وبالتالي، فهو غير متاح للمرضى الكوبيين.

والمعدات اللازمة لتطبيق التحفيز العميق للدماغ والتحفيز الغازي للعصب المبهم هي بديل علاجي مع فعالية مثبتة في العديد من التجارب السريرية لعلاج بعض المرضى الذين يعانون من اضطرابات الحركة والصرع. ولا يتم إنتاج هذه الأجهزة وتسويقها بشكل رئيسي إلا من قبل ثلاث شركات أمريكية غير مصرح لها ببيعها إلى كوبا، وهي: Medtronic و Boston Scientific و Saint Jude Medical.

ومنعت كوبا أيضا من شراء الروبوت الجراحي Da Vinci Xi Surgical System Model IS4000 فحرم بذلك مرضانا من الإمكانيات التي توفرها الجراحة الروبوتية الأكثر أمانا ودقة.

ومن المكلف للغاية حاليا تجديد التكنولوجيا للعلاج العلاجي الشامل لمرضى الحروق. ولا تتوفر أحواض الاستحمام، والشدّ الآدمية، والأدوات الجراحية بالمنظار، وبدائل الجلد، والضمادات البيولوجية، والمحاليل المطهرة من الخط الأول لرعاية الحروق الحرجة.

ولقد رفضت المصارف السويسرية UBS و Bank Cler Basler Kantonalbank تحويل التبرعات المقدمة إلى كوبا من منظمتي التضامن السويسريتين MediCuba-Suisse والرابطة السويسرية - الكوبية، والتي ستستخدم لشراء أدوات جراحية لوحدة الحروق والجراحة الترميمية في مستشفى هيرمانوس أميخيراس.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ألغي تنفيذ عقد غازات مع شركة Westfalen الألمانية لتشغيل جهاز الكابنوغراف، وهو قطعة معدات لقياس ثاني أكسيد الكربون الذي ينفثه المريض. وادعى المورد أنه يمكن إدراجه في القائمة السوداء نتيجة للحصار، مما يعني أنه لن يتمكن من الحصول على إمدادات من أي شركة أخرى في الولايات المتحدة.

وواجهت الشركة الكوبية للتكنولوجيا الطبية الرقمية، Combiomed، صعوبات لشراء أجزاء وقطع من معدات القياس الذاتي لضغط الدم Hipermx BF ووحدات قياس التأكسج لإنتاج جهاز مراقبة المرضى Doctus VIII المطلوب في أجنحة العناية المركزة، لأن شركة النقل ادعت أن هذه الشركة مدرجة في قائمة الكيانات التي فرضت عليها الولايات المتحدة جزاءات.

وفي مجال العناية بصحة الفم، كانت الخسائر كبيرة. وسجل عدم استقرار كبير في توريد قفازات الجراحة والفحص و مواد الألبينات الصمغية والجص والأسمنت السني، من بين أمور أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توقف إنتاج أكثر من 300 وحدة مادية من بدائل الأسنان.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت حكومة الولايات المتحدة حملة الكراهية في محاولة لتشويه سمعة التعاون الطبي الدولي الذي تقدّمه كوبا وعرقلته، ونشر الافتراءات وتثبيط الدول الأخرى عن طلبه. وهذا جزء من هجوم متعمّد لحرمان كوبا من مداخل عادلة وشريفة ومشروعة يتم الحصول عليها بفضل جهود الألاف من المهنيين في البلد المدربين تقنيا وإنسانيا وأخلاقيا.

واعترف المجتمع الدولي في مناسبات عديدة بالكفاءة المهنية والإيثار اللذين يتسم بهما أكثر من 605 000 من المهنيين الصحيين الكوبيين الذين اضطلعوا على مدى 60 عاما ببعثات في 165 بلدا.

وبفضل التعاون الطبي الذي تقدّمه كوبا، في نهاية نيسان/أبريل 2023، تم علاج أكثر من 2 198 مليون مريض في سياق استشارات طبية في جميع أنحاء العالم؛ وأنقذت حياة أكثر من

10 035 000 شخص؛ وأجريت أكثر من 5 112 000 عملية ولادة؛ ونفذت أكثر من 16 مليون عملية جراحية. وبالمثل، قدم 57 لواء طبيًا يضم 22 632 عضواً مساهمتها التضامنية في العالم.

وحملة التشهير هذه التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة غير أخلاقية في أي ظرف من الظروف، ومسيئة بشكل خاص في سياق التعافي بعد الجائحة. ولقد دعمت كوبا الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس كورونا - سارس-2 في 42 دولة وإقليماً، وصل إليها 58 لواء طبيًا انضمت إلى أكثر من 27 000 من المهنيين الصحيين الذين يعملون بالفعل في 59 دولة. وعالجت هذه الألوية أكثر من 4 ملايين مريض وأنقذت حياة أكثر من 80 000 شخص. ويتسق هذا الجهد مع المبادئ الأخلاقية والإنسانية التي يقوم عليها المجتمع الكوبي.

ويشكل قطاع الأغذية والزراعة الأساس لتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، وهما هدفان يُعتبران من أولويات حكومة كوبا ويرتبطان ارتباطاً مباشراً بتنفيذ الخطة الوطنية للسيادة الغذائية والتثقيف التغذوي وتحقيق الأهداف المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولقد أُقرَّ قانون السيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذوي في كوبا في أيار/مايو 2022، وهو يستجيب للاعتراف الصريح في دستور جمهورية كوبا بالحقوق في الغذاء الصحي والكافي للناس. ويقوم هذا القانون بتنظيم النظم الغذائية المحلية التي توضح بطريقة مشتركة بين القطاعات وبين المؤسسات إنتاج الأغذية وتحولها وتسويقها واستهلاكها.

وعلى الرغم من الموارد والجهود الكبيرة التي خصصتها الدولة الكوبية لتنمية القطاع الزراعي، فإن أثر الحصار في هذا المجال ملحوظ. ففي الفترة بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، سُجِّلت خسائر بلغت نحو 273 390 800 دولار.

وأدى الأثر السلبي للحصار الاقتصادي على تأمين الإمدادات والمواد الخام والمواد الكيميائية والتكنولوجيات اللازمة لعمليات الإنتاج إلى انخفاض كبير في الإنتاج المحلي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان بإمكان المشروع الإسباني - الكوبي المشترك Bravo أن يشتري 384 طناً إضافياً من مواد اللحوم الخام وأن ينتج 626,2 طن من المنتجات النهائية في الفترة قيد الاستعراض، لو تمكن من الحصول على الإمدادات مباشرةً من سوق الولايات المتحدة.

وحال عدم كفاية الآلات الزراعية والأعلاف الحيوانية وعدم وجود قطع غيار للمعدات والصناعة، إلى جانب نقص الوقود، دون الإمداد الكامل للنظام الزراعي الوطني لتلبية الطلب الحالي، سواء على الصعيد الداخلي أو للتجارة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت استحالة التعاقد مع عدد كبير من شركات الشحن إلى تعطيل وصول الإمدادات المدفوع ثمنها بالفعل إلى داخل البلد.

ويستحيل أيضاً شراء الأدوية للمواشي، والتي كان يتم الحصول على معظمها في الماضي من شركة Bayer الألمانية. ولقد توقفت هذه الشركة، بعد اندماجها مع اتحاد شركات في الولايات المتحدة، عن التعامل مع كوبا.

وفي المرحلة قيد الاستعراض، أبلغت شركة Alimport الكوبية عن خسائر بقيمة 35 200 000 دولار، وهو ما يمثل 90 في المائة من جميع الخسائر التي أعلنتها الكيانات المستوردة لمجموعة أعمال التجارة الخارجية الكوبية.

وتعزى هذه الأضرار بقدر كبير إلى رفض نحو عشرة مصارف تسديد المدفوعات للموردين التقليديين للشركة لتوريد المواد الغذائية ومن بينها الشوفان والحبوب النباتية والكاكاو وعلف الخنزير .

وبالمثل، قررت الشركة الكندية Cypress View Land عدم مواصلة مشروع إنتاج الحبوب مع مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بسبب تطبيق أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. وزعمت أنها تقوم مع شركائها بعمليات زراعية على أراضي الولايات المتحدة، وبالتالي قد تتخذ إجراءات قانونية ضد الشركة وشركائها. وقد يهدد ذلك قدرة موظفيها على السفر إلى الولايات المتحدة.

وفي هذا القطاع، يكمن السبب الرئيسي للخسائر التي تتكبدها الصادرات الكوبية في صعوبة عرض التبغ الكوبي للبيع في سوق الولايات المتحدة بسبب التدابير التقييدية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة. وتبلغ قيمة هذه الخسائر تحت هذا البند 237,5 مليون دولار .

كما أن القيود المالية الناجمة عن الحصار المفروض على كوبا وأثره التراكمي، وارتفاع الأسعار والصعوبات في الحصول على مواد اللحوم الخام، والثلاجات، والترابيوليفوسفات، والنترتيت، من بين أمور أخرى، قد أثرت أيضا على الإنتاج الغذائي الوطني. ونتيجة لذلك، أصبحت حالات النقص أكثر انتشارا في سوق التجزئة، مع ما يترتب على ذلك من تأثير كبير على السكان وعلى أشكال الإدارة غير الحكومية. ويضاف إلى ذلك تدهور البنية التحتية للثلاجات والمستودعات التقليدية والمعدات التكنولوجية والنقل.

ويحرم الحصار أيضا كوبا من التمويل الذي تحتاج إليه لاستيراد الإمدادات اللازمة لإنتاج الأغذية.

وتستطيع كوبا، من خلال تراخيص تخضع لقيود قانونية، أن تشتري، عن طريق القنوات التجارية العادية، كمية محدودة من المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة، ولكنها مضطرة إلى الدفع مقدما ودون الحصول على ائتمانات، وهو أمر بالغ الصعوبة كذلك لأن مصادر الدخل في البلد معرّقة أيضا. وفي ظل هذه المضايقة المالية، يتعين على حكومتنا بذل جهود لا تعد ولا تحصى لضمان السلة الغذائية الأساسية للأسر .

وتتكون السلة الغذائية الأساسية من 24 منتجا مدعوما يتم توزيعها شهريا على جميع السكان. وبالإضافة إلى ذلك، يتم ضمان حصول 1 218 000 شخص على منتجات معينة ودعم الحليب والفواكه المحفوظة ولحم البقر والدجاج للأطفال والنساء الحوامل والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز .

وتبذل جهود هائلة للحفاظ على النظام الغذائي لما عدده 58 457 شخصا، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم ممن هم في حالات ضعف، مرتبطة بعدم كفاية الدخل، ونقص أفراد الأسرة القادرين على تقديم المساعدة أو غيرهم؛ وتبذل جهود أيضا لضمان وجبات مدرسية مجانية يستفيد منها 124 664 طالبا في 764 مدرسة.

وقد أثرت العوامل المذكورة أعلاه على عدم استقرار توفير الإمدادات الأساسية وتجزئة إيصالها إلى

السكان.

وفي عام 2023، رصد مبلغ 1 648 مليون دولار لتغطية تكلفة السلة الغذائية الأساسية للأسر. وكان يمكن تغطية هذه التكلفة بكاملها لفائدة سكاننا، و فقط بثالث المبلغ الذي تمت خسارته نتيجة الحصار في الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023.

التعليم والرياضة والثقافة هي أيضا أولويات في جهود الحكومة الكوبية لدعم رفاه الناس. وكان للحصار تأثير مباشر على هذه القطاعات بسبب صعوبات الحصول على التمويل، والقيود المرتبطة بنقص الوقود، وارتفاع تكاليف الحصول على الإمدادات المطلوبة ونقلها، فضلا عن العقبات المصرفية والمالية التي تحول دون تلقي مدفوعات مقابل الخدمات المهنية المقدمة في الخارج.

وفي الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، قُدرت الأضرار التي لحقت بقطاع التعليم بمبلغ 75 551 799 دولارا. ومن بين الآثار الرئيسية المترتبة على قطاع التعليم خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

- صعوبات في الحصول على إمدادات لإنتاج الكتب المطبوعة والكتيبات والمواد التعليمية الأخرى، فأصبح من المستحيل الحصول على نصوص الحملة الثالثة لتحسين نظام التعليم الوطني. وتأثر أكثر من 118 600 تلميذ، معظمهم في مرحلة ما قبل المدرسة والصف الأول، بعدم توفر كل دفاتر التمارين اللازمة للقراءة والكتابة والرياضيات.
- توقفت شركة Caribe للمطبوعات والنشر عن إنتاج 76,9 مليون من الدفاتر والكتب وكتيبات التمارين والوصفات الطبية و 97,4 مليون نسخة من الصحف المطبوعة. ونجمت هذه الخسائر جزئيا عن إلغاء خط انتمان مرتبط بقرار مصنع ورق كندي بعدم إنتاج المزيد لكوبا بسبب الحصار.
- يوجد في نظام التعليم الوطني 1 315 مؤسسة مسجلة تحتاج إلى إصلاحات، بتكلفة إجمالية تقدر قيمتها بمبلغ 6,5 ملايين دولار. وتعادل 12 ساعة بدون حصار المبلغ اللازم لتغطية احتياجات قطاع التعليم في هذا الصدد.
- من الصعب استيراد بطاريات المعينات السمعية للطلاب الذين يحتاجونها لأن الغالبية العظمى منها تُصنَّع في الولايات المتحدة. ومن بين 1 152 طالبا يعانون من ضعف السمع، يحتاج 920 إلى معينات سمعية، ولدى 219 منهم معينات سمعية مكسورة.
- تبذل الدولة الكوبية جهدا ملحوظا لدعم 50 في المائة من تكلفة الزي المدرسي. ومع ذلك، تتجلى آثار الحصار حاليا في نقص المواد الخام اللازمة لتصنيعه وتحسين الأثاث المدرسي، حيث ينفق البلد أربعة إلى خمسة مرات أكثر بسبب الانتقال الجغرافي للتجارة إلى أسواق نائية.
- أعاق الحصار كلية لندن الجامعية عن شراء وإرسال معدات حاسوبية كان مخططا لها لمشروع مشترك مع جامعة هافانا التكنولوجية "خوسيه أنطونيو إتشيفيريا"، لأنها كانت موجهة إلى كيان كوبي.
- لا يمكن لطلاب جامعة علوم الحاسوب الوصول إلى أكثر من 300 موقع إلكتروني تهتم علماء الحاسوب لأنه يتم حظرها بسبب عناوين بروتوكول الإنترنت الكوبية، مما يحول دون تنزيل موارد لتثبيت البرمجيات أو تحديثها ويعيق التطوير الأكاديمي والبحثي والإنتاجي للجامعة.
- في الفترة قيد الاستعراض، سحب التمويل من طالب كوبي يدرس هندسة علوم الحاسوب للمشاركة في المؤتمر العالمي للبحوث الجامعية، وهو حدث علمي أقيم في جامعة ووريوك، المملكة المتحدة في الفترة من 4 إلى 6 نيسان/أبريل 2023. وأبلغته الجهات المنظمة لهذا الحدث أن إدارات

المؤسسة للتأمين والامتثال المالي ليست في وضع يمكنها من تمويل رحلته نظرا لأن كوبا مدرجة في قائمة البلدان الخاضعة لجزاءات.

وفي ميدان الرياضة، كانت هناك سرقة جلية للمواهب الكوبية، شجعتها وحفزتها السياسات التمييزية والانتقائية للولايات المتحدة. وفي حالة كرة القاعدة، وعلى الرغم من اهتمام الجانب الكوبي، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد الكوبي لكرة القاعدة ودوري كرة القاعدة الرئيسي حتى يتمكن رياضيون من اللعب في هذا الدوري دون الاضطرار إلى مغادرة البلد.

وكان الترويج لخطاب الكراهية تجاه كوبا واضحا في 19 آذار/مارس 2023، عندما نظمت مباراة نصف النهائي من بطولة العالم الخامسة لكرة القاعدة الكلاسيكية بين منتخب كوبا والولايات المتحدة، وأقيمت في ملعب LoanDepot Park في مدينة ميامي، فلوريدا. وفي هذا السياق، نفذت اعتداءات مباشرة على لاعبينا والوفد الذي يرافقهم، ومشجعي الفريق الكوبي، بالإضافة إلى رمي أشياء، والتقوّه بكلمات نابية وتوجيه تهديدات، ورفع لوحات كتبت عليها شعارات سياسية، واعتداءات الهدف منها تحطيم معنويات المنتخب.

ونددت كوبا بشدة بتحريض السياسيين المحليين والشخصيات التي تشغل مناصب عامة على مضايقة الرياضيين وممارسة العنف ضدهم والاعتداء عليهم. وهذه المجموعات نفسها هي التي قامت في عام 2018 بتقويض الاتفاق بين الاتحاد الكوبي لكرة القاعدة ودوري كرة القاعدة الرئيسي، والذي كان من شأنه أن يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية وأن يساهم في إنهاء المعاملة التمييزية التي يتعرض لها الرياضيون الكوبيون.

وقبل بدء البطولة بوقت طويل، اضطر الفريق الكوبي إلى خوض عملية معقدة وتمييزية حيث كان على سلطات دوري كرة القاعدة الرئيسي أن تطلب وتتلقى، في وقت متأخر، إذنا للحصول على تراخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية. وتضمنت هذه العملية إصدار تصريح خاص لكوبا للمشاركة في الحدث، وتصريح لاحق للسماح بضم اللاعبين الكوبيين من دائرة دوري كرة القاعدة الرئيسي وآخر صدر في وقت لاحق للسماح لهم بالانضمام إلى بقية الفريق باكرا. ومنعت التصاريح الممنوحة صراحة عدد من أعضاء الفريق من السفر إلى كوبا مع رفاقهم في نهاية البطولة. وهدد كل ذلك المشاركة الكوبية في مباريات بطولة العالم لكرة القاعدة الكلاسيكية وانطوى على أوضاع مجحفة هائلة.

ومنذ الإدراج التعسفي للبلد في القائمة الانفرادية للدول الراحية للإرهاب، طُبِّقت ضوابط مفرطة وقائمة على كره الأجانب على وفودنا الرياضية في نقاط التفتيش الجمركي والهجرة الدولية.

وزادت القيود والتكاليف لاقتناء المعدات الرياضية والأقمشة والأحذية والوسائل التقنية والتربوية وأشكال الدعم التكنولوجي، من بين أمور أخرى، في الحالات التي يكون فيها المنتج الرئيسي هو الولايات المتحدة. ويتم شراء هذه الموارد حاليا في بلدان ثالثة، مما يزيد النفقات بأكثر من 50 في المائة، وبالتالي فإن شراءها محدود.

كما عانى رياضيون وحكامنا من حجب آلاف الدولارات التي حصلوا عليها من أموال الجوائز، نظرا لرفض المصارف الأجنبية تسديد المدفوعات إلى كوبا. وهذا هو حال ليلى كونسويلو مارتينيس أورتيغا وليدياني إتشيفاريا بينيتيس، لاعبتى الكرة الطائرة الشاطئية للسيدات، اللتين لم تتمكنتا من تلقي المبلغ المتعلق بمشاركتهما في المسابقة العالمية لهذه الرياضة.

وفي المجال الثقافي، يعيق الحصار البحث عن أسواق متخصصة وفرص تجارية، ويحول دون تعزيز مواهبنا الثقافية ونشرها وتسويقها؛ ويخفض أسعار المبيعات إلى قيم لا تذكر ويحد بشكل كبير من تمتع الجماهير العريضة من السكان في جميع القارات بفننا.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، كان القطاع الثقافي هدفاً لسياسة الولايات المتحدة المغرضة ضد كوبا، التي وجهت جميع مواردها لإثارة السخط، والتحرير على الهجرة، وشنّ حملة إعلامية شرسة ضد المبدعين والفنانين الكوبيين الذين يواصلون العمل في البلد، وإحباط عروضهم في الخارج، بما في ذلك من خلال المضايقة والعنف الجسدي، فضلاً عن تعزيز القطيعة مع المؤسسات الثقافية في بلدان أخرى.

وفي أيار/مايو 2023، وقع الثنائي الكوبي Buena Fe ضحية لهذه الحملة التشهيرية الشرسة. وخلال حفلتها الموسيقية في قاعة غاليليو غاليلي في مدريد، في إطار جولة في أوروبا، رمى أفراد من الجمهور أشياء وتوجهوا بإهانات لفظية في محاولة لتعطيل عرضهما. وأدت المضايقات والهجمات الإعلامية تجاه المروجين وأصحاب قاعات الحفلات الموسيقية إلى تعليق العروض الأخرى المخطط لها في سالامانكا وزامورا.

وكانت الأديبة الكوبية الفائزة بالجائزة الوطنية للأدب، نانسي مورixon، أيضاً هدفاً للحرب الثقافية والتواصلية ضد كوبا. وفي أواخر أيار/مايو 2023، حرّمها منظمو مناسبة "سوق الشعر"، الذي أقيم في باريس في الفترة من 7 إلى 12 حزيران/يونيه، من منصبها كرئيسة فخريّة لهذه المناسبة، مستغلين لضغوط أولئك الذين يروجون لخطاب الكراهية والاضطهاد ضد الفنانين الكوبيين.

كما تعرض فنانون آخرون مقيمون في كوبا للهجوم والأذى بسبب هذه الدعوات للمقاطعة واعتداءات الغوغاء في ميامي، مثل لوس فان فان، وهيليا مومبي، وألكسندر أبرو، وبيديريتو كالفو، وباوليتو إف جي، من بين فنانين آخرين.

وواجهت عدة أشكال من الإدارة غير الحكومية المرتبطة بالقطاع صعوبات في استيراد الإمدادات والحصول عليها، نتيجة للقيود التي فرضها الحصار. وهذه هي حالة المبدعين الكوبيين في مجال الفنون التشكيلية والتطبيقية الذين وصلت بضائعهم المطلوبة متأخرة إلى البلد لمدة تصل إلى شهرين ونصف الشهر بسبب الضوابط التمييزية في الخارج، وعمليات إعادة الشحن، والصعوبات في موائئ الشحن، والحاجة إلى اللجوء إلى أسواق نائية للحصول على هذه المواد، مما يعني أن الدفع يفوق تكلفة الشراء بأربع مرات.

ويستمر الحجب غير المبرر للحسابات الشخصية والمؤسسية المرتبطة بالثقافة وكذلك القصف في وسائل الإعلام الرقمية بالدعاية المعادية لكوبا التي تحاول الانتفاص من إنجازات مجتمعنا وقيمته.

2-2 الآثار على التنمية الاقتصادية

في عام 2022، نما الاقتصاد الكوبي بنسبة 2 في المائة بالكاد، بعد أن فقد 13 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2020 وأيلول/سبتمبر 2021 نتيجة لتأثير عوامل مجتمعة هي جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية العالمية والتشديد غير المسبوق للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ونتيجةً للتضخم، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2022 فقط، ارتفع متوسط سعر سلة السلع والخدمات بنسبة 29 في المائة تقريباً. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتشرين

الأول/أكتوبر 2022، ارتفع معدل التضخم بنسبة 40 في المائة تقريباً. ولا تنحصر العوامل الرئيسية في هذا السياق في التضخم المستورد الناجم عن الأسعار في السوق العالمية فحسب، بل إنها تتمثل أيضاً، بشكل أساسي، في عدم توافر العملات الأجنبية، الذي تفاقم بسبب الآثار المتزايدة للحصار والتدخل المستمر من جانب حكومة الولايات المتحدة في كل مصدر من مصادر الإيرادات في البلد.

ونتيجة لذلك، تضاعفت القوة الشرائية للمرتبات في كوبا بشكل كبير. وكان لهذه الحالة آثار مدمرة في جميع مجالات الاقتصاد، مع ما لذلك من أثر مباشر على السكان وعلى أي مبادرة وطنية لتلبية الاحتياجات المتراكمة للسكان.

والبلد حالياً بصدد استعادة مستويات النشاط المفقود في السنوات الثلاث الماضية وزيادة ما هو معروض للسكان. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعت حكومة كوبا إلى تنويع مصفوفة الإنتاج وزيادة مشاركة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في السوق وإتاحة فرص للاستثمار الأجنبي، وعملت على تحقيق ذلك. وفي نهاية نيسان/أبريل 2023، كان قد تم تسجيل ما مجموعه 7 947 مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم و 65 تعاونية غير زراعية، تضم حوالي 212 479 موظفاً.

والسبب الرئيسي في عدم تقدم الاقتصاد بسرعة وقوة أكبر هو استحالة تحقيق الإيرادات المتوقعة بسبب الصادرات التي لم تتحقق. وعلى هذا الأساس وحده، تسبب الحصار في خسائر بلغت 1 808 ملايين دولار خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو ما يمثل 37 في المائة من إجمالي الخسائر المبلغ عنها نتيجة للسياسة المتبعة في الفترة بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023.

وفي هذا الصدد، تمثل أحد العوامل التي أثرت على مدى توافر العملات الأجنبية في البلد في الفشل في تحقيق هدف 2,5 مليون سائح المحدد لعام 2022. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تسبب التركيز في ظل الحصار على عرقله انتعاش قطاع السياحة، وهو مصدر رئيسي للدخل في البلد، في خسائر بلغت 1 089 470 572 دولاراً.

وبطول نهاية عام 2022، بلغ عدد الزوار الدوليين إلى كوبا 1 614 087 زائراً، أو نسبة 64,6 في المائة من العدد المتوقع ونسبة 37,8 في المائة فقط من الأرقام المسجلة في عام 2019. وقد أدى الأثر التراكمي للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة، وإدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب، وتعهد حكومة الولايات المتحدة قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود، التي تشمل جميع المرافق الفندقية في البلد تقريباً، إلى انخفاض عدد المسافرين إلى كوبا.

وبدون الحصار والحظر المفروض على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا كسياح، يقدر أن العدد السنوي للزوار القادمين من الولايات المتحدة إلى الجزيرة يمكن أن يصل إلى 1,2 مليون زائر على الأقل، مما يجعل من الولايات المتحدة السوق الرئيسية من حيث المسافرين إلى كوبا. وإذا طرحنا من ذلك الرقم عدد من سافروا بالفعل إلى كوبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو 117 825 شخصاً، يدل الحساب على أن عدد الأشخاص القادمين من الولايات المتحدة الذين لم يزوروا البلد بسبب الحصار يقترب من 1 082 175 شخصاً. ولو أن هؤلاء الأشخاص قاموا بزيارة كوبا، لجنى قطاع السياحة الكوبي من سوق الولايات المتحدة مبلغاً يقدر بحوالي 1 001 011 875 دولاراً.

وفي الوقت ذاته، فإن حظر دخول سفن شركات الرحلات السياحية البحرية المسجلة بالولايات المتحدة إلى الموانئ الكوبية، بالإضافة إلى الغرامات والإجراءات القانونية التي تواجهها الشركات التي تقوم بعمليات مع كوبا، قد أعاق إحراز المزيد من التقدم في هذا القطاع.

وفي هذا الصدد، وفي حكم أصدره قاض اتحادي في جنوب ولاية فلوريدا في عام 2022 بمقتضى الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، أمرت أربعة شركات للرحلات السياحية البحرية كانت كوبا ضمن مساراتها (Carnival و Mediterranean Shipping Company و Royal Caribbean و Norwegian) بأن تدفع بصفة مشتركة للطرف المدعي، شركة Havana Docks، أكثر من 439 مليون دولار، إضافة إلى الرسوم القانونية.

ولو استمرت سياحة السفن السياحية في القدوم إلى البلد، لكان من الممكن له أن يكسب منها ما مجموعه حوالي 56 مليون دولار خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وهو مبلغ من شأنه أن يدعم جهود الحكومة الرامية إلى تنشيط الاقتصاد الوطني والقطاعات الاجتماعية الرئيسية في البلد.

وفي أعقاب تصنيف كوبا السخيف والمخادع كدولة راعية للإرهاب، فإن فرض حكومة الولايات المتحدة شرط الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة على كل شخص زار كوبا أو يرغب في السفر من كوبا، بمن فيهم أولئك الذين يستخدمون النظام الإلكتروني للتصريح بالسفر، كان له تأثير سلبي على سفر المقيمين في كوبا إلى الخارج والزوار القادمين من الأسواق الأخرى المقابلة لأكثر من 50 بلداً. وقد أثنى هذا أيضاً المسافرين من الولايات المتحدة عن القدوم إلى كوبا، حتى لو كان الغرض من رحلتهم يقع ضمن إحدى الفئات الاثنى عشرة التي تسمح بها حكومتهم.

ونتيجة للاضطهاد المالي الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة، ترفض المصارف الأجنبية العمل مع كوبا، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في المعاملات التجارية، وبالتالي، في بيع العروض السياحية. وقد اضطرت مجموعة Havanatur، وهي مجموعة دولية من منظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر ومجموعة رائدة في ترويج وتسويق المنتجات السياحية الكوبية، إلى إغلاق حساباتها في الخارج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأخر المصارف المستخدمة حالياً في تجهيز المدفوعات قد تسبب في ضرر كبير للقطاع. وبما أنه من المستحيل استخدام عملة الولايات المتحدة، تُضطر وكالات السفر إلى البحث عن طرق شديدة المخاطر ومكلفة لتحويل الأموال، وأحياناً من خلال أكثر من ثلاث عمليات لصرف العملات، مما يتسبب في خسائر نقدية ومالية كبيرة.

وتؤدي العقوبات المفروضة على المعاملات التجارية مع كوبا في سياق الأزمة الاقتصادية على المستوى الدولي إلى انخفاض عدد المستثمرين المحتملين في قطاع السياحة. وكان لذلك تأثير على تنمية أعمال شركة Palmares الكوبية ومشاريعها الأربعة الجاري تنفيذها والتي تتيح فرصاً للاستثمار الأجنبي.

وهذا هو الحال بالنسبة لمشروع متنزه فاراديرو للألعاب المائية، المصمّم كجزء من مشروع مشترك والواقع في الوجهة السياحية الرئيسية في البلاد: دُعيت حوالي 25 شركة للمشاركة فيه ولكن لم ترد أي مقترحات منها.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حملات تواصل سياسية شرسة على المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الأخرى، تهاجم وتشوه جودة الخدمات السياحية ومكانتها وتحد من عدد زوار البلاد.

وهناك قطاع آخر من الاقتصاد الكوبي تأثر بشكل كبير بالحصار وهو التكنولوجيات الأحيائية وصناعة الأدوية. فمجالات البحث والتطوير وإنتاج وتسويق المنتجات في هذا القطاع تتضرر كل عام، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة.

وقد أثبتت الصناعة أنها ركيزة أساسية للسيادة الوطنية خلال جهود مكافحة جائحة كوفيد-19. وبفضل التطور الذي شهده هذا القطاع، تمكنا بأنفسنا من إنتاج خمسة لقاحات مرشحة، ساهمت ثلاثة منها في التصدي لانتشار المرض وأنقذت آلاف الأرواح. ومع ذلك، كان بإمكاننا التصدي للجائحة قبل ذلك بوقت طويل وبسرعة أكبر لو لم يعرقل الحصار عملية البحث والتطوير والإنتاج والتوسع الصناعي لأدويتنا. وفي الفترة قيد الاستعراض، بلغت الأضرار التي لحقت بهذا المجال نحو 142 896 200 دولار، وكان ذلك في المقام الأول نتيجة لخسارة إيرادات التصدير، والخسائر الناجمة عن ضرورة اللجوء إلى شركاء تجاريين في مناطق أبعد، والخسائر النقدية.

وفي ما يخص معهد فينلي للقاحات، الذي ينتج لقاحي كوفيد-19 الكوبيين Soberana 02 و Soberana Plus، أعاق الحصار ما مجموعه 14 عملية، تتعلق 7 منها بالكواشف والمواد الخام، و 4 بالإمدادات، و 3 بمعدات من الشركات المصنّعة في الولايات المتحدة. وكان لا بد من شراء معظم هذه المواد عن طريق أطراف أخرى، مما أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار الوحدات وتكاليف الشحن.

وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة قيد الاستعراض، رفض مصرفا Deutsche Bank و Royal Bank of Canada مراراً وتكراراً قبول مدفوعات من مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية لمكاتب براءات الاختراع التي تمثلنا في مختلف البلدان، مما يؤثر على أي إمكانية إجراء أي مفاوضات في المستقبل وتسجيل منتجاتنا وتسويقها في الخارج.

ومنذ عام 2021، رفضت ثلاثة مصارف أوروبية إجراء معاملات مع مصرفي Banco Financiero Internacional و Banco Internacional de Comercio، ونتيجة لذلك مُنِع أحد الموردين من تقديم الخدمات التقنية التي كان من المفترض أن يقدمها في مصنع مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية في مارييل، حيث يُنتج لقاح Abdala المضاد لكوفيد-19 على نطاق صناعي.

وعلاوة على ذلك، أدى تشديد الحصار إلى استمرار الانطباع لدى شركات الولايات المتحدة بوجود مخاطر شديدة في ما يتعلق بالمفاوضات بشأن المنتج الكوبي heberprot-P وبيعه في المستقبل، وهو الدواء الفريد من نوعه لعلاج قرحة القدم المرتبطة بالسكري وتقليل عدد عمليات البتر الناتجة عن تلك الحالة. ولو تمكنا من تصدير هذا المنتج إلى سوق الولايات المتحدة، لبلغت الإيرادات خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير نحو 105 ملايين دولار.

وفي الفترة ما بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، تقدر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحصار المفروض على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوبا، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، بمبلغ 41 270 050 دولاراً. وخلال تلك الفترة، كما هو الحال في الفترات السابقة، ظلت شركة

الاتصالات السلكية واللاسلكية في كوبا (Empresa de Telecomunicaciones de Cuba) الشركة الأكثر تضرراً، حيث سجلت خسائر قدرها 40 901 400 دولار، وهو ما يمثل حوالي 99,1 في المائة من إجمالي الخسائر المبلغ عنها في هذا القطاع.

ولا تزال الكيانات التي لها علاقات تجارية وغيرها من الجهات المهمة بممارسة الأعمال التجارية مع شركات الاتصالات تواجه المضايقات والضغط، مما يؤثر سلباً على مدى توفر البنى التحتية الكافية للكوبيين، وزيادة إمكانية الارتباط بشبكة الإنترنت والحوسبة. وما من بلد آخر يمر بعملية التحديث التكنولوجي في مثل هذه الظروف.

وقرر عدد من الموردين الدوليين الذين اعتادوا تقديم خدمات إصلاح التكنولوجيا المرغبة عدم الاستمرار في القيام بذلك؛ وهناك حاجة إلى خدمات هؤلاء الموردين لأكثر من 50 في المائة من المعدات الموجودة.

وقد أثرت قلة ما هو متوافر من مصادر الطاقة ونقص الوقود الناجم عن القيود التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على الموردين والسفن التي تدخل البلاد، على قدرة المولدات الكهربائية على التسيير الذاتي في مراكز التكنولوجيا.

ومنع الحصار أيضاً الشركات الكوبية وشركات الولايات المتحدة من المضي قدماً في التوصل إلى اتفاقات مفيدة للطرفين في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وظل توقيع العقد بين شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية في كوبا وشركة Columbus Network Limited، وهي شركة فرعية تابعة لشركة Liberty Latin America، من أجل الربط بكابل ARCOS-1، وهو أول كابل بحري يربط الولايات المتحدة بكوبا، معلقاً لما يزيد على أربع سنوات بينما يجري تقييم طلب الترخيص المقدم من الشركة إلى لجنة الاتصالات الاتحادية في الولايات المتحدة.

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت وزارة العدل توصية قدمتها لجنة تقييم المشاركة الأجنبية في قطاع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالولايات المتحدة إلى لجنة الاتصالات الاتحادية تطالب برفض طلب الترخيص. وتضمنت حجج اللجنة الخطر الاستخباراتي المزعوم الذي تشكله كوبا على الولايات المتحدة، وتصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته، أرسل ماركو روبيو، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فلوريدا، رسالة إلى رئيسة لجنة الاتصالات الفيدرالية يطالب فيها بالرفض الفوري للترخيص. وقد شكلت هذه الإجراءات ضغطاً على الشركة المسجلة في الولايات المتحدة التي قامت بسحب الطلب.

وفي أعقاب القرار التعسفي القاضي بإعادة اسم كوبا إلى القائمة الانفرادية للدول الراعية للإرهاب، أصبح من الصعب للغاية تلقي طرود البريد السريع الخاصة من الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤثر أيضاً على خدمة البريد السريع التابعة للاتحاد البريدي العالمي⁽¹⁾.

(1) خدمة البريد السريع هي خدمة بريدية دولية عاجلة للمستندات والبضائع تقدمها الكيانات التي تتعهد خدمات البريد التابعة للاتحاد البريدي العالمي وترتبط أكثر من 180 بلداً وإقليماً في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال الاتصال بشبكة الإنترنت العريضة النطاق مقيداً، مما يؤثر على سرعة تنزيل البرمجيات والموسيقى وبرامج الراديو والتلفزيون التي تُبث في حينها والدخول إلى مواقع معينة توفر التحديثات التي غالباً ما تكون مجانية للبرامج التي يستخدمها ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

وتحد هذه العوائق من إمكانية تدفق المعلومات وتوسيع سبل الاتصال بشبكة الإنترنت في كوبا، وتجعل الارتباط الإلكتروني أكثر صعوبة وتكلفة، وتؤثر على دخول المستخدمين الكوبيين إلى مختلف المنصات الافتراضية.

فموقع Adobe، على سبيل المثال لا الحصر، محجوبٌ عن كوبا، مما يجعل من المستحيل الحصول على المساعدة في بعض البرامج الموجودة على الإنترنت وغير المتوفرة بأسواق أخرى، كما هو الحال بالنسبة للإصدارات الأحدث من برمجية التحرير المتعددة المسارات Audition CS6. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قيود مفروضة على موارد أخرى كانت مجانية حتى وقت قريب، بما فيها SourceForge و WeTransfer و Dell و Intel.

ويواجه ممثلو كوبا صعوبات عديدة في المشاركة في الاجتماعات وغيرها من الأحداث التي تنظمها كيانات منظومة الأمم المتحدة عبر الإنترنت لأن سبل اتصال البلاد بالعديد من المنصات الرقمية المستخدمة لهذه الأغراض، مثل Zoom، مقيدة.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطر عدد من المنصات في المواقع الرسمية للمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى البحث عن بدائل أخرى لأنها تبدو مقيدة في ما يتعلق بعنوانين بروتوكول الإنترنت في كوبا نظراً للتدابير التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وهذا أمرٌ تمييزي وغير قانوني.

وفي الفترة قيد الاستعراض، يقدر مجموع خسائر الصناعة الكوبية ومنظومة الأعمال التجارية نتيجة الحصار بنحو 467 750 990 دولاراً. وتتألف هذه الخسائر بشكل رئيسي من الإيرادات الضائعة من صادرات السلع والخدمات، وضرورة اللجوء إلى شركاء تجاريين في مناطق أبعد، وتقلبات أسعار الصرف، والخسائر الناجمة عن الحصار التكنولوجي ونقص الوقود، الذي كان له تأثير على المنظومة الصناعية والتجارية بأكملها. وفي ما يلي بعض من أهم الخسائر في هذا القطاع:

- لم تتمكن شركة النسيج الكوبية Inejiro Asanuma من الحصول على قطع الغيار عندما رفضت شركة Rieter السويسرية، الشركة المصنعة للتكنولوجيا المستخدمة، توريدها بحجة الحصار.
- بالنسبة للمشروع المشترك Suchel Camacho، تأثرت مواعيد التسليم المتفق عليها في العقود، مما كان له تأثير سلبي مباشر على الالتزامات الواردة في خطة الإنتاج. فعلى سبيل المثال، تأثرت سبل إيصال الصابون إلى السكان خلال الفترة قيد الاستعراض بسبب نقص المواد الخام، وعدم وجود سفن يمكنها دخول الموانئ الكوبية دون التعرض للجزاءات، وبسبب تراجع عدد العمليات التي تقوم بها أكبر شركات الشحن، ألا وهو Hamburg Süd و Mediterranean Shipping Company و Maersk و Cosco و CMA CGM و Hapag Lloyd و Nirint و Melfi.
- تمكّنت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية Copextel من تلقي واردات من 68 مورداً فقط من أصل 573 مورداً، مما يدل على الظروف الصعبة التي تعمل فيها الشركات.

• خلال الفترة قيد الاستعراض، أعلنت شركة Cimex، التي تعمل في مجال استيراد وتصدير وبيع السلع والخدمات، عن خسائر بلغت قيمتها 101 921 200 دولار. ولو تمكنت الشركة من الحصول على المنتجات مباشرة في الولايات المتحدة، لكان السعر أقل بنسبة 20 في المائة من السعر الذي كان عليها أن تدفعه للحصول على المنتجات في أسواق أخرى.

وحصلت سلسلة متاجر Caribe على 1 256 حاوية من المواد الغذائية، كان من الممكن الحصول على 40 في المائة منها (502 حاوية) من سوق الولايات المتحدة. وفي ما يتعلق بالعبوات ومنتجات النظافة، استلمت 1 151 حاوية، كان من الممكن الحصول على 57 في المائة منها (656 حاوية) من سوق الولايات المتحدة، مما يعني أن هناك خسارة تقدر بمبلغ 3 680 900 دولار. وأدى تأخر السفن إلى إعاقة توريد السلع إلى منافذ البيع، مما تسبب في حالات خصاص لدى السكان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت سلسلة المتاجر تتأثر بالمشاكل التقنية، ويرجع ذلك جزئياً إلى استحالة الحصول على قطع الغيار والعجلات، من بين أشياء أخرى، في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، أصبحت 100 رافعة شوكية من رافعات سلسلة المتاجر و 174 مركبة في المتوسط معطلة.

وبسبب الحصار، لا يزال قطاع البناء يواجه صعوبات خطيرة في الحصول على تكنولوجيات بناء أكثر كفاءة وخفيفة الوزن تستهلك كميات أقل من المواد الأساسية والطاقة. وفي الفترة ما بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، بلغت الخسائر في هذا المجال 89 134 500 دولار.

وكانت الخسائر المبلغ عنها في المديرية العامة للإسكان بنسبة 93,6 في المائة، حيث بلغت 83 425 400 دولار.

وتهم معظم الخسائر إمكانية الحصول على السلع والتكنولوجيات الأساسية لصناعة المواد، مثل الإسمنت والحصى والكتل وبلاط الإسمنت اللبني والحصائر الإسفلتية ومواد النجارة. وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت عقود مبرمة مع موردين أجانب وحدثت صعوبات في النقل بسبب نقص الوقود.

ففي أوائل عام 2022، على سبيل المثال لا الحصر، أوضح مورّد من أمريكا الوسطى كان قد وقّع معه على عقد إطاري بقيمة 3 ملايين دولار لتوريد أنابيب السباكة والأنابيب المائية المصنوعة من كلوريد البوليفينيل، أنه لا يمكنه مواصلة العمل مع كوبا ولم يف بما مجموعه 26 طلبية. وقد استتبع هذا الوضع زيادة كبيرة في التكاليف بسبب إبرام عقود جديدة مع موردين آخرين.

وسجلت صناعة الفولاذ خسائر في الإنتاج بلغت نحو 9 172 568 دولاراً بسبب صعوبات في الحصول على الإمدادات الضرورية وتراجع الواردات. ولم يؤثر عدم إنتاج السلع على الشركات فحسب، بل كان له أيضاً تأثير سلبي على البرنامج الوطني لبناء المساكن، مما أثر على توافر الأدوات المعدنية والتجهيزات والدعامات المعدنية والعوارض الخفيفة الوزن، من بين مواد أخرى.

وعلاوة على ذلك، بلغت خسائر قطاع النقل نتيجة للحصار 202 420 140 دولاراً خلال الفترة قيد الاستعراض.

فخلال السنوات الثلاث الماضية، حدث تدهور تدريجي في جميع القدرات والبنى التحتية اللازمة لنقل الركاب بسبب قلة التوافر الفني للمركبات واستحالة الحصول على قطع الغيار بسبب نقص السيولة النقدية ورفض الموردين توفيرها، وكذلك بسبب التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة منذ عام 2019

لمنع إمدادات الوقود إلى كوبا، والتي كان لها تأثيرٌ مدمر في هذا المجال. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد الخدمات المقدمة، مما أثر تأثيراً شديداً على السكان.

وتستلزم وسائل النقل العام وحدها أكثر من 40 مليون دولار للصيانة كل عام، ناهيك عن الاستثمارات في هذا القطاع. فقد أدى الحظر المفروض على دخول السفن السياحية إلى كوبا إلى تقليص أحد مصادر الدخل الرئيسية لتمويل البنية التحتية المرتبطة بالنقل.

وتحدّد سعر شراء حافلة للنقل العام في العاصمة بأكثر من 200 ألف دولار، وسعر القطار بأكثر من مليوني دولار، والطائرة الصغيرة بأكثر من 30 مليون دولار، والعبارة بأكثر من 10 ملايين دولار. فأسبوع واحد بدون حصار سيجعل من الممكن شراء 206 حافلات وستة قطارات وطائرة واحدة وعبارة واحدة.

وفي العادة، تحتاج وسائل النقل العام في العاصمة إلى أكثر من 80 ألف لتر من الديزل كل يوم. غير أنه ليس من الممكن حالياً تلبية كل الطلب. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، تضاعفت تكاليف شحن النقل البحري ثلاث مرات نتيجة لارتفاع أسعار الوقود، مما جعل تلك العمليات أكثر تكلفة.

ولا تزال القيود المفروضة على مالكي السفن الدوليين الذين يستخدمون أفراد طاقم كوبيين على متن سفنهم قائمة، وكذلك العقوبات التي تمنع الوصول إلى موانئ الولايات المتحدة بموجب قانون توريتشيلي لعام 1992. فعندما تعلّم سلطات الهجرة بأن طاقم السفينة يضم أي عاملين كوبيين، تقوم باحتجاز السفينة خارج الميناء لعدة ساعات، وإقامة حراسة عليها بتكلفة 1 500 دولار لكل يوم تقضيها في الميناء، يتعين على شركة الشحن أو مالك السفينة دفعها، وتمنع بحارتنا من النزول إلى اليابسة.

وفي حالة النقل الجوي، سحبت الولايات المتحدة تراخيص تأجير الطائرات؛ وبالتالي، لا تستطيع شركة Cubana de Aviación تقديم عروض أسعار للرحلات الجوية الدولية. واستناداً إلى الرحلات الجوية الـ 7 854 التي لم تتم بالطائرات المتوسطة الحجم التي تستخدمها شركات الطيران العاملة في كوبا، ومتوسط استهلاك قدره 3,13 أطنان (4 000 لتر) من الوقود الذي يستخدمه هذا النوع من الطائرات على أحد أكثر الطرق ازدحاماً في اتجاه ميامي، تقدّر الخسارة للفترة الممتدة من آذار/مارس 2022 إلى شباط/فبراير 2023 بمبلغ 37 572 455,96 دولاراً.

وبالمثل، لا تزال الاتفاقات بين الشركات الطيران لنقل البضائع ملغاة، مما يمنع بيع خدمة الشحن بسندات الشحن الجوي الصادرة عن شركة Cubana de Aviación وزيادة مبيعات التذاكر المتعددة الوجهات في إطار الشراكات التجارية المبرمة مع شركات Avianca و DHL و Air France و Air و Caribbes و Cathay Pacific و LATAM و Lot البولندية. ويؤثر إلغاء هذه الاتفاقات حالياً على خدمات الاستيراد والتصدير التي يمكن تقديمها لقطاع الأعمال التجارية والقطاع غير الحكومي في كوبا، حيث يتعين عليهما استخدام طرق بديلة وأكثر تكلفة لنقل البضائع.

وفي 17 أيار/مايو 2022، حاولت شركة الوساطة البرتغالية JTM، التي تقدم خدمات لوجستية ونقل دولية والتي استمرت معها علاقة تجارية منذ عام 2019، إجراء دفعة عن طريق التحويل المصرفي إلى حساب الشركة الكوبية Servicios Aduanales y Transitarios. ولكن عملية التحويل أُغيت. وتؤكد لاحقاً أن ذلك كان نتيجة لوجود اسم كوبا في القائمة التعسفية للدول الراحية للإرهاب.

وفي قطاع الطاقة والتعدين، بلغت الخسائر المقدرة خلال الفترة قيد الاستعراض 491 156 960 دولاراً. وأعلنت هيئة الكهرباء الوطنية Unión Nacional Eléctrica عن أكبر خسارة بلغت 300 276 239 دولار.

وواجهت كوبا صعوبات هائلة في الاستمرار في توليد الكهرباء، بسبب الحالة المتوترة الناجمة عن الحصار. فقد أدى الحصار الاقتصادي إلى تقادم القيود في ما يتعلق بالتمويل والحصول على القروض اللازمة لإصلاح محطات الطاقة الحرارية في البلاد والحصول على ما يلزم من التكنولوجيات والوقود لضمان تزويد السكان والقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني بالطاقة بصفة دائمة.

وتزداد أسعار معاملات الاستيراد لأنه يتعين علينا الذهاب إلى أسواق أبعد للحصول على المواد اللازمة لصيانة التجهيزات اللازمة لتوليد الكهرباء. وتبلغ الخسارة المبلغ عنها في ما يتعلق بالشحن والتأمين وحدهما 92 784 868 دولاراً.

ونتيجة لأعمال الاضطهاد والترهيب، وكذلك اللوائح والأحكام التي أصدرتها الولايات المتحدة ضد مالكي السفن وشركات الشحن التي ترسل إمدادات الوقود إلى كوبا، تقلصت حافظة الموردين الأجانب، أما الذين استمروا في توريد هذه المنتجات، فقد رفعوا أسعارها بشكل كبير بسبب تصنيف البلد من حيث المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الأحكام الواردة في العقود، فقد مَدَّت مواعيد التسليم، مما أثر على ما هو متوافر من الموارد.

ولا توضح البيانات التأثير الحقيقي لهذه الآثار على الحياة اليومية للكوبيين ولا الضغط المستمر الناجم عن انقطاع إمدادات الكهرباء، على الرغم من رغبة الحكومة وجهودها لحل هذه المشكلة بسرعة وفعالية.

وظلت الشركة الألمانية Brüel & Kjær Vibro، التي قدمت التكنولوجيا لنظم مراقبة الاهتزازات في التوربينات الحرارية التابعة لهيئة الكهرباء الوطنية، على موقفها المتمثل في عدم العمل مع كوبا بناء على توصية مصرفها بسبب تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.

وقررت شركة Accelleron، التي كانت في السابق فرعاً لشركة ABB Turbocharging، والتي حصلت منها هيئة الكهرباء الوطنية على تكنولوجيا أجهزة الشحن التوربينية التي تستخدمها، عدم العمل مباشرة مع كوبا امتثالاً لسياسة الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الصادرات إلى البلدان المدرجة في قائمة الدول الراحية للإرهاب. ونتيجة لذلك، وخلال الفترة ما بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، ارتفع إجمالي تكاليف المعاملات التي تتم عادة مع هذه الشركة بنسبة 30 في المائة.

وكانت الأجزاء وقطع الغيار الخاصة بتوربينات الغاز تُستورد من شركة Diesel Expert Quebec الكندية. وفي الأونة الأخيرة، اعترضت الجمارك الكندية إحدى التوربينات المطلوبة واحتجزتها لأن نسبة محتواها الذي منشؤه الولايات المتحدة تفوق 10 في المائة. والمورد حالياً بصدد الحصول على ترخيص تصدير من حكومة كندا لشحن الأجزاء إلى كوبا. وكل توربينة لا تكون متاحة لكوبا تتسبب في الحيلولة دون توليد 20 ميغاواط، وهي الكمية اللازمة لتغطية ساعات الذروة لاستهلاك الكهرباء في البلد.

ولقد رُفض دخول أحدث النظم لإدارة صناعة النفط إلى كوبا، ورفضت بعض الشركات تقديم عطاءات لها بسبب الحصار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صودفت صعوبات في الحصول على

مضخات العمق من الشركة المصنعة السويسرية Kudu، وهي مخصصة لاستخراج النفط والغاز. وأفادت الشركة المورد Schlumberger بأنها لا تستطيع الاستمرار في توريد المضخات أو مكوناتها، مما يؤثر بشكل مباشر على الصناعة بأكملها، التي تستخدم تلك التكنولوجيا.

وبالإضافة إلى ذلك، أثر الحصار الاقتصادي بشكل خطير على القطاع غير الحكومي. فقيود الحصار تقيد بشكل كبير نشاط العديد من رجال الأعمال وأصحاب المشاريع التجارية وأعضاء التعاونيات الكوبيين. وظلت القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة تؤثر على تدفق الزوار إلى الجزيرة، مما أدى إلى انخفاض كبير في الطلب على السلع والخدمات من قطاع السياحة غير الحكومي في السنوات الأخيرة.

وفي الوقت ذاته، أدت استحالة إصدار تأشيرات غير المهاجرين في هافانا إلى تقييد قدرة رجال الأعمال الكوبيين على السفر إلى الولايات المتحدة والحصول بشكل مباشر على الإمدادات التي يحتاجونها لأعمالهم.

وشهد عدد من المؤسسات التجارية الخاصة والمطاعم والمحلات التجارية التي تبيع المصنوعات اليدوية الكوبية، والأكشاك التي تبيع مؤلفات من الأدب الوطني، وخدمات تأجير السيارات وسيارات الأجرة، الواقعة بشكل رئيسي في المركز التاريخي لهافانا، أعمالها وهي تتضرر بسبب الحظر المفروض على دخول خطوط الرحلات السياحية البحرية من الولايات المتحدة إلى الموانئ الكوبية.

وعلاوة على ذلك، أغلقت حسابات لرجال أعمال كوبيين في الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل معاملاتهم المالية أكثر صعوبة وتكلفة. ونتيجة للتدابير القسرية المفروضة على المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة، ترفض العديد من منصات الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، مثل PayPal و Airbnb، تقديم الخدمات لهؤلاء الأفراد.

3-2 أضرارٌ بشرية لا سبيل إلى حصرها

إن الخسائر الجسيمة الناجمة عن الحصار لها ما يهيم العنصر البشري، وهو أمر لا سبيل إلى حصره ولكنه حقيقي وكبير.

فقد سعت سياسة الحصار منذ بدايتها إلى مهاجمة هذا العنصر، الذي بسبب حساسيته وطابعه الشامل، يمس بكافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

ويتجلى ذلك في المذكرة المشينة التي قدمها ليستر مالوري، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية بوزارة خارجية الولايات المتحدة، الذي أشار في 6 نيسان/أبريل 1960 إلى أن:

معظم الكوبيين يؤيدون كاسترو [...] والطريقة الوحيدة التي يمكن أن تتجح في سلبه التأييد الداخلي هي إشاعة خيبة الأمل والسخط من جراء عدم الرضا على الوضع الاقتصادي والمعاناة من المشاق الاقتصادية. [...] ولا بد من استخدام جميع الوسائل الممكنة على وجه السرعة لإضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا [...]. ووضع مسار عمل، إن أتبع بأقصى قدر من الحنكة والكتمان، سيكون له أكبر الأثر في حرمان كوبا من الأموال والإمدادات، من أجل تقليص العائدات النقدية والأجور الحقيقية فيها، والتسبب في الجوع وإشاعة اليأس والإطاحة بالحكومة.

- ومن أبرز تأثيرات هذه السياسة التي لا يمكن التعبير عنها بأرقام نقدية ما يلي:
- الوقت الذي يستغرقه البحث عن حلول وبدائل للمشاكل اليومية الناجمة عن الحصار.
 - التأثير المتراكم لأكثر من ستة عقود من تطبيق هذه السياسة على تصور المشروع الاجتماعي الكوبي وتآكل إمكاناته.
 - مستويات الإحباط والمعاناة واليأس وعدم الرضا لدى السكان بسبب عدم الاستقرار في توفير السلع والخدمات الأساسية والمشاق.
 - الأضرار النفسية الناجمة عن تقليص الخطط الحياتية وتشتيت شمل الأسر وهي تسعى لتحقيق تطلعاتها المشروعة في التنمية.
 - تأثير الحصار على الحق في الحياة.
 - الأرواح البشرية التي أزهقت نتيجة لتدفق الهجرة غير النظامية بين كوبا والولايات المتحدة.
 - الأرواح البشرية التي أزهقت بسبب استحالة الحصول على الأدوية والعلاجات الأولية للأمراض المتدرجة والخطيرة.

ومن الأمثلة الأخرى التي تجسّد هذه الشبكة من التدابير القسرية الانفرادية والتي يصعب حصرها القيود التعسفية والتمييزية المفروضة على حركة الدبلوماسيين الكوبيين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويشكل هذا الإجراء انتهاكاً للالتزامات البلد المضيف لحكومة الولايات المتحدة.

ففي أيلول/سبتمبر 2019، فُرض قيد إضافي، حيث قيّدت الحركة في منطقة محدودة من جزيرة مانهاتن، يبلغ أقصى عرض لها 2,3 ميلا فقط وطولها حوالي 11 ميلا. ولا يخضع أي بلد آخر لقيود مشددة وقوية مثل تلك المطبقة على كوبا. وهذا العمل، علاوة على كونه عملاً غير قانوني ومخالفاً تماماً للقانون الدولي، يمس بعمل الدبلوماسيين الكوبيين وكانت له نتيجة نهائية مثيرة للسخرية تتمثل في أنه أصبح من المستحيل على أطفالهم الانضمام إلى الأنشطة الخارجة عن المقررات الدراسية مع زملائهم في الدراسة خارج مانهاتن.

وخلال كلمة رئيسية ألقته السيدة ألينا دوهان، المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، في 4 أيار/مايو 2023 في جامعة هافانا، خلال زيارتها الأكاديمية إلى كوبا، أوضحت أن الإجراءات التي تنتهك حرية تنقل الدبلوماسيين تعتبر بمثابة تدابير قسرية انفرادية تنتهك القانون الدولي.

3 - تأثير الحصار على القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي

1-3 تأثير الحصار على التجارة الخارجية

تبلغ خسائر التجارة الخارجية الكوبية نتيجة الحصار في الفترة من آذار/مارس 2022 إلى شباط/فبراير 2023 ما مقداره 3 081 300 000 دولار.

وفي ظل اقتصاد عالمي سائر نحو العولمة بصورة متزايدة، أصبح من الصعب على كوبا أكثر فأكثر الحصول على الإمدادات اللازمة للصناعة والخدمات والمستهلكين، بغض النظر عن العلاقة السياسية أو التجارية مع سوق منشأ تلك الواردات.

فخلال هذه الفترة، انخفضت بشكل ملحوظ أنشطة التجارة الخارجية، وخاصة حجم الواردات. كما أدت الزيادة في تكاليف اقتناء السلع الأساسية إلى انخفاض التمويل الحقيقي لدعم الخطط الاقتصادية.

وأدى إدراج اسم كوبا في القائمة الانفرادية للدول الراعية للإرهاب إلى ارتفاع أسعار الأعمال التجارية ذات الاستثمارات الأجنبية، وكذلك إلغاء المعاملات التجارية وأنشطة التعاون والمشاريع الاستثمارية التي كانت في مراحل مختلفة من التنفيذ. كما كان له تأثير سلبي على المؤسسات المصرفية والمالية، التي ترفض العمل مع الكيانات الكوبية خوفاً من فرض جزاءات عليها.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، فإن أكبر الخسائر المتكبدة كانت من حيث الإيرادات المفقودة بسبب عدم تصدير السلع والخدمات، والتي بلغت 1 808 ملايين دولار. ولا تزال السياحة هي القطاع الأكثر تضرراً في هذا الصدد، حيث تمثل حوالي 58,5 في المائة من المجموع.

وقد أدى عدم القدرة على التصدير إلى الولايات المتحدة بسبب الأعمال المحظورة نتيجة للحصار إلى تكبد القطاع الزراعي الكوبي خسائر قدرها 248,9 مليون دولار، أي بنسبة تفوق 8 في المائة النسبة الواردة في التقرير السابق. ويشمل هذا الرقم الصادرات المحتملة من التبغ والفحم والفواكه المختارة والعسل والفلفل الحار، من بين منتجات أخرى.

وتوجد سوق الولايات المتحدة من بين أكبر خمس أسواق في العالم للبن المحمص المطحون ولحبوب البن المحمص غير المطحون. ويمكن للبن الكوبي، بفضل جودته، أن يلبي جزءاً كبيراً من الطلب في سوق الولايات المتحدة، ولكن، كما هو الحال بالنسبة للعسل، تُحرم شركات الولايات المتحدة الراغبة في استيراده من الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وتُقدَّر قيمة الصادرات المحتملة من السكر إلى الولايات المتحدة خلال هذه الفترة بنحو 20 820 600 دولار، استناداً إلى الـ 60 ألف طن التي تمكنت كوبا من طرحها في السوق العالمية.

ويجب الحظر المفروض على الصادرات إلى الولايات المتحدة الشركات الكوبية الأخرى التي تنتج منتجات قابلة للتصدير، مثل شراب الروم والفحم، على البحث عن عملاء في أسواق أبعد، مثل أوروبا، مما يجعل عملية التسويق برمتها أكثر تكلفة.

وعلاوة على ذلك، فإن القيود الحالية المفروضة على الواردات من المنتجات الغذائية الزراعية من الولايات المتحدة لا تزال قائمة. فشركة Alimport المستوردة تضطر إلى تحمل نفقات إضافية ناجمة عن هذا التدفق التجاري غير المنتظم، الذي يعمل في اتجاه واحد فقط، حيث لا تستطيع كوبا الحصول على تمويل من النظام المصرفي للولايات المتحدة أو نظام الائتمان الدولي لهذا النوع من المعاملات، بسبب ما يُعرف بتصنيف البلد من حيث المخاطر.

وهذا يعرّض شركة Alimport للاعتماد على دانتين آخرين يفرضون رسوماً تزيد بنسبة 5 في المائة تقريباً عن المعدل العادي. ولا يمكن لشركة Alimport أن تسدد مدفوعات بدولار الولايات المتحدة إلى أطراف أخرى، ومن ثم تُضطر إلى شراء عملات السداد لتنفيذ معاملاتها بها، مع ما يترتب على ذلك

من خسائر ناجمة عن مخاطر الصرف. ونتيجة لذلك، تشارك في كل معاملة تجارية عدة مصارف دولية، يفرض كل منها عمولات على خدماتها، مما يزيد من التكاليف المالية التي يتعين على شركة Alimport تكبدها.

وبلغت الخسائر الناجمة عن تكاليف الشحن والتأمين واستخدام الوسطاء التجاريين، وما نتج عن ذلك من زيادة في تكلفة البضائع، ما مقداره 490,9 مليون دولار، أي بنسبة تفوق 31 في المائة المبلغ المبيّن في التقرير السابق.

ويبين الجدول التالي آثار الحصار على التجارة الخارجية الكوبية في الفترة ما بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023:

أسباب الخسائر	بملايين دولارات الولايات المتحدة
عدم القدرة على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة	488,8
الزيادة في تكاليف الشحن والتأمين واللجوء إلى وسطاء	490,9
الإيرادات الضائعة من الواردات	1 808,0
رفع تصنيف البلد من حيث المخاطر/الزيادة في تكلفة الائتمان	13,4
حظر استخدام دولار الولايات المتحدة	280,2
المجموع	3 081,3

2-3 تأثير الحصار على القطاع المصرفي والمالي

في الفترة ما بين آذار/مارس 2022 إلى شباط/فبراير 2023، ظل النظام المصرفي والمالي أحد المجالات الرئيسية التي استهدفتها التدابير العدوانية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة، بهدف تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وقد تجاوز تأثيره النقدي والمالي على الاقتصاد الكوبي خلال هذه الفترة مبلغ 280,2 مليون دولار.

وتميزت هذه الفترة بتزايد رفض المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية تجهيز معاملات المصارف والشركات الكوبية، وإغلاق الحسابات وإنهاء العقود المبرمة، والرفض المستمر للمعاملات المصرفية، وإلغاء مفاتيح تبادل المعلومات المالية من خلال جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام SWIFT).

ولا تزال الخسائر تُكبد نتيجة القيود المفروضة على استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية والمالية لكوبا مع الخارج. ولا يزال من المستحيل استخدام النظام المالي للولايات المتحدة للقيام بتلك المعاملات عندما يكون منشأ التحويلات أو تكون وجهتها كياناً كوبياً. وقد تفاقم هذا الوضع في السنوات الأخيرة بسبب فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تدابير قسرية على كيانات في الولايات المتحدة وبلدان أخرى بدعوى ارتكاب انتهاكات مزعومة للحصار.

وكل هذا يسفر عن خسائر كبيرة نظراً لتقلبات أسعار الصرف بين عملة الولايات المتحدة و عملات البلدان الأخرى التي تتم بها عمليات التحصيل والدفع، وكذلك التكاليف الإضافية الأخرى.

وكان لإدراج اسم كوبا في القائمة الانفرادية للدول الراعية للإرهاب تأثير مدمر على القطاع المصرفي والمالي.

ونتيجة لسياسة الضغط والترهيب والردع التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة على المؤسسات المالية الدولية، تُستخدم أساليب جديدة لعرقلة العمليات المصرفية الكوبية. وتشمل هذه التدابير طلب وثائق إضافية لتنفيذ العمليات، مما يؤدي إلى تأخيرات ويتسبب في إبطاء تجهيز المدفوعات للموردين واستلام الإيرادات من الخارج.

وقد حدثت زيادة في متطلبات الامتثال المشترطة من المصارف المراسلة لتجهيز المعاملات المصرفية، مما أدى إلى زيادة متطلبات المعلومات اللازمة للمعاملات التي يجهزها العملاء، ليس فقط من المصارف المراسلة ولكن أيضاً من المصارف الوسيطة التي يستخدمونها والمصارف المستفيدة.

ويؤثر تشديد تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية في المجال المالي أيضاً على الأشخاص الطبيعيين. وثمة تقارير متزايدة تقيّد باصطدام الكوبيين المقيمين في الخارج في جميع أنحاء العالم برفض المصارف خدماتهم أو إجراء تحويلات مالية تتعلق بكوبا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد المصارف الأجنبية التي رفضت لأسباب مختلفة إجراء معاملات مع المصارف الكوبية 130 مصرفاً (75 في أوروبا و 21 في الأمريكتين و 34 في بقية أنحاء العالم)، في ما يخص 267 معاملة.

وترد أدناه بعض الأمثلة على تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية في القطاع المصرفي والمالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رفض تقديم الخدمات المصرفية

- رفضت ستة مصارف أجنبية، جميعها تقع في أوروبا، فتح أو إغلاق حسابات.
- رفض ما مجموعه 35 كياناً، 21 منها في أوروبا و 9 في الأمريكتين و 5 في بقية أنحاء العالم، تحويل أموال من كوبا أو إليها وتقديم خدمات مصرفية أخرى.
- نتيجة لهذه الإجراءات، أُلغيت عضوية كوبا في مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية، إذ دفع رسم عام 2021 جزئياً فقط ولم يدفع رسم عام 2022.
- في الوقت الحالي، فقدت أكثر من 50 بعثة دبلوماسية كوبية في الخارج علاقتها مع المصارف التي كانت تقدم لها في العادة خدمات مصرفية. ونتيجة لذلك، لم تتمكن من القيام بالمعاملات المصرفية والمالية اللازمة لعملياتها العادية.
- قام ما مجموعه 28 مؤسسة بإلغاء أو رفض طلبات الحصول على مفاتيح تبادل الرسائل عبر نظام SWIFT تلقتها من مصارف أجنبية: 17 في أوروبا و 2 في الأمريكتين و 9 في بقية أنحاء العالم⁽²⁾. ويؤدي إلغاء هذه المفاتيح إلى صعوبات وتأخير في تجهيز المعاملات المصرفية.

(2) هي أدون يتم تبادلها مع المصارف المراسلة وتسمح للمستخدمين بفرز الرسائل المستلمة وتحديدها ونوع الرسالة المرسله (المعروفة باسم مفاتيح تطبيق إدارة العلاقات).

- ردّ 59 كياناً معاملات مصرفية، 29 منها في أوروبا و 10 في أمريكا اللاتينية و 20 في بقية أنحاء العالم. وتعلق الأثر الأكبر في العمليات التي تمت معالجتها، سواء في ما يتعلق بالتحويلات أو الاعتمادات المستندية، برد الأموال نتيجة للسياسات الداخلية التي تتبعها المصارف المستفيدة أو المصارف المراسلة، والتي حالت ظاهرياً دون وصول الأموال إلى وجهتها. وقامت المصارف الأوروبية ومصارف أمريكا اللاتينية والمصارف الآسيوية بالعدد الأكبر من حالات رد الأموال في العمليات المصرفية، وقد قَدِّمت لذلك مبررات منها خضوع كوبا لجزاءات.
- ألغى مصرفان أوروبيان العمليات المصرفية واتفاقيات المصارف المراسلة.

وعلاوة على ذلك، لا تستطيع كوبا الحصول إلا على تمويل خارجي محدود للغاية في ظل ظروف شاقة للغاية. وبسبب الرسوم الإضافية التي أضيفت نتيجة لتصنيف المخاطر القطرية المطبّق على كوبا، تواصل الكيانات المصرفية والتجارية الكوبية دفع أسعار فائدة أعلى من أسعار السوق عن عمليات التمويل الأجنبية المماثلة التي تقوم بها بلدان أخرى.

ولا تزال هناك صعوبات في إرسال واستلام المستندات المصرفية من خلال وكالات البريد السريع، ولا سيما شركة DHL. ويتعين على المستوردين الكوبيين إيجاد طرق بديلة أخرى للحصول على الوثائق من أجل تنفيذ الإجراءات الجمركية للإفراج عن البضائع من الميناء، مما يؤدي إلى تأخير العملية والتأخير في إيصال البضائع إلى السوق المحلية.

ولا تزال العقوبات المفروضة على المؤسسة المالية الكوبية غير المصرفية Fincimex تمس بحجم التحويلات المالية المرسله من الولايات المتحدة عبر شركة Western Union بعد إغلاق جميع فروعها في كوبا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتمكن المؤسسة من تجهيز مبلغ يقدر بنحو 651 329 080 دولاراً في شكل تحويلات مالية، وهو ما كان له تأثير مباشر في الأسر الكوبية. واضطرت مؤسسة تحويل الأموال في الولايات المتحدة VaCuba و Cubamax إلى العمل بأقل من طاقتها. وهكذا اضطرت شركة Cubamax إلى اللجوء إلى التحويلات المصرفية الثلاثية والاعتماد على شركاء تجاريين آخرين.

وفي ما يتعلق بشركة VaCuba، تقدّر الأضرار التي لحقت بالأسر الكوبية بمبلغ 21 981 060 دولاراً ضاع منها في الفترة ما بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023. ولم تتمكن شركة Cubamax من تجهيز تحويلات بقيمة 8 961 090 دولاراً خلال تلك الفترة.

4 - انتهاك الحصار للقانون الدولي نظراً لتطبيقه على نحو متجاوز للحدود الإقليمية

1-4 تأثير الحصار على الكيانات الكوبية

في أيار/مايو 2022، أشارت شركة Yacimientos Petrolíferos Fiscales، مورد الوقود في الأرجنتين لشركة الطيران Cubana de Aviación، إلى أنها غير قادرة على خدمة الطائرات الكوبية لأن المصرف الإسباني Santander، حيث توجد حسابات الشركة، رفض قبول مدفوعات من كوبا باعتبارها بلداً خاضعاً لجزاءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وفي عام 2022، لم تتمكن الشركة المغربية للتبغ، المورّج الحصري لسيجار هابانوس الشهير، من سداد المدفوعات إلى نظيرتها في كوبا نتيجة لرفض المصارف الوسيطة إجراء معاملات مرتبطة بكوبا. ومن بين أصحاب المصلحة المغربية الرئيسيين المتضررين الكيانات العاملة في إطار الامتياز التجاري الكوبي "Casa del Habano"، الذي يملك شركتي امتياز في الرباط والدار البيضاء وشركة أخرى على وشك الافتتاح في مراكش. وباعتبارها شركات امتياز تعتمد حصرياً على بيع منتجات كوبية، فهي الأكثر تضرراً من فقدان وظائف ومداحيل والإغلاق المؤقت لمتاجرها.

وفي آب/أغسطس 2022، عُلم أنه أُلغيت تأشيرات دخول الولايات المتحدة للرئيس التنفيذي لشركة Phoenicia، وهو رجل أعمال قبرصي، وطفليه القاصرين. وتقوم هذه الشركة بتسويق وتوزيع سيجار هابانوس، وهو أحد المنتجات الرئيسية في كوبا.

وفي آب/أغسطس 2022، أبلغ مصرف أستراليا الوطني سفارة كوبا في أستراليا أنه سيقط حسابات السفارة، بعد 25 عاماً من الخدمة، لأنها كانت تستخدم نظام سحائباً جديداً للمدفوعات مقره في الولايات المتحدة. وأثناء البحث عن بديل، رفضت 10 مصارف أسترالية ومصرفان دوليان فتح حسابات بسبب عامل "الخطر" الناتج عن تأثير الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. ولم يرد المصرفان الأخران على الإطلاق.

وفي أيلول/سبتمبر 2022، أصدرت شركة Galp، وهي شركة يوجد مقرها في البرتغال وتزود شركة الطيران Cubana de Aviación بالوقود، إشعاراً بأنها لن تجدد عقدها مع الكيان الكوبي لأنه يخضع لجزاءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعلن عن طريق اللجنة المنظمة للمباراة الودية في رياضة الكرة الطائرة بين كوبا وكمبوديا أن فندق Courtyard by Marriott Hotel in Phnom Penh، التابع لمجموعة فنادق ماريوت الدولية المسجلة في الولايات المتحدة، عن رفض استضافة وفد كوبي. وكانت الحجة المقدمة هي أن الوفد يمثل حكومة كوبا وأن في استضافته انتهاك لقوانين الولايات المتحدة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أوقف أحد فروع مصرف Bancolombia بطاقة السحب الإلكترونية والحساب المصرفي الخاصين بوكالة Do It Viajes y Turismo السياحية، التي تقوم بتسويق الوجهات السياحية في كوبا.

وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، ألغى مصرف Nordea Bank في فنلندا تحويلاً قامت به من هافانا وكالة Publicitur عن طريق Banco Financiero Internacional لأن هذا الكيان الأخير خاضع لجزاءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وقد حال إلغاؤه دون دفع 12 000 يورو لشركة Aurinkomatkat/Suntours.

وفي الفترة من 11 إلى 15 كانون الثاني/يناير 2023، وفي معرض أوتريخت السياحي في هولندا، كانت هناك صعوبات في إجراء تحويلات مصرفية من أجل الإقامة والأنشطة الترويجية التي تشمل كوبا كوجهة.

وفي 26 كانون الثاني/يناير 2023، رفضت مؤسسة Maccorp Exact Change في مدريد تقديم خدمة صرف العملات بالدولار الأمريكي لدبلوماسي كوبي. وقيل له إن السبب هي اللوائح التي سنتها وزارة الخزانة بشأن كوبا.

وفي 31 كانون الثاني/يناير 2023، طلب فرع شركة Peugeot في برلين إنهاء عقد الإيجار المبرم مع سفارة كوبا في ألمانيا، لأن الشركة نُقلت إلى ملكية اتحاد شركات Stellantis & You، الذي يوجد غالبية حاملي أسهمه في الولايات المتحدة.

وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023، لم تقبل شركة Wise Payments Limited ومصرف اسكتلندا ومصرف UniCredit Bank Austria معاملات من كوبا لتسديد تكاليف الخدمات التي قدّم فواتير بها منظمو المعارض السياحية MICE (الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض) في فرانكفورت بألمانيا، وفي مركز المعارض Messe Wien في النمسا، مما قد يجعل من المستحيل التسجيل والمشاركة في أي معارض في المستقبل.

2-4 الآثار الأخرى الناجمة عن تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية

في 21 نيسان/أبريل 2022، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن تسويات خارج نطاق القضاء مع شركتين أمريكيتين بسبب انتهاكات مزعومة للحصار المفروض على كوبا. وكانت قد فُرضت عقوبتان على شركة التعدين المتعددة الجنسيات Newmont Corporation (دنفر بولاية كولورادو، الولايات المتحدة) بمبلغ قدره 141 442 دولاراً وعلى شركة Chisu International Corporation (ولاية فلوريدا، الولايات المتحدة) بمبلغ قدره 45 908 دولارات. وزعم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه بين عامي 2016 و 2017، وفي انتهاك للوائح مراقبة الأصول الكوبية، قام فرعا الشركتين في سورينام وبنما بشراء متفجرات تعدين ومواد أخرى من أصل كوبي صَدَرها الكيان الكوبي Union Latinoamericana de Explosivos.

وفي 26 أيلول/سبتمبر 2022، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية مع شركة Crédit Agricole CA Indosuez Switzerland، وهو شركة فرعية غير مباشرة تابعة لمصرف Corporate and Investment Bank، ومقره سويسرا، بسبب الانتهاكات الواضحة لبرامج الجزاءات المفروضة على كوبا وإيران والسودان وسورية. ووافقت شركة CA Indosuez Switzerland، المتخصصة في إدارة الثروات والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، على دفع 720 258 دولاراً تجنباً لإقامة دعوى مدنية ضدها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية مماثلة مع شركة CFM Indosuez Wealth، وهي شركة فرعية غير مباشرة تابعة لمصرف Crédit Agricole Corporate and Investment Bank ومقرها موناكو، بسبب انتهاكات للقوانين المتعلقة بحصار كوبا والجزاءات المفروضة على إيران وسورية. ووافقت الشركة على دفع 401 039 دولاراً تجنباً لإقامة دعوى مدنية ضدها. ووفقاً لبيان رسمي صادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، قامت كل من شركة CA Indosuez Switzerland و CFM Indosuez Wealth بإدارة حسابات مصرفية وحسابات للأوراق المالية بدولار الولايات المتحدة نيابة عن عملاء موجودين في أقاليم خاضعة للجزاءات وقامت بأعمال تجارية بدولار الولايات المتحدة نيابة عن هؤلاء العملاء من خلال النظام المالي للولايات المتحدة.

وفي 30 أيلول/سبتمبر 2022، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة عن تسوية مع شركة Tango Card، وهي شركة مقرها في مدينة سياتل بولاية واشنطن، تقوم بتوريد وتوزيع المكافآت الإلكترونية، بسبب انتهاكات مزعومة لقوانين الحصار وبرامج الجزاءات الأخرى. ووافقت شركة Tango Card على دفع 116 048,60 دولاراً تجنباً لإقامة دعوى مدنية ضدها لأنها، وفقاً للمكتب، نقلت

منتجات ذات قيمة مخزنة إلى أفراد باستخدام بروتوكول الإنترنت وعناوين بريد إلكتروني لها صلة بكوبا وإيران وسورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنطقة القرم.

وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة عن اتفاق مع شركة Bittrex Inc.، وهي شركة خاصة مقرها في مدينة بلفيو بولاية واشنطن، تقدّم خدمات صرف العملات الافتراضية. ووافقت شركة Bittrex على دفع 24 280 829,20 دولاراً تجنّباً لإقامة دعوى مدنية ضدها بسبب انتهاكات مزعومة لبرامج الجزاءات المختلفة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالحصار. وزعم المكتب أن الشركة سمحت لأفراد موجودين في أقاليم خاضعة للجزاءات باستخدام منصتها للقيام بمعاملات ذات صلة بالعملات الافتراضية بقيمة تزيد عن 263 مليون دولار.

وفي 31 آذار/مارس 2023، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية نقدية بقيمة قدرها 72 230,32 دولاراً مع Uphold HQ، وهي شركة للخدمات المالية يوجد مقرها في مدينة لاركسبور بولاية كاليفورنيا، بسبب انتهاكات مزعومة لبرامج "الجزاءات" المفروضة على كوبا وإيران وفنزويلا. وكانت هناك 25 صفقة تتعلق بكوبا، بقيمة إجمالية قدرها 142 683,74 دولاراً، في الفترة ما بين آذار/مارس 2017 وأيار/مايو 2022.

وفي 6 نيسان/أبريل 2023، وافقت شركة Microsoft Corporation، الموجود مقرها مدينة ردمند بولاية واشنطن، على دفع مبلغ 2 980 265,86 دولاراً لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة ومبلغ آخر قدره 347 631 دولاراً لمكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة بسبب انتهاكات لبرامج التدابير القسرية المختلفة للولايات المتحدة، بما فيها البرنامج المتعلق بكوبا. وبلغ إجمالي الغرامة 3 327 896 دولاراً. وجاء في البيانين الصادرة عن الوكالتين أن الشركة ارتكبت 1 339 انتهاكاً تتعلق بتصدير خدمات أو برمجيات إلى أقاليم "خاضعة للجزاءات"، مثل إيران وسورية وأوكرانيا/روسيا. وتتعلق أربعة وخمسون من هذه الانتهاكات المزعومة بلوائح مراقبة الأصول الكوبية.

وفي 1 أيار/مايو 2023، وافقت شركة Poloniex، الموجود مقرها في بوسطن بولاية ماساتشوستس، على دفع مبلغ 7 591 630 دولاراً لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بسبب انتهاكات لبرامج التدابير القسرية المختلفة للولايات المتحدة، بما فيها البرنامج المتعلق بكوبا. وجاء في بيان صادر عن الوكالة أن منصة التداول لشركة Poloniex سمحت لعملاء موجودين على ما يبدو في أقاليم "خاضعة للجزاءات" بالقيام بمعاملات عبر الإنترنت تتعلق بأصول رقمية تصل قيمتها الإجمالية إلى 15 335 349 دولاراً.

5 - الرفض العالمي للحصار

1-5 المعارضة داخل الولايات المتحدة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل عدد كبير من المبادرات في الولايات المتحدة التي تطالب برفع الحصار المفروض على كوبا ورفع اسم البلد من القائمة الانفرادية للدول الراضية للإرهاب. وفي كثير من الحالات، كانت هذه الرسائل موجهة إلى الرئيس باين، لدعوته إلى استخدام صلاحياته التنفيذية لوضع حد للتدابير القسرية الإضافية المفروضة على كوبا في عهد إدارة ترامب.

وأعرب ممثلو مختلف شرائح المجتمع، بمن فيهم الفنانون والأكاديميون والزعماء الدينيون والمحامون ومجموعات الأعمال والتضامن والمنظمات غير الحكومية والأمريكيون الكوبيون والمشرعون، عن معارضتهم لسياسة الضغط الأقصى على الجزيرة.

وفي ما يلي بعض الأمثلة على البيانات والأنشطة الإعلامية والقرارات وغيرها من المبادرات التي اتخذتها مختلف القطاعات في الولايات المتحدة والتي دعت إلى رفع الحصار ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 19 و 20 آذار/مارس 2022، انعقد المؤتمر الدولي للتطبيع بين الولايات المتحدة وكوبا في مقر رابطة التضامن "منتدى الشعوب" في مانهاتن بنيويورك. وشاركت في هذا الحدث مجموعات تضامن من الولايات المتحدة وكندا لمطالبة الرئيس باين بإنهاء سياسة الحصار المفروضة على كوبا. كما كرروا دعوتهم إلى إلغاء التدابير القسرية المفروضة في عهد إدارة ترامب، والتي كان لها تأثير شديد على الأسر الكوبية.

وفي 26 آذار/مارس 2022، نظّم تحالف MetroDC والمؤسسة المشتركة بين الأديان لتنظيم المجتمعات المحلية/القساوسة من أجل السلام حدثاً للتضامن مع كوبا في واشنطن العاصمة، أدانوا فيه الحصار المستمر على كوبا وناقشوا الحاجة إلى إزالته على الفور.

وفي 27 آذار/مارس 2022، نظّمت عدة مبادرات في الولايات المتحدة للمطالبة برفع الحصار المفروض على كوبا. ووردت أنباء عن تنظيم مظاهرات في مدن نيويورك وسياتل وفينيكس وبورتلاند وغيرها.

وفي 29 آذار/مارس 2022، نظّمت "حركة لا للحظر المفروض على كوبا" وغيرها من الجماعات المؤيدة لكوبا مظاهرات في مدن بلومفيلد وويست هارتفورد وميدلتون بولاية كونيكت. وفي إطار هذه المبادرة، ورّع 200 1 منشور يدعو إلى وقف العدوان على كوبا ويدعو إلى التعاون بين الشعبين.

وفي الفترة من 6 إلى 8 نيسان/أبريل 2022، انعقد المؤتمر الزراعي الثالث بين كوبا والولايات المتحدة في هافانا. وخلال هذا الحدث، ندد المشاركون من الولايات المتحدة بالعقبات التي يشكلها الحصار أمام توسيع وتنويع الأعمال التجارية مع مختلف الجهات الاقتصادية الفاعلة في كوبا في القطاع الزراعي.

وفي 17 أيار/مايو 2022، أصدرت "حركة لا للحظر المفروض على كوبا" بياناً أعربت فيه عن موافقتها على التدابير المتخذة تجاه كوبا في ما يتعلق بالتأشيرات والهجرة النظامية والرحلات الجوية والتحويلات المالية التي أعلن عنها في 16 أيار/مايو 2022، مشيرة كذلك إلى ضرورة الإلغاء الكامل للحصار المفروض على كوبا.

وفي 23 أيار/مايو 2022، نظم عدد من الكوبيين ومواطني الولايات المتحدة مظاهرة في ميامي بولاية فلوريدا، للمطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي وقرار الولايات المتحدة القاضي بإبقاء كوبا مدرجاً في قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 10 حزيران/يونيه 2022، سلّم العديد من الناشطين من الولايات المتحدة رسالة إلى مركز المؤتمرات في لوس أنجلوس، حيث كان مؤتمر القمة التاسع للأمريكتين منعقدًا، دعوا فيها إلى إنهاء الحصار المفروض على دول مثل كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا. وقد حدثت هذه المبادرة في إطار مؤتمر قمة الشعوب وواكبته بيانات وإجراءات أخرى لدعم كوبا كجزء من الحدث.

وفي 16 حزيران/يونيه 2022، بعثت مجموعة مؤلفة من 26 نائباً برلمانياً ديمقراطياً، بقيادة أيانا بريسلي عن ولاية ماساتشوستس وستيف كوهن عن ولاية تينيسي، برسالة إلى الرئيس بايدن طلباً إليه فيها بحث إمكانيات الحوار مع كوبا في المسائل الصحية. وطلبوا استعراض السياسات للتأكد من أن الجزاءات المفروضة على كوبا لا تعيق جهود هذا البلد ليتشاطر لقاحات كوفيد-19 والخدمات الطبية والتقنيات الصحية مع البلدان المنخفضة الدخل.

وفي 29 حزيران/يونيه 2022، أرسل ما مجموعه 22 منظمة وكنيسة وطائفة دينية مرتبطة بأوساط الحوار بين الأديان في واشنطن العاصمة، رسالة إلى الرئيس بايدن، تناولت فيها تأثير الحصار ودعت إلى مزيد من تخفيف القيود في مجالات السفر والتحويلات المالية والخدمات القنصلية. كما طلبت رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 31 تموز/يوليه 2022، نظّم عدد من المبادرات المطالبة برفع الحصار عن كوبا في عدة مدن في الولايات المتحدة، من ضمنها سياتل وبالتيمور وميلووكي ولوس أنجلوس ونيويورك وميامي وأوكلاهوما.

وفي 8 آب/أغسطس 2022، بعثت مجموعة من الفنانين والمتقنين والسياسيين والعلماء والناشطين والزعماء الدينيين في الولايات المتحدة برسالة إلى الرئيس بايدن، داعين فيها إلى التعجيل بنبذ "السياسات الظالمة" التي نفذتها إدارة البيت الأبيض خلال فترة تولي دونالد ترامب مقاليد السلطة. وبالنظر إلى الحريق الذي اندلع في قاعدة الناقلات العملاقة في مقاطعة ماتانزاس، دعوا إلى رفع التدابير القسرية التي تمنع كوبا من تلقي المساعدات الطبية والإنسانية والبيئية، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تلقي المساعدات المالية أو غيرها من المساعدات من الولايات المتحدة. وحثوا أيضاً على رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 8 آب/أغسطس 2022، بعثت بعض المنظمات الأمريكية برسالة إلى الرئيس بايدن طلبت فيها تقديم المساعدة التقنية ومساعدة الإغاثة المباشرة إلى كوبا وتعليق التدابير القسرية من أجل تسهيل تدابير التصدي والتعافي بعد الحادث الذي وقع في قاعدة الناقلات العملاقة. وكان من بين الموقعين مركز الديمقراطية في الأمريكتين، ومنظمة Cuba Puentes (جسور كوبا)، وشبكة شركاء كوبا، والكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة، والفريق المعني بالدراسات المتعلقة بكوبا، ومؤسسة CubaOne، ومكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية، وتحالف المعمدانين.

وفي 10 آب/أغسطس 2022، أصدر رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، غريغوري و. ميكس (النائب الديمقراطي عن ولاية نيويورك)، ورئيسة اللجنة الفرعية للاعتمادات بمجلس النواب المعنية بالعمليات الخارجية والخارجية، باربرا لي (النائبة الديمقراطية عن ولاية نيويورك) ورئيس لجنة القواعد، جيمس ب. ماكغفرن (النائب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس)، بياناً مشتركاً دعوا فيه إدارة بايدن إلى إرسال المساعدة إلى كوبا في أعقاب الحادث الذي وقع في قاعدة ناقلات النفط العملاقة في ماتانزاس. كما دعا هؤلاء المشرعون إلى التعليق المؤقت للإجراءات القسرية ضد كوبا.

وفي 11 آب/أغسطس 2022، عرض عضو المجلس في الدائرة الثانية والأربعين، تشارلز بارن، قراراً يدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا أمام مجلس مدينة نيويورك.

وفي 27 آب/أغسطس 2022، اجتمع أصدقاء كوبا في كنيسة القس دورليمار ليبرون في نيويورك تضامناً مع الأسر الكوبية في جميع أنحاء العالم التي تطالب بإنهاء الحصار.

وفي 2 أيلول/سبتمبر 2022، نشر مركز الديمقراطية في الأمريكتين سلسلة من التغريدات على منصة تويتر. وشدد في إحدى التغريدات على ضرورة قيام إدارة بايدن برفع جميع الجزاءات التي تهم الكوبيين وتنفيذ إجراءات مفيدة لهم.

وفي 20 أيلول/سبتمبر 2022، أصدر مجلس مدينة ويلمانتيك/ويندم في ولاية كنتيكت قراراً دعا فيه إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، أصدر مجلس مدينة سومرفيل في ولاية ماساتشوستس قراراً حث فيه حكومة الولايات المتحدة على رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإنهاء التدابير القسرية السارية.

وفي 25 أيلول/سبتمبر 2022، تظاهر العديد من الأشخاص من أجل إنهاء الحصار في مدن مثل نيويورك وشيكاغو وسياتل وبوسطن وميامي.

وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعت المنظمة التقدمية "منتدى الشعوب" رئيس الولايات المتحدة إلى تعليق التدابير القسرية المفروضة على كوبا مؤقتاً والسماح بشراء المواد اللازمة لإعادة البناء بعد أن ضرب إعصار إيان الجزيرة. وقد نُشر هذا الطلب في طبعة الأحد من صحيفة نيويورك تايمز.

وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدر رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، غريغوري و. ميكس (النائب الديمقراطي عن ولاية نيويورك)، ورئيسة اللجنة الفرعية للاعتمادات بمجلس النواب المعنية بالعمليات الخارجية والخارجية، باربرا لي (النائبة الديمقراطية عن ولاية نيويورك) ورئيس لجنة القواعد، جيمس ب. ماكغفرن (النائب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس)، بياناً مشتركاً دعوا فيه إدارة بايدن إلى إرسال المساعدة إلى كوبا في أعقاب إعصار إيان. كما حثوا على تعليق أي جزاءات أو لوائح معتمدة في هذا الصدد من أجل تسريع الرد على هذه الدعوة، بما في ذلك تصدير الإمدادات الإنسانية أو الطبية إلى كوبا.

وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022، نظمت أكثر من مائة منظمة متضامنة مع كوبا في الولايات المتحدة مسيرة في نيويورك للمطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وسار المشاركون من ميدان Times Square إلى مقر الأمم المتحدة قبل التصويت على مشروع القرار الذي يرفض الحصار في الجمعية العامة، الذي كان من المقرر إجراؤه يومي 2 و 3 تشرين الثاني/نوفمبر. وحضرت هذا الحدث رابطة Bridges of Love (جسور المحبة) و Code Pink و The People's Forum (منتدى الشعوب)، من بين رابطات أخرى، بالإضافة إلى ممثلين عن جالية المهاجرين الكوبيين.

وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعلن أعضاء من منظمة Code Pink عبر وسائل التواصل الاجتماعي أنهم دعوا إلى رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب خلال اجتماع مع مسؤولي وزارة خارجية الولايات المتحدة. وأرسلت المنظمة عريضة موقعة من 10 000 شخص وأكثر من 100 منظمة إلى الرئيس بايدن وإلى الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينغولد، بهدف تعزيز التقارب مع كوبا.

وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2022، نظمت قافلة جديدة في ميامي بولاية فلوريدا للمطالبة بإنهاء الحصار المفروض على كوبا. ووردت أنباء عن تنظيم مظاهرات مؤيدة لنفس القضية في بورتلاند بولاية أوريغن؛ ومينيابوليس ودولوث بولاية مينيسوتا؛ وفينيكس بولاية أريزونا؛ وهارتفورد بولاية كنتيكت.

وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدر وفد دولي من العلماء بقيادة خبراء من الولايات المتحدة تقريراً دعوا فيه إلى تذليل الحواجز من أجل زيادة التعاون مع صناعات التكنولوجيا البيولوجية في كوبا. وقال مدير مركز أبحاث وسياسات الأمراض المعدية بجامعة مينيسوتا، مايكل أوسترهولم، في التقرير إنه على الرغم من تعقيد السياسة، إلا أن العوائق التي تحول دون التعاون في هذا المجال يتعين معالجتها.

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفي سياق التصويت الثلاثين للجمعية العامة على مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، نشر مركز الديمقراطية في الأمريكتين سلسلة تغريدات في موقع تويتر انتقد فيها السياسة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا منذ أكثر من 60 عاماً وتناول آثار الحصار على الشعب الكوبي.

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أرسل مجلس الكنائس العالمي رسالة إلى رئيس كوبا، ميغيل دياز - كانيل، أعرب فيها عن دعمه للقرار المناهض للحصار المقدم في الجمعية العامة ودعمه للدعوة إلى إزالة اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وصلت هبة من الحليب المجفف والقفازات الجراحية والأغذية والأدوية إلى مستشفى بيبي بورتيا للأطفال في مقاطعة بينار دل ريو الكوبية، وذلك بفضل كارلوس لاسو، المدرّس والناشط الكوبي الأمريكي الذي يقود مشروع "جسور المحبة"، والمنظمة السلمية Code Pink. وقال لاسو إن الهبة كانت بمثابة محاولة لمساعدة كوبا في مواجهة الحصار الاقتصادي.

وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشر كريس موليس، وهو مواطن من الولايات المتحدة نو أصل كوبي، مقالاً في صحيفة واشنطن بوست دعا فيه إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا وإزالة اسم البلد من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وأشار إلى أن القرارين يجسدان سياسة عفا عليها الزمن.

وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أدانت "حركة لا للحظر المفروض على كوبا" تأثير الحصار المفروض على كوبا في اجتماع لأعضاء الكونغرس في ولاية كنتيكت وممثلين قنصلين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وألقى خوسيه أورو، عضو مجلس إدارة هذه الحركة، كلمة أدان فيها الإجراءات القسرية المطبقة منذ أكثر من ستة عقود على كوبا والتي تهدف إلى إضعاف الحياة الاقتصادية في البلاد، مما يتسبب في اليأس والإطاحة بالحكومة.

وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدر مجلس العمّال في منطقة تروي قراراً دعا فيه إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا وإزالة اسم البلاد من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2022، نظّمت قافلة جديدة في ميامي بولاية فلوريدا للمطالبة بإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، عرض زعيم الأغلبية في مجلس النواب في ولاية ميشيغان، يوسف رابحي، قراراً حث فيه المجلس الرئيس بايدن على رفع الحصار وإزالة اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وشارك في رعاية هذه المبادرة أبراهام عيّاش وديفيد لاغراند وجولي بريكسي وسنتيا جونسن وماري كافانو وجوزيف بلينو ولوري بوهوتسكي وجيم إليسن.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، وصلت منظمات متضامنة وأصدقاء لكوبا إلى مدينة ميامي بولاية فلوريدا للمشاركة في وقفة احتجاجية لمطالبة الرئيس بايدن بإنهاء الإجراءات القسرية المفروضة على

الجزيرة. وحث النشطاء، الذين تجمعوا في المطار الدولي بالمدينة، على إنهاء الحصار وطالبوا البيت الأبيض بتسريع عملية لِم شمل الأسر أمام سفارته في هافانا، وتعزيز عملية إرسال التحويلات المالية إلى الأقارب في هذا البلد الكاريبي وتعزيز التعاون الثقافي والعلمي الواسع بين البلدين. وحثوا أيضاً على رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي كانون الثاني/يناير 2023، اعتمد مجلس مدينة بيركلي بولاية كاليفورنيا قراراً دعا فيه إلى رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع الحصار.

وفي 4 كانون الثاني/يناير 2023، دعا عضو مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي عن ولاية أوريغن، رون واين، إدارة بايدن إلى تعزيز الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة في كوبا من خلال منح المزيد من التراخيص العامة وإزالة العقوبات التي تحول دون استفادة القطاع الخاص من الخدمات المصرفية الدولية.

وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير 2023، دعا أعضاء وفد الولايات المتحدة الذي زار كوبا على متن السفينة *Golden Rule*، رمز المنظمة الداعية إلى السلام "قدامى المحاربين من أجل السلام" (Veterans For Peace)، إلى إنهاء الحصار.

وفي 16 كانون الثاني/يناير 2023، نظمت مجموعة "جسور المحبة" مسيرة في مدينة سياتل إلى جانب الآلاف من مواطني الولايات المتحدة وأشخاص من مشارب ومذاهب سياسية ودينية مختلفة للدعوة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وفي 18 كانون الثاني/يناير 2023، أرسل نشطاء من الولايات المتحدة 40 000 رطل من المساعدات الإنسانية إلى كوبا لضحايا إعصار إيان. وانطلقت السفينة المحملة بالهبة من ميناء بورت إيفرغليدز بولاية فلوريدا، وتيسّر إيصالها بفضل التعاون الذي أبدته رابطات مثل ANSWER Coalition و The People's Forum و Alianza Martiana.

وفي 19 كانون الثاني/يناير 2023، بعثت مجموعة مؤلفة من 160 محامياً أمريكياً برسالة إلى الرئيس بايدن، دعا فيها إلى إزالة اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وقالوا إن إدراج اسم كوبا في هذه القائمة لا يستند إلى أي مبرر أخلاقي وقانوني.

وفي 20 كانون الثاني/يناير 2023، أصدر مجلس مدينة بلومنثن بولاية إنديانا بالإجماع قراراً دعا فيه إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وفي 26 كانون الثاني/يناير 2023، دعا جيفري و. بولوك، وزير خارجية ولاية ديلاوير، ومايكل ت. سكوز، وزير الزراعة في ولاية ديلاوير، إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا خلال زيارتهما إلى هافانا.

وفي 29 كانون الثاني/يناير 2023، نُظمت قوافل في أكثر من 20 مدينة في الولايات المتحدة، من بينها ميامي، من أجل الدعوة إلى إنهاء التدابير القسرية ضد كوبا.

وفي كانون الثاني/يناير 2023، حث مجلس مدينة منيابوليس بولاية مينيسوتا الرئيس بايدن وكونغرس الولايات المتحدة على إزالة اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وفي رسالة موجهة إلى مديرة مكتب البيت الأبيض للشؤون الحكومية الدولية، جولي تشافيز رودريغيز، أشار نشطاء إلى أنه يمكن

إنهاء إدراج اسم كوبا في تلك القائمة بأمر تنفيذي من الرئيس، الذي كان قد وعد خلال حملته الانتخابية بإعادة النظر في ذلك.

وفي 5 شباط/فبراير 2023، أعرب أعضاء من رابطة "جسور المحبة" ومنسّقها كارلوس لاسو، إلى جانب ميديا بنجامين من منظمة Code Pink، في لقاء مع ممثلي المعهد الكوبي للصدّاقة مع الشعوب عن قرارهم بالاستمرار في الدعوة إلى رفع الحصار.

وفي 10 شباط/فبراير 2023، عرض مجلس مقاطعة كولومبيا قراراً دعا فيه الرئيس بايدن وكونغرس الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا ورفع اسم البلد من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 12 شباط/فبراير 2023، نشر نعوم تشومسكي وفيجاي براشاد مقالاً في صحيفة *People's Dispatch*، أوضح فيه أنه ينبغي لإدارة بايدن أن ترفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 14 شباط/فبراير 2023، كررت اللجنة الدولية للاشتراكيين الديمقراطيين في أمريكا معارضتها للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ودعت إدارة بايدن إلى رفع اسم الجزيرة على الفور من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 26 شباط/فبراير 2023، نُظمت قوافل تطالب بإنهاء التدابير القسرية ضد كوبا ورفع اسم البلد من قائمة الدول الراحية للإرهاب، في العديد من مدن الولايات المتحدة، من بينها ميامي وسياتل ونيويورك.

وفي 28 شباط/فبراير 2023، وعقب نشر وزارة الخارجية تقريرها السنوي عن الإرهاب لعام 2021، أدانت الشبكة الوطنية لكوبا استمرار إدراج اسم كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب ودعت إلى إنهاء الحصار.

وفي شباط/فبراير 2023، أصدرت مجالس العمال التابعة لاتحاد العمال الأمريكي - مؤتمر المنظمات الصناعية في مقاطعات ساكرامنتو ومونتيري وسان دييغو - إمبريال، قرارات أدانت فيها الحصار المفروض على كوبا. وجدير بالذكر أن اسم السودان قد رُفِع من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 2 آذار/مارس 2023، أصدر مجلس مفوضي مقاطعة واشنطن في أن أربُر بولاية ميشيغان قراراً حث فيه حكومة الولايات المتحدة على رفع الحصار ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وفي 6 آذار/مارس 2023، قام أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إيمي كلوبوشار (النائبة الديمقراطية عن ولاية مينيسوتا)، وجيري موران (النائبة الجمهورية عن ولاية من كانساس)، وكريس مورفي (النائب الديمقراطي عن ولاية كنتيكت)، وروجر مارشال (النائبة الجمهورية عن ولاية كانزاس)، وإليزابيث وارن (النائبة الديمقراطية عن ولاية ماساتشوستس) بإعادة عرض قانون حرية التصدير إلى كوبا، وهو مشروع قانون من الحزبين يقترح إزالة لوائح الولايات المتحدة التي تمنع صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا.

وفي 14 آذار/مارس 2023، أرسلت 20 كنيسة ومنظمة طائفية، من بينها الكنيسة المشيخية، رسالة مشتركة إلى الرئيس بايدن دعت فيها إلى تغيير السياسة المتبعة تجاه كوبا ورفع اسم هذا البلد من قائمة الدول الراحية للإرهاب. وكان من بين الموقعين عليها هيئة الخدمات الكنسية العالمية، والكنيسة الأسقفية، والكنيسة الميثودية الموحدة/المجلس العام للكنيسة والمجتمع.

وفي 15 آذار/مارس 2023، أرسل أعضاء مجلس الشيوخ رون واين (النائب الديمقراطي عن ولاية أوريغن) وسنثيا لوميس (النائبة الجمهورية عن ولاية وايومنغ) وكريس فان هولن (النائب الديمقراطي

عن ولاية ماريلاند) رسالة إلى الرئيس بايدن دعوا فيها إلى تخفيف القيود الاقتصادية والمالية للحصار التي لها تأثير سلبي على القطاع الخاص في كوبا.

وفي 21 آذار/مارس 2023، أصدر مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية ومركز الديمقراطية في الأمريكتين بياناً مشتركاً رحباً فيه بإعادة العمل بقانون حرية التصدير إلى كوبا. وأشاروا في البيان إلى الحصار باعتباره العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي.

وفي 22 آذار/مارس 2023، قاطع نشطاء منظمة Code Pink الخطاب الذي كان يلقيه وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، أثناء جلسة استماع للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، للمطالبة بإزالة اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع التدابير القسرية المعمول بها.

وفي 26 آذار/مارس 2023، نُظِم يوم من القوافل المناهضة للحصار في ميامي، بمشاركة أعضاء منظمة Alianza Martiana وجمعية خوسيه مارتى الثقافية، ومنظمة جسور المحبة، وممثلين عن الجالية الكوبية ومواطني الولايات المتحدة.

وفي 10 أيار/مايو 2023، أرسل 21 عضواً من الحزب الديمقراطي في الكونغرس، معظمهم من الولايات الواقعة على الحدود الجنوبية، رسالة إلى الرئيس بايدن دعوا فيها إلى تخفيف سياسة الضغط الأقصى التي تمس بالكوبيين والفنزويليين. واعتبر أعضاء الكونغرس الإجراءات الخانقة التي نفذتها إدارة ترامب من بين الأسباب الرئيسية التي أجبرت الآلاف من مواطني هاتين الدولتين على الهجرة إلى الولايات المتحدة. وفي ما يتعلق بكوبا، سلطوا الضوء على التدابير الرامية إلى تشديد الحصار وإدراج اسم البلد في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 16 أيار/مايو 2023، أصدر مجلس مقاطعة كولومبيا بالإجماع قراراً حث فيه إدارة بايدن على رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على كوبا ورفع اسم البلاد من القائمة الأحادية وغير الشرعية للدول الراعية للإرهاب. وأشار النص إلى القيود التي يفرضها الحصار على تنمية قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والاقتصاد في كوبا، وكذلك على سبل التعاون بين البلدين.

2-5 المعارضة من جانب المجتمع الدولي

حققت حركة التضامن مع كوبا الداعمة لإنهاء الحصار نجاحات كبيرة في عام 2022 وكان نشاطها ملحوظاً، حيث تضمنت مبادرات جرى الاضطلاع بها بالحضور الشخصي وكذلك انطلاقاً من منصات رقمية، من خلال أكثر من 1 649 رابطة صداقة تعمل في 150 دولة و 73 مجموعة من خريجي المؤسسات التعليمية الكوبية في 62 بلداً.

وإجمالاً، جرى الاضطلاع بـ 7 237 مبادرة للإعراب عن التضامن مع كوبا ورفض الحصار؛ وشملت تلك المبادرات بيانات أدلت بها شخصيات رئيسية وكوبيون يعيشون في الخارج، وقوافل ضد الحصار نظمت في العديد من البلدان، ومناسبات عامة، وخطابات ألقيت في مناسبات دولية، وتوجيه رسائل مفتوحة واتخاذ قرارات.

وأدلى بأكثر من 400 بيان ضد الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون والإدراج التعسفي لكوبا في القائمة الانفرادية للدول الراعية للإرهاب.

وُنظِّمَت أيضا اجتماعات من قبل منصة "جسور المحبة"، والشبكة القارية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتضامن مع كوبا، وحملة "فك الحصار عن كوبا" ومبادرة "من أستراليا إلى كوبا مع الحب"، بالإضافة إلى ماراثون لعاملين في وسائل الإعلام لمناهضة الحصار نظمتها منصة "أوروبا من أجل كوبا".

وفيما يلي بعض أهم المبادرات الدولية التي اتخذت في الفترة بين آذار/مارس 2022 وأيار/مايو 2023 للتدبير بالحصار:

- في الفترة من 6 إلى 8 أيار/مايو 2022، عقد الاتحاد العالمي لنقابات العمال مؤتمره الثامن عشر في روما، إيطاليا، حيث اتخذ قرارا لدعم كوبا، أدان فيه الحصار وإدراج البلد في قائمة الدول الراحية للإرهاب.
- في 18 أيار/مايو 2022، أصدر مجلس العلاقات الخارجية والمجتمعية للجماعة الكاريبية بعد اجتماعه الخامس والعشرين بيانا أدان فيه مجددا الحصار المفروض على كوبا ودعا إلى رفع الحصار فوراً.
- في 27 أيار/مايو 2022، أصدر رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري للشعوب أمريكتنا - المعاهدة التجارية للشعوب في مؤتمر قمتهم الحادي والعشرين، الذي عقده في هافانا، إعلانا رفضوا فيه فرض تدابير قسرية انفرادية ضد فنزويلا ونيكاراغوا وكذلك الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي ضد كوبا، ووصفوا ذلك بالإجراءات التي تنتهك المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- في الفترة من 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022، عُقد مؤتمر القمة التاسع للأمريكتين في لوس أنجلوس، الولايات المتحدة. وكان اجتماعا مناهضا للديمقراطية وإقصائيا لم تدع إليه كوبا بعد قرار تعسفي من حكومة الولايات المتحدة. بل وحُرِّم ممثلو المجتمع المدني من الحصول على تأشيرات دخول بغرض منعهم من المشاركة في مؤتمر قمة الشعوب، الذي عقد في نفس الوقت. غير أن صوت كوبا كان حاضرا من خلال البلدان الـ 20 التي عارضت عمليات الاستبعاد، ورؤساء الوفود الـ 11 الذين نددوا صراحة بالحصار المفروض على الجزيرة، وآخرين أدانوا أيضا إدراج كوبا في القائمة التعسفية للدول الراحية للإرهاب.
- وعقدت حلقة النقاش المعنونة "دعوا كوبا تعيش" خلال مؤتمر قمة الشعوب. وتجمع الناشطون أمام مقر مؤتمر قمة الأمريكتين وأعربوا عن رفضهم للسياسة الإقصائية التي تنتهجها الولايات المتحدة، وتضامنهم مع كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا، وتدبيرهم بالجزاء الانفرادية المفروضة على تلك البلدان. وسلموا أيضا رسالة ضد سياسة إدارة بايدن المتمثلة في الجزاءات والإقصاءات والحصارات.
- في 6 حزيران/يونيه 2022، أصدر المؤتمر الـ 31 للحزب الشيوعي النرويجي، الذي عقد في بيرغن، بيانا أعرب فيه عن تضامنه مع كوبا وأدان الحصار.
- في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2022، خلال الاجتماع الـ 43 لرؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في باراماريبو، سورينام، جرى التأكيد على ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا وحث قادة الجماعة على مواصلة الالتزام بالجهود الرامية إلى إنهاء تلك السياسة.

- في 15 تموز/يوليه 2022، أدان الأمين العام للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، سولي مابايلا، الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب. ودعت اللجنة المركزية للحزب في أحد القرارات التي اتخذتها إلى رفع تلك السياسة الظالمة.
- في 30 آب/أغسطس 2022، اتخذت الجمعية الوطنية للإكوادور قرارا يدين الحصار.
- في 30 آب/أغسطس 2022، خلال زيارة وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز باريبا إلى صربيا، أعرب الرئيس ألكسندر فوتشيتش عن دعمه للقرار المتعلق بكوبا الذي تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام ضد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.
- في 14 أيلول/سبتمبر 2022، اعتمد البرلمان الجاميكي بتوافق الآراء اقتراحا يدين الحصار، وطبيعته من حيث إنه يطبق خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضه وإدراج كوبا في القائمة الانفرادية للدول الراحية للإرهاب.
- بين 20 و 26 أيلول/سبتمبر 2022، خلال المناقشة العامة في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، أدان رؤساء وفود 40 دولة الحصار في بياناتهم. وفي ثلاثة من هذه البيانات، نددوا بإدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. وكان رفض الحصار من بين المواضيع الـ 10 التي نالت أكبر قسط من النقاش خلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى.
- في 21 أيلول/سبتمبر 2022، أرسل 83 عضوا في البرلمان الكولومبي رسالة إلى كامالا هاريس، نائبة رئيس الولايات المتحدة ورئيسة مجلس شيوخ الولايات المتحدة، ونانسي بيلوسي، رئيسة مجلس نواب الولايات المتحدة، وتشابا كوروشي، رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، يطلبون فيها شطب اسم كوبا من القائمة غير الشرعية للبلدان الراحية للإرهاب الدولي.
- في 23 أيلول/سبتمبر 2022، اعتمد المجلس السياسي للتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية في اجتماعه الثاني والعشرين الذي عقد في نيويورك في سياق الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، إعلانا دعا فيه إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على كوبا وطالب بأن تقوم حكومة الولايات المتحدة بشطب اسم البلد من قائمة الدول الراحية للإرهاب.
- في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أرسلت رابطة الكوبيين المقيمين في بنما رسالة إلى ماري كارمن أبونتي، سفيرة الولايات المتحدة في بنما، نددوا فيها بالحصار المفروض على كوبا وطلبوا الرفع الفوري للحصار.
- في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدر وزراء خارجية جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اجتماعهم الثالث والعشرين الذي عقد في بوينس آيرس بيانا كرروا فيه تأكيد دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، ولكنه يسبب أيضا ضررا جسيما لرفاه الشعب الكوبي. ورفضوا أيضا القوائم والشهادات الانفرادية التي تؤثر على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطلبوا صراحة شطب كوبا من القائمة الانفرادية للبلدان التي يزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي.
- في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عقدت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية جلسة استماع برلمانية عامة في هافانا للدعوة إلى رفع الحصار. وحضر المناسبة أعضاء من البرلمان الوطني

والبرلمانات الأجنبية، بمن فيهم رئيسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الكولومبي، غلوريا فلوريز .

- في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدرت الجمعية الوطنية لنيكاراغوا بياناً أدانت فيه الحصار .
- في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدرت رابطة الخريجين الفلسطينيين من الجامعات والمعاهد الكوبية في لبنان بياناً طالبت فيه برفع الحصار المفروض على كوبا .
- في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدرت منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في ترينيداد وتوباغو بياناً بعنوان "أنهوا الحصار غير القانوني وغير الشرعي لكوبا الآن!"، طالبت فيه برفع جميع الأوامر التنفيذية لإدارة ترامب التي عززت الحصار المفروض على كوبا، وكذلك شطب اسم البلد من قائمة الدول الراعية للإرهاب. ودعت أيضاً الكونغرس إلى إلغاء جميع القوانين التي تدعم الحصار المفروض على كوبا .
- في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أرسل 18 من الرؤساء ورؤساء الوزراء السابقين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسالة إلى الرئيس الحالي للولايات المتحدة، جوزيف بايدن، طلبوا فيها شطب اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ورفع القيود المفروضة في إطار الحصار على كوبا والعودة إلى عملية تطبيع العلاقات التي بدأت خلال إدارة أوباما .
- في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اتخذت الجمعية العامة، للمرة الثالثة، القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، بتصويت 184 دولة عضوا لصالحه .

وخلال مناقشة القرار واتخاذها، أعرب 55 متكلماً عن تأييدهم لرفع الحصار، بمن فيهم ممثلو 10 من مجموعات التشاور السياسي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي مجموعة الـ 77 والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، وللمرة الأولى، مجموعة الأصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى .

وأدانت تسع وعشرون من الدول ومجموعات البلدان أيضاً الإدراج التعسفي وغير المبرر لكوبا في قائمة الدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب .

- في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اتخذ مجلس الدوما ومجلس الاتحاد الروسي قرارات لدعم كوبا وضرورة إنهاء الحصار . وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً بعنوان "بشأن اتخاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" .
- في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية وكوبا، في مؤتمر قمتهم الثامن الذي عقد في بريدجتاون، إعلاناً دعوا فيه إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على كوبا، وكرروا تأكيد الرفض القاطع لإنفاذ القوانين والتدابير خارج الحدود الإقليمية للدول مثل قانون هيلمز - بيرتون، التي تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ وتقوض سيادة ومصالح أطراف ثالثة. وأعلنوا أيضاً يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر اليوم المشترك

للجماعة الكاريبية وكوبا لمكافحة الإرهاب تخليداً لذكرى الأشخاص الـ 73 الذين لقوا حتفهم في الهجوم الإرهابي على طائرة الخطوط الجوية الكوبية في المياها قبالة بربادوس في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1976. وأعرّبوا أيضاً عن تأييدهم للمعركة ضد الإدراج التعسفي وغير المبرر لكوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

- في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2022، عُقد المؤتمر السابع لحزب اليسار الأوروبي في فيينا، حيث اعتُمد اقتراح لدعم كوبا ضد الحصار ووُجّه نداء إلى الاتحاد الأوروبي لرفض التدابير المفروضة في إطار الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول، والتي تؤثر على البنوك والشركات في دول الاتحاد.

- في 10 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدر رؤساء دول وحكومات منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في مؤتمر قمتهم العاشر، الذي عقد في أنغولا، إعلان لواندا، الذي رفضوا فيه التطبيق المتزايد للقوانين والتدابير الانفرادية والخارجة عن الحدود الإقليمية للدول المخالفة للقانون الدولي، مثل قانون هيلمز - بيرتون، الذي يقنن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

- في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدر رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - المعاهدة التجارية للشعوب، في مؤتمر قمتهم الثاني والعشرين الذي عقد في هافانا، إعلاناً دعوا فيه مجدداً حكومة الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها العدائية تجاه كوبا ودعوا إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار؛ ووقف الأعمال التخريبية، وغير القانونية والسرية، بما في ذلك تلك التي تنفذ باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإنهاء الإدراج العنفي وغير المبرر لكوبا في القائمة الزائفة والتعسفية للدول الراعية للإرهاب التي وضعتها وزارة خارجية الولايات المتحدة.

- في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، طالب سيريل رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في الكلمة الرئيسية التي ألقاها في المؤتمر الوطني الـ 55 للمؤتمر الوطني الأفريقي، بإنهاء الحصار المفروض على كوبا. ودعا المؤتمر، في أحد القرارات التي اتخذها، إلى الرفع الفوري لهذه السياسة.

- في عام 2022، أدلى المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية بـ 11 بياناً عاماً دعماً لكوبا، تضمنت 6 منها تنديدات صريحة بسياسة الحصار. وفي التقرير المعنون "حالة الديمقراطية في الولايات المتحدة 2022"، الذي نشرته وزارة الخارجية الصينية قبل مؤتمر قمة الديمقراطية الثاني، الذي عقد في آذار/مارس 2023، أشير صراحة إلى أن الولايات المتحدة تقوم منذ فترة طويلة، تحت ذريعة حقوق الإنسان والديمقراطية، باستخدام عقوبات انفرادية وخارج حدودها الإقليمية ضد بلدان أخرى، بما في ذلك كوبا. وفي التقرير عن انتهاكات الولايات المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2022، الذي ينشره سنوياً المكتب الإعلامي لمجلس الدولة في الصين، ذُكر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مجدداً باعتباره سياسة تؤثر على حقوق الإنسان في دول أخرى.

- في 19 كانون الثاني/يناير 2023، أدلى مستشار المجر، بيتر زيجارتو، خلال زيارته الرسمية للجزيرة، بتصريحات للصحافة رفض فيها سياسة الحصار.

- في 24 كانون الثاني/يناير 2023، أصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، في مؤتمر قمتهم السابع الذي عقد في بوينس آيرس، إعلاناً أيدوا فيه دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا. ورفضوا أيضاً القوائم والشهادات الانفرادية التي تؤثر على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وطلبوا إزالة اسم كوبا من القائمة الانفرادية للبلدان التي يزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي. واعتمدوا أيضاً إعلاناً خاصاً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وإعلاناً خاصاً بشأن دعم مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وكرروا تأكيد المطالبة برفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.
- في 19 شباط/فبراير 2023، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي، للمرة الرابعة عشرة، في مؤتمر القمة السادس والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا، قراراً بشأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وأعربت عن القلق البالغ إزاء استمرار الحصار وأكدت من جديد تأييدها للقرار المتعلق بهذه المسألة الذي تتخذه الجمعية العامة كل عام. وأعربت أيضاً عن أسفها لتدهور العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة ودعت الولايات المتحدة إلى رفع الجزاءات غير المبررة والقائمة منذ أمد بعيد. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء الآثار السلبية لتطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث منه، وكذلك التأثير المتعاظم للحصار في سياق التعافي بعد الجائحة.
- في 7 آذار/مارس 2023، أصدر الحزب الشيوعي البريطاني بياناً يرفض فيه إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب.
- في 7 آذار/مارس 2023، أصدر الحزب الشيوعي البرتغالي بياناً طالب فيه بشطب اسم كوبا من القائمة غير الشرعية للدول الراعية للإرهاب.
- في 18 آذار/مارس 2023، أصدرت منظمات التضامن مع كوبا من بلدان الشمال الأوروبي، المجتمعمة في أوسلو، النرويج، إعلاناً عقب "مناسبة التضامن مع كوبا في بلدان الشمال الأوروبي لعام 2023"، طالبت فيه بالشطب الفوري لكوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وأشارت إلى أن "كوبا ضحية للإرهاب وليست من مرتكبيه". ووصفت الإجراء بأنه اتهام كاذب، وهو أمر معترف به في الدوائر السياسية الجديدة في الولايات المتحدة. وأشارت إلى أن أسوأ عمل إرهابي يتمثل في الحصار اللإنساني المفروض على كوبا منذ أكثر من 60 عاماً، الذي وصفته بأنه جريمة ضد الإنسانية ودعت إلى رفعه فوراً.
- في 25 آذار/مارس 2023، أصدر رؤساء الدول والحكومات الإيبيرية - الأمريكية، في مؤتمر قمتهم الثامن والعشرين الذي عقد في سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، بياناً خاصاً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك إنفاذ قانون هيلمز - بيرتون، بالإضافة إلى بيان خاص لدعم مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، رفضوا فيها الإدراج غير المبرر لكوبا في القائمة الانفرادية للدول الراعية للإرهاب وطلبوا شطب اسم البلد من تلك القائمة.

- في 2 أيار/مايو 2023، أقيمت مناسبة دولية للتضامن مع كوبا في هافانا، ضمت أكثر من 271 منظمة سياسية ونقابية واجتماعية من 58 دولة. وطالب المشاركون في الإعلان الختامي الذي أصدره بالشطب الفوري لاسم كوبا من القائمة غير المشروعة للدول الراضية للإرهاب التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة بصورة انفرادية وغير قانونية وغير أخلاقية. واتفقوا على التعبئة في جميع أنحاء القارات الخمس لإنهاء الحصار المكثف، الذي يضر بتنمية الشعب الكوبي ورفاهه.
- في 12 أيار/مايو 2023، طلبت الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية، في الإعلان الختامي لمؤتمر قمتها التاسع، من الولايات المتحدة شطب اسم كوبا من القائمة الزائفة للدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي وكررت تأكيد دعوتها إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

الاستنتاجات

لا تقلت أي أسرة كوبية من آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، وهو أطول، وأقسى وأشمل نظام للتدابير القسرية الانفرادية طبق على الإطلاق ضد أي دولة.

وكما قال الجنرال راؤول كاسترو روز في 16 نيسان/أبريل 2021 في تقريره المركزي إلى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الكوبي: "إن الضرر الذي تلحقه هذه التدابير بمستوى معيشة السكان ليس عرضياً وليس أثراً جانبياً؛ بل هو نتيجة محاولة متعمدة لمعاينة الشعب الكوبي بأكمله".

وبين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، واصلت حكومة الولايات المتحدة تعطيل إمدادات الوقود إلى كوبا، واستمرت في حملتها للحط من قدر برامج المساعدة الطبية التي تديرها الجزيرة في العديد من البلدان، واقتُرحت استخدام كل الوسائل لتقييد تعافي قطاع السياحة الكوبي، الذي تأثر بشدة خلال جائحة كوفيد-19. وتهدف هذه التدابير إلى توجيه ضربة قاتلة لمصادر الدخل الرئيسية للبلد.

ويؤدي الاضطراب إلى مواجهة العواقب المستمرة لكوفيد-19 والعيش في ظل ظروف حرب اقتصادية حقيقية إلى وضع ضغوط إضافية على نظامنا للرعاية الصحية وعلى الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لاقتصاد محاصر. ورأت حكومة الولايات المتحدة بشكل انتهازى في الجائحة حليفاً لتعزيز الحصار المفروض على الجزيرة وتسريع انهيارها الاقتصادي. واليوم، على نحو لا سابق له، لا تزال هذه السياسة تؤثر بشدة على الجهود الوطنية للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لكوفيد-19.

وشرعت حكومة الولايات المتحدة عمداً أيضاً في تخويف المستثمرين الأجانب والكيانات التجارية الأجنبية بإنفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. وأضررت أيضاً بالقطاع الخاص في الجزيرة وعطلت العلاقات مع الكوبيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة. ولئن كانت قد اتخذت خطوات محدودة للغاية إلى الأمام فيما يتعلق بتأشيرات الدخول، والهجرة النظامية، والرحلات الجوية إلى كوبا والتحويلات المالية، فهي استمرت في الإنفاذ الكامل لأقسى أحكام الحصار وتدابير الضغط القسوى المعمول بها منذ عام 2017.

وقد تعزز الاضطهاد المالي بإدراج كوبا بشكل تعسفي في القائمة الانفرادية التي تضعها وزارة الخارجية للدول التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب. وكان ذلك إجراء فرضته الإدارة الجمهورية لدونالد ترامب قبل تسعة أيام فقط من مغادرة البيت الأبيض. ويمكن لرئيس الولايات المتحدة الحالي تصحيح الوضع بمجرد توقيع. ومع ذلك، لا توجد إرادة سياسية حقيقية لعكس أحد أكثر التدابير ضرراً الذي يؤثر على جميع

مجالات الاقتصاد الوطني، حتى عندما يكون من المعروف أن الأسباب المقدمة لإنفاذه لا أساس لها من الصحة أو النزاهة.

وتشكل تلك السياسة أيضا إهانة لمبادئ القانون الدولي وقواعد التجارة الدولية، من حيث إنها تنص على تطبيق تدابير الضغط الاقتصادي التي تقوض سيادة كوبا وسيادة بلدان ثالثة. وتريد واشنطن أن تلزم جميع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى بقراراتها السياسية المتعلقة بكوبا من خلال الضغط والممارسات التدخلية والمعادية للديمقراطية بشكل فاضح.

ومن 1 آذار/مارس 2022 إلى 28 شباط/فبراير 2023، تسبب الحصار في خسائر تقدر بنحو 4 867 مليون دولار لكوبا، مما يمثل عجزا يزيد عن 405 ملايين دولار شهريا، وأكثر من 13 مليون دولار في اليوم وأكثر من 555 000 دولار عن كل ساعة من الحصار. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لكوبا كان يمكن أن ينمو بنسبة 9 في المائة في عام 2022 لولا الحصار.

وبالأسعار الجارية، تبلغ الخسائر المتراكمة على مدى أكثر من ستة عقود من إنفاذ السياسة 159 084 300 000 دولار. ومع مراعاة أداء الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية، تسبب الحصار في خسائر قابلة للقياس الكمي تزيد على 1 337 057 000 000 دولار، وهو رقم أقل من الرقم الوارد في التقرير السابق، الذي غطى الفترة من آب/أغسطس 2021 إلى شباط/فبراير 2022، لأن سعر الذهب انخفض في نهاية شباط/فبراير 2023 بنسبة 4,2 في المائة مقارنة بنفس الشهر من عام 2022.

وعلى مدى 30 عاما، تجاهلت حكومة الولايات المتحدة القرارات المتتالية للجمعية العامة للأمم المتحدة والأصوات الصادرة في دوائر المجتمعات والحكومات على السواء التي تدعو إلى إنهاء الحصار. فهذه سياسة عفا عليها الزمن انتهت إلى تشويه سمعة تلك الأمة وعزلها.

وتعرب كوبا وشعبها عن امتنانها العميق لما يتلقاه من تضامن ودعم وعن ثقتهما في دعم المجتمع الدولي لمطلب كوبا المشروع بوضع حد نهائي ومن دون أي شروط لذلك النظام غير العادل وغير القانوني والقاسي من التدابير القسرية الانفرادية.

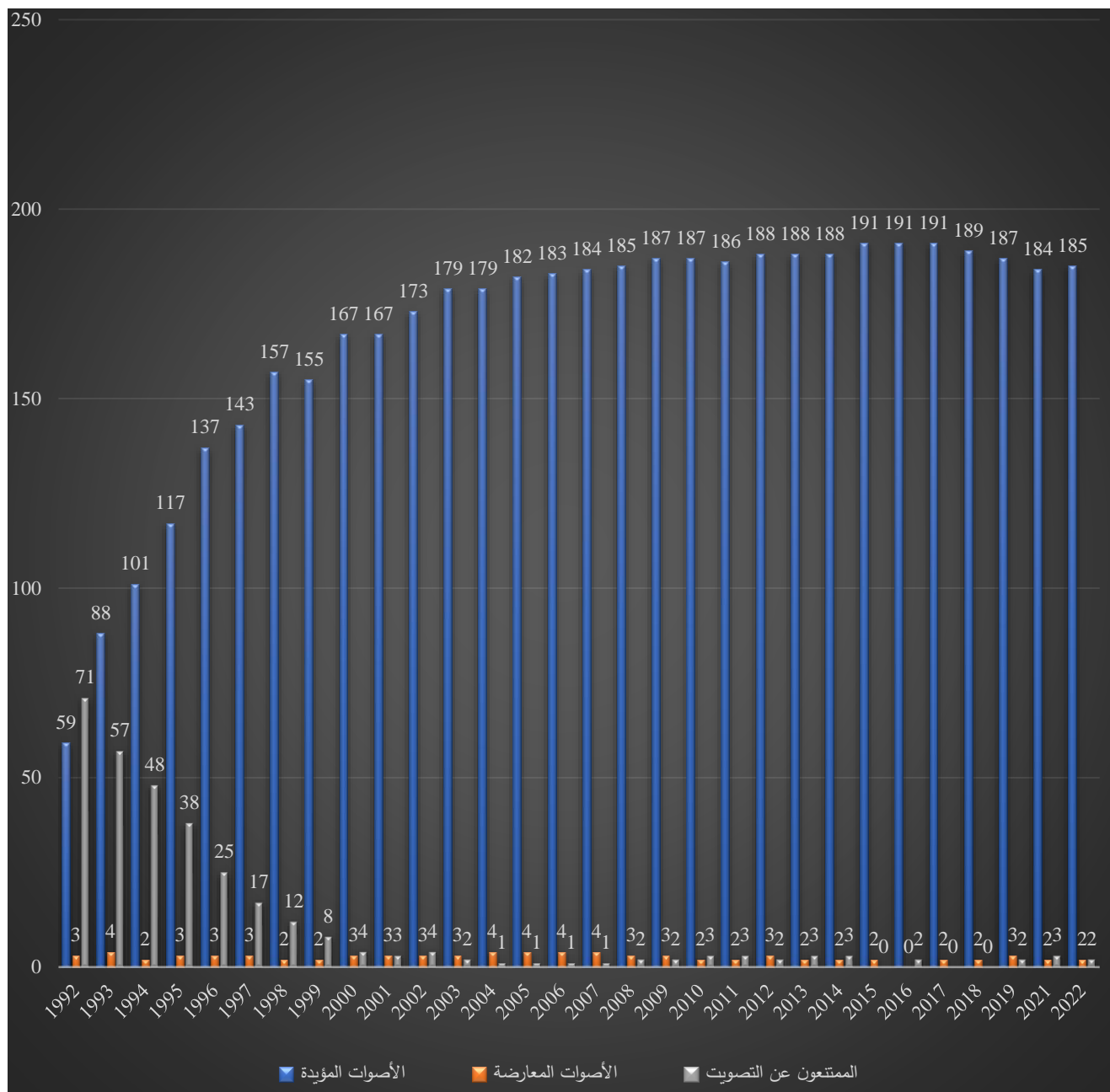
المرفقان

الأول - موجز الخسائر المحددة كميا حسب القطاع (آذار/مارس 2022 - شباط/فبراير 2023)

القطاع	الخسائر المبلغ عنها (بdollارات الولايات المتحدة)
الصحة	239 803 690
التعليم	75 551 799
الرياضة	850 400,87
الثقافة	83 446 000
قطاع التكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية	142 896 200
السياحة	1 089 470 572
الزراعة	273 390 800
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية	41 270 050
الصناعة	23 098 100

القطاع	الخسائر المبلغ عنها (بـدولارات الولايات المتحدة)
البناء	89 134 500
النقل	202 420 140
الطاقة والمناجم	491 156 960
القطاع الخارجي	3 081 300 000
القطاع المصرفي والمالي	280 200 000

الثاني - الأنماط التاريخية للتصويت على قرار الجمعية العامة المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (1992-2022)



جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2023]

لقد انقضى أكثر من 60 عاما منذ أن فرضت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا شاملا على كوبا لسبب واحد فقط، وهو أن شعب كوبا وحكومتها اختارا طريقهما الإنمائي في ظل النظام الاشتراكي. ومن المؤكد أنه من غير المعقول وغير المبرر أن يتعرض الشعب الكوبي لألم ومعاناة لا حد لهما وسط الحصار الوحشي الذي طال أمده الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ومجرد تكبد كوبا خسائر بمئات بلايين الدولارات من الأضرار الناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة يبين بوضوح درجة المعاناة التي تعين على الشعب الكوبي أن يتكدها. ومنذ عام 2019، تصاعد الحصار فأصبحت أبعاده النوعية أكثر ضررا ولإنسانية في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والحياة الاجتماعية للشعب الكوبي، وعلاوة على ذلك، في سياق أزمة عالمية، تعين على كوبا مواجهة تشديد غير مسبوق للحصار الأمريكي الذي لا يزال ساريا كاستمرار لسياسة الولايات المتحدة المتمثلة في فرض أقصى الضغوط على كوبا.

وقد أصبحت الدعاوى القضائية المرفوعة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون وإدراج كوبا بشكل تعسفي وانفرادي في قائمة الدول الراحية للإرهاب المزعومة أجزاء حاسمة من سياسة الولايات المتحدة الراحية إلى عزل الحكومة الكوبية وقمع شعبها عن طريق التسبب بانهيائها الاقتصادي والتحرير عليه.

والمجتمع الدولي بأسره يرغب بالإجماع في سحب جميع السياسات العدائية والجزاءات والحصار اللإنساني الوحشي ضد الدول المستقلة التي تنتهك سيادتها بما يتعارض مع مثل ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن كونها جرائم ضد الإنسانية وانتهاكا لحقوق الإنسان.

وتطلب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة من الولايات المتحدة أن ترفع فوراً الحصار الاقتصادي والمالي الانفرادي الذي يتجاوز الحدود الإقليمية المفروض على كوبا، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن ترفع اسم كوبا، علاوة على ذلك، من قائمة الدول الراحية للإرهاب، لأن وجودها ضمن هذه القائمة يفاقم آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى عن وهما الذي عفا عليه الزمن بأن بإمكانها تعطيل النظام الاشتراكي الكوبي وإخضاع الشعب الكوبي بفرض العقوبات وممارسة الضغوط.

وتبين موافقة قرارات الجمعية العامة لطلب إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على مدى 30 سنة متتالية بوضوح أن الحصار يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتُظهر ضرورة إزالته فوراً.

وتعرب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن دعمها وتضامنها دون تحفظ مع كوبا، شعبا وحكومة، في كفاحهما من أجل إحباط الجزاءات والحصار التي تفرضها الولايات المتحدة ومن أجل تحقيق التنمية المستقلة للبلد وازدهاره، وتهيب بجميع الدول الأعضاء أن تؤيد القرار بوصفه رغبة المجتمع الدولي بالإجماع.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

[6 حزيران/يونيه 2023]

ترحب حكومة الكونغو الديمقراطية باستمرار الأمين العام في إيلاء الأهمية لمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تشعر بقلق بالغ إزاء هذه المشكلة وهي لم تغير موقفها الثابت المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعرب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا عن تأييدها لأي مبادرة تُحتَثَّ من خلالها كوبا والولايات المتحدة على الدخول في حوار بناء ومثمر يمكن أن يساعد على التوصل إلى تسوية سلمية تعود بالنفع على شعبي وحكومتَي البلدين.

جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

تود جمهورية جيبوتي أن تعيد تأكيد التزامها الأساسي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، صوتت جمهورية جيبوتي تأييدا لقرار الجمعية العامة 7/77، ومن ثم، لم تُصدر أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، ولا حاجة لها بالتالي إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

تعيد حكومة كمنولث دومينيكا تأكيد التزامها القاطع بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليين.

ومن ثم، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعملا بقرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، لم تُصدر حكومة كمنولث دومينيكا أو تطبق أي قانون أو تدبير من شأنه أن يعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

وتعرب حكومة دومينيكا عن قلقها البالغ إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ 63 عاما وجميع التدابير المرتبطة به والتي تعوق اندماجها الكامل في المجتمع الدولي. وتعتبر حكومة دومينيكا هذه التدابير منافية لروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ونتيجة لذلك تواصل الدعوة إلى وقف هذه الأعمال والرجوع إلى

ما استُقرَّ عليه من الاعتماد على الحوار والدبلوماسية كاستراتيجيتين محوريتين لحل المسائل العالقة بين أعضاء المجتمع الدولي.

ولا تزال حكومة كمنولث دومينيكا متضامنة مع حكومة وشعب جمهورية كوبا وتواصل المناشدة بإيلاء الاعتبار الواجب لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، دون شرط، من أجل الحرص على تعزيز السلام والاستقرار والرخاء وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي إعمالاً كاملاً.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[10 أيار/مايو 2023]

ذكرت الجمهورية الدومينيكية مرارا أنها تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من دستورها. وعلاوة على ذلك، تعترف المادة 50 من الدستور بحرية إقامة المشاريع والعمل في التجارة والصناعة وتكفل ذلك. وإضافة إلى ذلك، يقبل البلد نظاماً قانونياً دولياً يكفل احترام الحقوق الأساسية والسلام والعدالة والتعايش السلمي بين الشعوب وواجبات التضامن مع جميع الأمم.

وقد أعربت حكومة الجمهورية الدومينيكية عن موقفها الواضح في مختلف المحافل الدولية وهي ملتزمة باحترام قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ تقرير المصير للشعوب وسيادة الدول المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي نحن عضو مؤسس فيها.

ولذلك، تشدد الجمهورية الدومينيكية على أنه ليس لديها قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/77، وأنها تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك احترام حرية التجارة والملاحة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[31 آذار/مارس 2023]

لا تعترف إكوادور بصلاحيات الجزاءات التي تفرض على دولة ما بشكل انفرادي؛ فهي تمتثل حصراً للجزاءات المتعددة الأطراف التي تفرضها السلطات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ووفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، لم تعتمد إكوادور أي تدبير لتنفيذ نظام الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

صوتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة 7/77 اتساقا مع موقفها الثابت الذي يفيد بأن فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس إجراء يمكن أن تقبله مصر.

ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا واضحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة المتبادلة.

ويسبب هذا الحصار الجائر وغير المبرر ضائقة اقتصادية واجتماعية لا داعي لها للشعب الكوبي. وهو يؤثر أيضا على القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكوبي. ويشكل الحصار مفارقة تاريخية تعود لعهد باند ويجب رفعه. وللحصار تداعيات تطل شركات ومواطنين في بلدان ثالثة. وتشكل الآثار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية لكثير من الدول الأعضاء. ويساور مصر قلق بالغ إزاء توسع نطاق الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية للحصار، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة برفعه على الفور.

وفضلا عن ذلك، طرح الحصار تحديات إضافية لكوبا، مما أثر سلبا على جهودها الرامية إلى الإعداد والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد تأثرت إمكانية الحصول على المنتجات الصحية اللازمة لمنع انتشار كوفيد-19 ومكافحته بسبب الحصار المفروض.

وفي حين شكلت التطورات السابقة خطوة في الاتجاه الصحيح، فهي لا تزال غير كافية، حيث لم يطرأ أي تغيير على الحصار المفروض، ولا تزال القوانين والأنظمة التي يرتكز عليها سارية وتنفذ بأقصى قدر من الشدة.

وترى مصر أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة العديد من الخطوات والقرارات الشجاعة من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا، من أجل إتاحة التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وترى مصر أن الحصار لا يزال يمثل سياسة ذات نتائج عكسية وليس لها ما يبررها أخلاقيا، وقد فشلت في تحقيق الهدف المتوخى منها وهو كسر عزم الشعب الكوبي على الإمساك بزمam مستقبلا. وبالرغم من جميع التداعيات الضارة والآثار السلبية للحصار، فقد بذلت حكومة كوبا جهودا جبارة للوفاء باحتياجات شعبها.

وما ثبت على مدى أكثر من 60 عاما من الحصار المفروض على كوبا هو أن الشعب الكوبي، في هذا العالم المتسم بالعولمة، لا يزال قادرا على البقاء بفضل المثابرة والأمل.

وتأمل مصر في أن يؤدي الحوار بين كوبا والولايات المتحدة، على أساس من الاحترام المتبادل والتقييد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصار وتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين من جميع جوانبها.

وتحت مصر الولايات المتحدة مرة أخرى على الامتثال فورا وبالكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذتها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، وعددها 30 قرارا، وعلى إنهاء الحصار غير المبرر، الذي ما كان ينبغي أن يفرض أصلا ولا بد من وضع حد نهائي له.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[23 آذار/مارس 2023]

إن جمهورية السلفادور، التزاماً منها بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تدرك تماماً ضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير قسرية اقتصادية وتجارية ومالية تُفرض على أي دولة كانت وتضر بتحقيق التنمية لسكانها، وتكرّر دعمها القوي للدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي.

وتعلن السلفادور أيضاً أنها لم تسن أو تطبق قوانين أو تدابير من أي نوع بما يتعارض مع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو يتعارض مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وعلى العكس من ذلك، أيدت السلفادور مختلف الوثائق المتعلقة بضرورة إنهاء التدابير الانفرادية، ليس لضمان الامتثال للقانون الدولي فحسب، بل أيضاً لأنها تسببت في أضرار لا تحصى للشعب الكوبي.

وتدرك السلفادور أن الحصار يضر بمجالات حيوية في النظامين الاقتصادي والاجتماعي في كوبا، مثل الصحة والتعليم والغذاء والرياضة والثقافة، ومن ثم فهي تعتبر أن هذه التدابير عمل مؤسف كان أثرها وخيماً على تقدّم الشعب الكوبي وتنميته.

وتؤكد السلفادور مجدداً تأييدها للقرار 7/77 وجميع القرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

[29 آذار/مارس 2023]

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، انطلاقاً من احترامها والتزامها العميقين بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تُجسّد احترام سيادة الدول ومساواتها في مجتمع الأمم العالمي وتتعترف بذلك الاحترام، تواصل تأييد قرار الجمعية العامة 7/77 والقرارات السابقة بشأن هذه المسألة.

وبناء على ذلك، ووفقاً للقرارات 2 و 3 و 4 من القرار المذكور أعلاه، لم تُصدر ولم تُطبق ضد جمهورية كوبا الشقيقة أي قوانين أو تدابير قسرية تفرض قيوداً اقتصادية أو تجارية أو مالية.

وفضلاً عن ذلك، تُكرّر جمهورية غينيا الاستوائية رفضها وإدانتها الشديدة لأي تدبير انفرادي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية يُقوّض حريات الشعب الكوبي وتنميته الاجتماعية - الاقتصادية. وهي تنضم إلى الدعوة الدولية لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يُثقل كاهل الشعب الكوبي منذ عقود.

وسيضع ذلك حداً للصعوبات التجارية والاقتصادية والمالية الهائلة التي يعاني منها الشعب الكوبي حالياً في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية الكبرى التي يمر بها العالم حالياً.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

لم تُصدر حكومة دولة إريتريا أو تُطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77.

ولا تزال إريتريا تُعارض بشدة استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويقوّض جهود كوبا وشعبها الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، تضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في مطالبة الولايات المتحدة بالإلغاء أو الإبطال الفوري لجميع القوانين والتدابير التي ما زالت تؤثر سلباً على سبل عيش الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إسواتيني

[الأصل: بالإنكليزية]

[18 أيار/مايو 2023]

أشادت حكومة مملكة إسواتيني بالخطوات الكبيرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016 في سياق العمل نحو ترسيخ تحول سياساتي يهدف إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، تمثيلاً مع مبادئ وتطلعات ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تدعم مملكة إسواتيني بشكل كامل هذه الجهود الإيجابية والعمل البناء الذي تقوم به الولايات المتحدة وكوبا. وتأمل مملكة إسواتيني وترجو أن تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية بصورة إيجابية في النداء الموجه من المجتمع الدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، وبالتالي كفالة أن تتمتع كوبا، دون أي عقبات أو عراقيل، بجميع الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها جميع الدول القومية ذات السيادة.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 نيسان/أبريل 2023]

تشكل التدابير القسرية الأحادية الجانب خرقاً سافراً لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. كما أن قرار مجلس حقوق الإنسان 21/27 قد أقر بالأثر السلبي لهذه التدابير على التمتع بحقوق الإنسان.

وقد أثر الحصار الاقتصادي والمالي المفروض بصورة انفرادية على كوبا على حياة الشعب الكوبي وعاق جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما منعت الجزاءات الانفرادية الاقتصاد الكوبي من أداء دوره السليم في التجارة والاقتصاد الدوليين. وتكرر إثيوبيا تأكيد قرار مؤتمر رؤساء دول

وحكومات الاتحاد الأفريقي وتحث على رفع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا (Assembly/AU/Res.2(XXXV)).

وثمة ضغط متزايد على قدرة الدول على تلبية احتياجات شعوبها يتفاقم بسبب التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والأوبئة وغيرها من التحديات المحلية والعالمية. وتحتاج الدول إلى أقصى قدر متاح من التعاون للتغلب على هذه التحديات. بيد أن كوبا مضطرة إلى مواجهة هذه المشاكل بمفردها بسبب الحصار.

وتشجع إثيوبيا الحوار المفتوح والبناء لتجاوز الخلافات واتخاذ خطوات لرفع الجزاءات. والتدابير القسرية الانفرادية ليست انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل إنها تحد أيضا من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق مستوى معيشي ملائم لشعوبها ولها أثر سلبي على التعاون الاقتصادي الدولي.

وتكرر إثيوبيا، من ثم، دعوة مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ أمد بعيد على كوبا.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 آذار/مارس 2023]

يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه ينبغي إنهاء التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم الأزمة الاقتصادية في كوبا، مما يؤثر سلباً على مستويات معيشة الشعب الكوبي، لكونه أحد العوامل في حالات النقص الحالية، وتترتب عليه عواقب في المجال الإنساني كذلك. وقدّ الحصار قدرة كوبا على استيراد المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية وغيرها من الإمدادات الطبية اللازمة لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتؤثر التدابير الموجهة ضد كوبا سلباً على مصالح الاتحاد الأوروبي وتشكل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموماً. ونرحب بالتدابير التي أعلنتها إدارة الولايات المتحدة في عام 2022 لتخفيف القيود المفروضة على التحويلات العائلية والسفر إلى الجزيرة، واستئناف الخدمات القنصلية بالكامل. غير أنّ تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب في كانون الثاني/يناير 2021 قد وضع المزيد من العراقيل أمام المعاملات المالية الدولية مع الجزيرة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التعبير عن معارضتهم لتطبيق هذا الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية للولايات المتحدة، على النحو الوارد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992 وقانون هيلمز - بيرتون لعام 1996.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1996، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة وإجراء مشتركاً لحماية مصلحة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين توجد محال إقامتهم أو مقارهم في الاتحاد الأوروبي من تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة التي أصدرته. وتحظر لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/2271 على وجه الخصوص، الامتثال لذلك التشريع وتحظر على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفيذه. وفضلاً عن ذلك، تم التوصل في 18 أيار/مايو 1998 خلال مؤتمر القمة بين

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل إعفاءاتٍ من أحكام البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ وتفاهماً بشأن ضوابط تنظيمية لتعزيز حماية الاستثمارات (يشار إلى ذلك كله باسم "الاتفاق").

وفي هذا السياق، يأسف الاتحاد الأوروبي للقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بشأن تفعيل الباب الثالث بكامله، واستئناف إنفاذ الباب الرابع. ونعتقد أن هذا يشكل بوضوح انتهاكاً لاتفاق عام 1998. ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه كان - ولا يزال - يفي بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق، ويدعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذوه. وبالنظر إلى تفعيل البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، بما في ذلك ضد شركات أو مواطنين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في جميع الصكوك والخيارات المتاحة له لحماية الأنشطة الاقتصادية لمواطني الاتحاد الأوروبي وشركاته، بما في ذلك استثماراته. ويشمل ذلك لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/2271 التي يمكن أن تحتج بها الجهات الفاعلة الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي التي تتضرر من تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة التي أصدرته. والاتحاد الأوروبي بصدده استعراض اللائحة، بغية جعلها أكثر فعالية.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن التفاعل مع كوبا على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى المجتمع المدني، هو أكثر النهج فعالية للإسهام في التحديث المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك البلد، بما في ذلك إجراء حوار صريح ومفتوح بشأن التحسينات اللازمة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي إطار اتفاق الحوار السياسي والتعاون المبرم بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، الذي ما فتى يُطبق بشكل مؤقت منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، يعرض الاتحاد الأوروبي على كوبا شراكة متسقة وموثوقة، على افتراض أن تستمر في السعي إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية، مع مواصلة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 أيار/مايو 2023]

تؤكد حكومة فيجي من جديد تأييدها للقرار الداعي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتكرر حكومة فيجي تأكيد موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وبذلك تفي بالالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد حكومة فيجي من جديد أنها لم تتخذ قط أي تدابير من شأنها أن تضر بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. بل إن فيجي تواصل تنمية علاقات ودية مع جميع البلدان، وتؤيد تأييداً تاماً الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية]

[8 أيار/مايو 2023]

تؤكد حكومة جمهورية الغابون من جديد تمسكها بالنداء الداعي إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد صوتت غابون، وفقا لالتزاماتها بموجب المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تأييدا لقرار الجمعية العامة 7/77 والقرارات السابقة المتعلقة بهذه المسألة.

وتظل غابون قلقة من استمرار تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ومن تبعاته على رفاه الشعب الكوبي.

وتعرب غابون عن رغبتها الشديدة في أن تُحترم وتُطبَّق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنداء الجماعي من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما يسمح لكوبا بأن تشارك في التجارة الدولية وأن تستفيد منها.

وختاما، تدعو غابون المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الدؤوبة الرامية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2023]

لم تُصدر حكومة غامبيا أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77. وبناءً على ذلك، تعارض غامبيا استمرار سن هذه القوانين أو الإجراءات أو التدابير أو تطبيقها على كوبا، مما يعوق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى أو التعرض لها. وليس هناك ما يبرر هذا الحصار من الناحيتين القانونية والأخلاقية، إذ إنه يواصل تقويض الحقين الأساسيين لشعب كوبا في التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية؛ ويجب إنهاؤه على الفور.

ولذلك، فإن غامبيا، من منطلق شعورها بالمسؤولية باعتبارها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي، تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين، لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي.

وتحذونا رغبة عارمة في أن تُحترم وتنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعكس الشواغل الجماعية المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 آذار/مارس 2023]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/77. ولم تصدر جورجيا ولم تطبق أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وجورجيا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2023]

إن حكومة جمهورية غانا، وفقا لالتزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الراسخة، التي يركز عليها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، تدعو إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتعارض مع التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشروعة لحكومة كوبا وشعبها.

وتعتقد غانا أن استمرار الولايات المتحدة في فرض الحظر الأحادي الجانب على كوبا أمر غير مبرر قانونا ولم يعد له ما يبرره، ولا سيما في هذا الوقت الذي أدت فيه الأزمات المتعددة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاع في أوكرانيا وتغير المناخ إلى آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على الصعيد العالمي، بما في ذلك ارتفاع التضخم وبطء النمو الاقتصادي وأوجه الهشاشة التي أثرت بشكل غير متناسب على البلدان النامية ولا تزال تقوض قدرتها على التعافي بسرعة من الأزمات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العقد المتبقي.

ويشكل الحصار غير المبرر مصدر قلق دولي خطير، كما أكدته القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، ويعوق استمرار فرضه الشعب الكوبي عن أعمال حقوقه الأساسية في التنمية، بما في ذلك حقوقه في الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات مثل النساء والأطفال. ويقوض الحصار أيضا جهود كوبا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويضر بالتقدم العالمي المطلوب بشدة لتحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي، ستواصل غانا تأييد دعوة الجمعية العامة المدوية إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار الانفرادي والامتناع عن سن أو إنفاذ قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77 وتحث غانا جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

وتعرب غانا مرة أخرى عن تضامنها مع حكومة كوبا وشعبها وتكرر دعوة الولايات المتحدة رسميا إلى أن تصغي إلى الدعوات التي أطلقها المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع للمطالبة برفع الحصار الذي تفرضه من جانب واحد على كوبا لتمكين ذلك البلد من تحقيق إمكاناته الكاملة لما فيه خير شعبه والمجتمع العالمي بصورة أعم.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 آذار/مارس 2023]

إن غرينادا، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة ولها إيمان راسخ بتساوي الدول في السيادة، لا تزال تقرر بمبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، ولا تزال تتمسك وتلتزم بها.

ولذلك، تؤكد غرينادا من جديد أنها لم تصدر ولم تطبق أو تقبل أي قوانين أو تدابير تخرق أو تقوض الحقوق السيادية لأي دولة، كما لا تطبق أو تقبل أي قوانين تفرضها دولة معينة بغرض تقييد أو عرقلة التجارة و/أو الملاحة على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، توجه غرينادا من جديد نداء مدويا تدعو فيه إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها.

وتشكل الآثار المستمرة لهذا الحصار، لا سيما مع التدابير التقييدية الإضافية التي فُرضت قبل بضع سنوات والتي لا تزال سارية، عوائق أمام هدف التنمية البشرية، لأنها تقوض المبادئ الأساسية للإنسانية. وبما أن الشعب الكوبي يعاني من تنفيذها، فإن غرينادا لا تزال تعتبر تطبيقها يؤدي إلى نتائج عكسية ويتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ونتيجة لذلك، تؤيد غرينادا دون تحفظ قرار الجمعية العامة 7/77، الذي يدعو إلى الامتنثال للالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتضم صوتها إلى المجتمع الدولي من أجل الإنهاء الفوري للحصار.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[9 شباط/فبراير 2023]

منذ عام 1997، أيدت جمهورية غواتيمالا القرارات المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، وفقا لالتزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انضم البلد إلى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة باعتماده قرار الجمعية العامة 8/73، وعملا بالفقرات 2 و 3 و 4 منه، تعلن غواتيمالا أنها لم تسن أو تطبق قوانين أو تدابير من أي نوع بما يتعارض مع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو يتعارض مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض غواتيمالا أي تدابير انفرادية تتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زالت تشريعاتها المحلية تتضمن تلك الأحكام على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها.

وبناء على ذلك، لا توجد عوائق قانونية أو تنظيمية أمام العبور أو التجارة بين غواتيمالا وكوبا، كما يتجلى في العلاقات الممتازة بين بلدينا.

ويساور غواتيمالا القلق لكون سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوبا تزداد تشديداً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب تضرر بتنمية الشعب الكوبي ورفاهه، وذلك على الرغم من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع.

ولهذا السبب، توجه غواتيمالا نداء قويا لاستعادة الحوار المثمر بين الطرفين من أجل كفالة سرعة استعادة وتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والمالية وتعاونهما المتبادل وتعيد التأكيد على ذلك. وستواصل جمهورية غواتيمالا ضم صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي في دعم وتعزيز الإجراءات التي تؤدي إلى حل سريع ونهائي من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[15 أيار/مايو 2023]

تجدد حكومة جمهورية غينيا تأييدها الطويل الأمد لقضية كوبا، بالنظر إلى أن شعبها هو الضحية الرئيسية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ 3 شباط/فبراير 1962.

غينيا - بيساو

[الأصل: بالفرنسية]

[27 آذار/مارس 2023]

تؤكد غينيا - بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع الالتزامات بتعزيز الحوار ومع المبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ثم، فإن حكومة غينيا - بيساو لا تؤيد أي قرارات متخذة ضد كوبا ولا تعتمد، على الصعيد الداخلي، أي آليات ترمي إلى تطبيق تلك القرارات، لأنها قرارات ذات طابع انفرادي وتتعارض مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة.

وتلاحظ غينيا - بيساو بقلق التدابير المتخذة لتشديد الحصار.

وبناء على ذلك، يرى بلدنا أن من دواعي الأسف أن يستمر هذا الحصار، الذي دام 60 عامًا، في إلحاق أضرارٍ جسيمة جدا بالشعب الكوبي تتعكس في جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي المهمة، مثل الصحة العامة والتغذية ووسائل النقل والزراعة والخدمات المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة.

وما زال هذا الحصار العتيق المستمر منذ عدة عقود يعوق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي للشعب الكوبي وتنميته؛ وطالما هو قائم فسيُعرقل الجهود التي تبذلها كوبا من أجل تحقيق تنميتها المستدامة.

وتدرك جمهورية غينيا - بيساو، من ثم، الأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة وتطالب بتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/77 برمته.

كما تدعو غينيا - بيساو البلدين إلى التوصل إلى اتفاق، من خلال حوار صادق وبناء، بغية تعزيز الروابط بين الدولتين.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[8 آذار/مارس 2023]

برهنت حكومة جمهورية غيانا التعاونية باستمرار على احترامها والتزامها الراسخين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة 7/77 وتحقيقاً لهذه الغاية، وامتثالاً للفقرة 2 من القرار 7/77، لم تصدر غيانا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير، من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمس سيادة دول أخرى، بما فيها كوبا.

وتؤكد جمهورية غيانا التعاونية دعوتها إلى إنهاء الحصار وتطبيع العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وغيانا مقتنعة بأن تطبيع العلاقات بين البلدين من شأنه أن يسهم في السلام والاستقرار والازدهار في الأمريكتين. وعلاوة على ذلك، نشدد على أن البلدان النامية مثل كوبا تحتاج إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي في سعيها إلى المضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وتعزيز التعافي من الجائحة.

وتعترف حكومة غيانا بالإسهامات النشطة والمتفانية التي قدمتها كوبا على مدى عدة عقود، في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية، والصحة، والزراعة، والرياضة، والثقافة، على الرغم من الحصار المستمر، والتي كانت جزءاً لا يتجزأ من التقدم الاجتماعي والاقتصادي في الجماعة الكاريبية، والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وخارجها.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، احتفلت جمهورية غيانا التعاونية، بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بمرور 50 عاماً على العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية كوبا. وتغتنم غيانا هذه الفرصة لتكرار الإعراب عن تقديرها لحكومة كوبا على الدعم الكبير الذي قدمته في مجال الصحة وعلى آلاف المنح الدراسية المقدمة إلى الغيانيين في مختلف الميادين على مدى سنوات عديدة.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[22 آذار/مارس 2023]

لم تُصدر حكومة جمهورية هايتي قط أي قوانين أو أحكام في قوانينها أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/77 الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

وتؤكد هايتي من جديد التزامها وتمسكها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيّما احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى حقوق الدول ومواطنيها في التمتع بحرية ب فوائد الملاحة والتجارة. ويجب على الدول أن تتصرف وفقاً لمبادئ القانون الدولي هذه وأن تتخلى عن التدابير الانفرادية التي قد تقوّض الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدول أخرى.

واستناداً إلى هذه المبادئ، دأبت حكومة هايتي دوماً، في إطار الأمم المتحدة وفي إطار مؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

على دعم الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا الشقيقة لتلبية الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على ذلك البلد منذ سنوات عديدة.

وفي هذا السياق، تأمل حكومة جمهورية هايتي في تطبيع العلاقات الثنائية الطبيعية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، بما يؤدي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[30 آذار/مارس 2023]

تؤكد هندوراس من جديد احترامها للقيم والمبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر وتقوم عليها الأمم المتحدة. وهي تعترض على جميع أشكال النزعة الأحادية، بما في ذلك التهديد بالعقوبات أو الحصار أو تطبيقها، ولا سيما ما هو قائم منها منذ عقود دون أن تسفر عن أي نتائج إيجابية. وبناء على ذلك، ترفض هندوراس تطبيق القوانين خارج الحدود الإقليمية و/أو فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي من جانب واحد، وتذكر بأن تعددية الأطراف يجب أن تصبح مرة أخرى التزاما مشتركا لأعضاء المجتمع الدولي، حتى يتمكن من الإسهام في تنمية الشعوب.

آيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[6 شباط/فبراير 2023]

تؤكد حكومة آيسلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/77. فأيسلندا لا تسن أو تطبق أيًا من القوانين أو التدابير المشار إليها في القرار 7/77. ولا تطبق آيسلندا أي قانون تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية معها. وتعارض آيسلندا توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 آذار/مارس 2023]

لم تصدر الهند أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/77 ولذلك، ليست هناك ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع.

وقد دأبت الهند على معارضة أي تدبير انفرادي يتخذ بلد من البلدان وينتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بحيث تتجاوز حدود ولايته الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها بشأن هذا الموضوع مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو، يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كما تشير إلى إعلان سانتا كروز الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ 77، وكذلك

إلى القرارات الأخرى رفيعة المستوى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز، وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

تؤكد حكومة إندونيسيا مجدداً معارضتها الشديدة للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى، وتعيد التأكيد على المصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية هذه الدول وعلى حرية التجارة والملاحة. وفي هذا الصدد، تظل إندونيسيا أيضاً ثابتة في رفضها للتدابير الإضافية الرامية إلى زيادة تشديد الحصار الانفرادي المفروض على كوبا.

وتؤكد إندونيسيا من جديد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة على كوبا ينتهك مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك كذلك القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

وعلى الرغم من تأييدنا للقرارات المتتالية المتخذة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فإننا للأسف لم نشهد أي تحسن يذكر، أو أي تحسن على الإطلاق، في الحالة. وما زالت المعاناة والصعوبات التي يواجهها الشعب الكوبي، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن، قائمة.

ومع دخولنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن أي عمل من شأنه أن يعوق قدرة بلدان أخرى على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أمراً غير مقبول. ويتعارض الحصار مع روح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد يؤدي إلى ترك شعب كوبا خلف الركب.

وفي حين يواصل العالم تدابير التعافي من مشقة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المطول من شأنه أن يحول دون الوصول على نحو سلس إلى اللقاحات والإمدادات الطبية، ويُعرض ملايين الأرواح بشكل مباشر لخطر العدوى. ومما يؤسف له أن تأخر التحول في السياسة العامة الذي طال انتظاره لا يزال يحدّ من قدرات كوبا الاقتصادية والمالية، مما يعوق، من ثم، استراتيجيات كوبا للإنعاش الاقتصادي.

وتواصل حكومة جمهورية إندونيسيا التشديد على أهمية تعزيز الحوار بهدف إنهاء الحصار المفروض على كوبا وبهدف الدفع في اتجاه تطبيع العلاقات الثنائية.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

تؤكد حكومة جمهورية إيران الإسلامية من جديد موقفها الراسخ بشأن رفض فرض أي نوع من التدابير القسرية الانفرادية أو الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على دول أعضاء في الأمم المتحدة وبشأن رفض الامتثال لأي من هذه التدابير أو أنواع الحصار. ونظرا للأثار المدمرة للتدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما آثارها على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، فقد طالبنا باستمرار بإلغاء هذا الحصار في أقرب وقت ممكن وطالبنا عموما برفض الضغط السياسي والإكراه اللذين يزيدان من حدة نهج المواجهة في العلاقات الدولية.

ولم تقم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/77، متشيا مع هذا الموقف المبدئي، وامتثالا منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وخلال نصف القرن الماضي، وفي تحدّ للقانون الدولي ولالتزامات بموجب الميثاق، فُرضت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على جمهورية كوبا، بهدف وحيد هو خنق الشعب الكوبي اقتصاديا.

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اتخذت الجمعية العامة، بالإشارة إلى قراراتها السابقة، قرارها السنوي الرامي إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا (القرار 7/77). ومع ذلك، واصلت الولايات المتحدة إصدار الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا، في انتهاك صارخ لالتزاماتها وتمرد على الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، التي أُعلن عنها في القرارات المذكورة أعلاه.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يؤثر سلبا على الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وسوف يعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن دواعي القلق البالغ أن فرض إدارة الولايات المتحدة ضد الدول الأعضاء تدابير قسرية انفرادية ذات آثار واسعة النطاق تتجاوز حدود الولاية الإقليمية قد بلغ مستوى غير مسبوق. وقد اتُخذت هذه التدابير لغاية كلية هي السعي لتحقيق برامج سياسية عن طريق إلحاق مشقة ومعاناة هائلتين بالدول، ليس من خلال التأثير على حرية التجارة فحسب، بل من خلال التأثير أيضا، بوجه خاص، على التجارة في البضائع والسلع الإنسانية، مثل المواد الغذائية والأدوية والمنتجات الزراعية والحيوانية.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن تزايد عدد الأعمال الانفرادية في العلاقات الدولية، بما في ذلك الاستخدام الانفرادي للقوة، والتهديد باستخدام القوة، والتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، له عواقب وخيمة وضارة على تعددية الأطراف والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والحق في التنمية.

وكل تدبير اقتصادي قسري انفرادي يؤثر سلبا على جميع سكان أي دولة، أو يعيق تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان، أو يعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم، يعتبر انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وسنواصل بالتشاور مع الدول الأعضاء الأخرى المطالبة بالوسائل الدولية من أجل منع الآثار الضارة الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية وإزالتها وتقليلها إلى أدنى حد وجبرها.

وعلى نفس المنوال، وعلى النحو الذي تم في القرار السنوي المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ندعو الأمانة العامة إلى إعداد مواد ومساهمات كبيرة في هذا الموضوع، بسبل منها إعداد تقرير مستفيض عن تنفيذ القرار. وإلى جانب تجميع الآراء التي تدلي بها الدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى والتقارير التي تقدمها، ينبغي أن تتضمن التقارير السنوية تحليلاً موضوعياً وأن تقترح ترتيبات عملية لكفالة تنفيذه تنفيذاً تاماً.

وتشاطر جمهورية إيران الإسلامية حكومة كوبا وشعبها شواغلهم، وتشدد على الحاجة الملحة إلى وضع حد لهذه التدابير وإلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/77 تنفيذاً كاملاً.

العراق

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

إن حكومة جمهورية العراق ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة مبادئ تساوي الدول في السيادة.

ويؤيد العراق باستمرار قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم يصدر العراق أو يطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار بشأن كوبا.

ويؤيد العراق مساعي الوساطة الدبلوماسية لتشجيع المفاوضات والحوار من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، يرحب العراق بجميع الجهود والخطوات الرامية إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، ورفع جميع القيود وتمكين الشعب الكوبي من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي بحرية، بما يتناغم مع سعي الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة لكافة الشعوب دون استثناء.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 آذار/مارس 2023]

لا تزال حكومة جامايكا ملتزمة التزاماً تاماً بميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين لجميع الدول الأعضاء.

ولم تُصدر حكومة جامايكا أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تمسّ سيادة أي دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة، وذلك حرصاً منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعملاً بقرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وترى جامايكا أن السيادة الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية الدولة. وفي 14 أيلول/سبتمبر 2022، أصدر البرلمان قراراً يؤيد اتخاذ إجراءات مجددة لإنهاء الحصار الذي فرضته الولايات

المتحدة على كوبا. وتوافق جامايكا على أن فرض قوانين انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا ويقوّض مبادئ تعددية الأطراف والسيادة والتجارة الحرة.

ولا تزال جامايكا تشعر بالقلق إزاء تأثير هذه التدابير على تنمية الاقتصاد الكوبي، خاصة وأن البلدان تسعى إلى تعزيز تعافياها من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، هذا إلى جانب الضغط الإضافي الذي سببه تلك التدابير لحكومة كوبا وشعبها في التعاطي مع الوضع الطبيعي الجديد الذي يواجهه العالم حاليا. والتدابير التي تتخذها الولايات المتحدة، مثل اللوائح المتعلقة بمراقبة الأصول الكوبية الرامية إلى فرض قيود متزايدة على السفر وتجهيز التحويلات المالية وخصائص الإقامة في الفنادق، والرامية إلى توسيع "قائمة الكيانات والكيانات الفرعية الكوبية المقيدة" لإخضاعها لجزاءات ضريبية إضافية، هي تدابير ضارة بوجه خاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدراج الولايات المتحدة الأمريكية لكوبا في قائمة البلدان المسؤولة عن الإرهاب الذي ترعاه الدولة لا أساس له في المعيار الموضوعي المستخدم لإدراج البلدان في تلك القائمة. ويعمق هذا التصنيف الصعوبات التي تواجهها كوبا مع أطراف ثالثة، ويجب رفع اسم كوبا من هذه القائمة.

وتستند جامايكا في دعوتها القوية إلى إعادة إدماج كوبا بالكامل في هذا الجانب من الكوكب إلى رأيها القائل بأن الحصار ليس تدبيرا عقابيا ضد كوبا فحسب، بل يشكل أيضا عائقا أمام تميمتنا الإقليمية المشتركة.

وما فتئت جامايكا تؤيد بثبات قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار 7/77، التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بميثاق الأمم المتحدة من خلال وقف تطبيق مثل هذه التدابير العدائية.

وفي إطار المحافل الإقليمية، انضمت جامايكا إلى الدول الأعضاء الأخرى في تأكيد هذا الموقف. وقد أصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية مرارا بيانات عامة يرفضون فيها فرض هذه التدابير القسرية الانفرادية، ودعوا إلى وضع حد فوري وغير مشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومؤخرا، في تموز/يوليه 2022، كررت الجماعة دعوتها إلى الرفع الفوري للجزاءات المفروضة على كوبا.

وبالتالي، تكرر جامايكا دعوتها إلى الرفع الكامل والفوري للحصار الذي لا يزال يخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وخيمة على كوبا وشعبها.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2023]

لم تسن حكومة اليابان ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 7/77.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق فيما يتعلق بقانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام 1996 (المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يتسبب في مشاق لا مبرر

لها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها مؤسسات أو يضطلع بها مواطنو بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت تأييدا للقرار 7/77.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 كانون الثاني/يناير 2023]

لم تطبق المملكة الأردنية الهاشمية أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77. وما فتئت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تصوت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الدول في تحقيق تنميتها حسب النمط الذي تريده لنفسها. وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس بسيادة دولة أخرى. ولم تقر كازاخستان قط أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أخرى، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقها أو تؤخرها. وتدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 آذار/مارس 2023]

لم تصدر حكومة كينيا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/77.

وتؤمن حكومة كينيا بنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وبذلك لا يمكن أن تؤيد القرارات الانفرادية التي تسعى لمحصرة جمهورية كوبا وتسبب معاناة مستمرة للشعب الكوبي الصديق.

وينبغي ألا تدعم الأمم المتحدة أو تؤيد أبداً أي جزاءات أو أي حصارات دائمة، لا سيما عندما تؤدي هذه الجزاءات والحصارات إلى تقويض الأهداف العامة لكوبا المتمثلة في تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وإرساء السلام المستدام، وتحقيق التنمية المستدامة.

ولهذه الأسباب تصوت كينيا دائماً لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إزاحة هذا العبء الذي طال أمده عن كاهل الشعب الكوبي. ويستحق الشعب الكوبي فرصة لتقرير المصير والمشاركة الحرة في السوق العالمية، وفي غير ذلك من الاتجاهات والمناسبات الجارية، باعتباره أمة تعترف بها الأمم المتحدة على النحو الواجب.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]

[7 حزيران/يونيه 2023]

تواصل حكومة كيريباس تأكيد تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/77 الذي يرفض الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ عقود على كوبا، ولا تتخذ، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أي تدابير من شأنها أن تخل بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين كيريباس وكوبا أو أي بلد آخر في هذا الشأن.

ويلبي هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية وسيساهم بشكل إيجابي، عند تنفيذه، في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بصورة عامة.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]

[10 أيار/مايو 2023]

تعرب دولة الكويت عن تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتؤكد من جديد التزامها القوي بالقانون الدولي، وبالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم الاعتداء، والتعاضد السلمي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتؤكد دولة الكويت من جديد كذلك تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

قيرغيزستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 آذار/مارس 2023]

تكرر جمهورية قيرغيزستان تأكيد التزامها بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو أيضا إلى احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتدعم جمهورية قيرغيزستان باستمرار الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد موقفها المتمثل في أن أي حصار تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لدولة واحدة فحسب، بل يخالف أيضا المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبدأ تساوي الدول في السيادة، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين. ولذلك، لم تسن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولم تطبق أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77.

كما أن فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب من قبل الإدارة السابقة للولايات المتحدة، قد زادا من العقبات التي تعترض الاضطلاع بمعاملات مالية دولية مع البلد، الأمر الذي لا يؤدي فقط إلى انتهاك مبادئ القانون الدولي، بل يؤدي أيضا إلى فرض قيود وعقبات شديدة تعترض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لكوبا. ومن هذا المنطلق، تدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا فورا.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 شباط/فبراير 2023]

تلتزم حكومة لبنان التزاما تاما بقرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ويستند لبنان في موقفه ذلك إلى مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وهذا هو الموقف الثابت الذي يتمسك به لبنان منذ أمد بعيد، ويستند إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تشدد على ضرورة احترام سيادة الدول.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 نيسان/أبريل 2023]

تؤكد مملكة ليسوتو من جديد التزامها بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تنص، في جملة أمور، على تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور مملكة ليسوتو قلقٌ بالغ من الآثار الضارة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، تناشد ليسوتو الولايات المتحدة الأمريكية أن ترفع الحصار المفروض على كوبا.

ليبيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 أيار/مايو 2023]

تؤيد حكومة ليبيريا الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا، وذلك أساساً لأن الحصار يسبب صعوبات لشعب كوبا.

ويتوافق موقف جمهورية ليبيريا مع الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي، الذي يدعو إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتتعاون ليبيريا مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتأييد الدعوة إلى إنهاء الحصار والقرار المتعلق بهذه المسألة.

ليبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[9 أيار/مايو 2023]

تعيد ليبيا التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الانفرادية التي تُفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد في حل الخلافات بين الدول، بل يؤدي إلى تعقيدها وتفاقمها.

وقد أعربت ليبيا باستمرار عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وهي لم تسنّ ولم تطبق أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من قرار الجمعية العامة 7/77.

وقد صوتت ليبيا، انطلاقاً من موقفها المبدئي، تأييداً للقرار 7/77 لتؤكد من جديد معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وتدعو الدول إلى حل خلافاتها بالوسائل السلمية بعيداً عن الإجراءات القسرية الانفرادية التي تشكل خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً لحقوق الإنسان وعرقلة لجهود تحقيق التنمية، لا سيما أهداف التنمية المستدامة.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 أيار/مايو 2023]

لم تسنّ حكومة جمهورية مدغشقر ولم تطبق أي قوانين أو جزاءات اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد جمهورية كوبا.

وتواصل مدغشقر، لهذا الغرض، تأييد التدابير الرامية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[5 أيار/مايو 2023]

لم تصدر حكومة جمهورية ملاوي، التي تقيم علاقات دبلوماسية مع كوبا، قط تشريعات أو تعليمات محددة الهدف خاصة ببلد معين تحظر التجارة أو التعاون مع كوبا. ومن هذا المنطلق، وبعد اتخاذ قرار الجمعية العامة 7/77، لم يتم بذل الكثير من الجهود للامتثال له من حيث القانون.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 آذار/مارس 2023]

تظل ماليزيا معارضة بشدة لجميع أشكال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي التي تنتهك قواعد القانون الدولي وتتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولطالما صوّتت ماليزيا لصالح قرار الجمعية العامة السنوي المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، بما في ذلك القرار 7/77 الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأنه لا ينبغي لأي دولة أن تفرض جزاءات اقتصادية وتجارية ومالية انفرادية على دول أخرى. فهذه الجزاءات لا تهدد التنمية الاقتصادية للبلد المستهدف فحسب، إذ تمس بحرية الأعمال التجارية العابرة للحدود وتحرّرها من القيود، بل تعوق أيضاً التنمية الاجتماعية، بسبب منها الحد من فرص العمل وتدهور الظروف المعيشية للمدنيين.

وتؤيد ماليزيا الإنهاء الفوري للحصار الانفرادي المفروض على كوبا، الذي تسبب في معاناة كبيرة للشعب الكوبي.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 آذار/مارس 2023]

تعارض جمهورية ملديف فرض أي نوع من الجزاءات على أي بلد دون ولاية صريحة من مجلس الأمن. وتبعاً لذلك، لم تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة 7/77 الذي صوتت جمهورية ملديف لصالحه.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[13 آذار/مارس 2023]

صوتت حكومة جمهورية مالي دائماً لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم تصدر حكومة جمهورية مالي، التي تؤيد القرار 7/77 الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 تأييداً تاماً، أي قوانين أو تطبق أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

ولا تزال مالي، كما كانت في الماضي، متمسكة بموقفها الداعي إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]

[28 نيسان/أبريل 2023]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على أي حصار من المحتمل أن يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما ويؤدي إلى معاناة البشر وعن معارضتها لأي حصار من هذا القبيل. ولطالما صوتت موريتانيا لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها، وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[9 شباط/فبراير 2023]

تكرر موريشيوس الإعراب عن التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم التعرض لها. وتمشيا مع هذه المبادئ، ووفقا للقانون الدولي، لم تصدر جمهورية موريشيوس أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي على كوبا.

وتقيم جمهورية موريشيوس علاقات ثنائية جيدة مع كوبا، وتظل منفتحة على تطوير علاقاتها التجارية مع جمهورية كوبا.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[20 آذار/مارس 2023]

تكرر المكسيك تأكيد أنه في سياق العلاقات بين الدول ذات السيادة، فإن أي تدبير انفرادي يقصد به أن يكون وسيلة للضغط السياسي لإحداث تغييرات من الخارج في القرارات الداخلية لدولة أخرى يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقوض السلم والاستقرار.

وبالتالي، تدين المكسيك إدانة قاطعة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ قرابة ستة عقود على كوبا، وتدين كذلك قرار تنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا (قانون هيلمز - بيرتون)، الذي لم يؤثر على سيادة الشعب الكوبي فحسب، بل على المصالح الوطنية لبلدان ثالثة أيضا.

وتمثل العلاقة مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أولوية بالنسبة لحكومة المكسيك، كما أعرب عن ذلك رئيس بلدنا، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، وقد أدت تلك العلاقة إلى تعزيز عمليات التكامل وتوسيع الحوار والتعاون بين بلدان هذه المنطقة.

وكوبا شريك تجاري هام بصفة خاصة للمكسيك والمنطقة؛ وإنهاء الحصار يعني زيادة أكبر في إجمالي التجارة يستفيد منها المكسيك وكوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي 11 شباط/فبراير 2023، استقبل الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور نظيره الكوبي، ميغيل دياز كانيل بيرموديز، في ولاية كامببشي، المكسيك، في زيارته الرابعة لبلدنا.

وبهذه الزيارة، تؤكد المكسيك وكوبا من جديد روابط الصداقة والأخوة والتضامن بين شعبيهما وحكومتيهما، وهي علاقة تمر بواحدة من أهم فترات التقاهم والتقارب خلال أكثر من 120 عاما من العلاقات المتواصلة.

وكررت المكسيك أيضا تأكيد الحاجة الملحة إلى رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب، لأن وجودها في القائمة يعوق المعاملات المالية الدولية ويعرقل عمليات الشركات الأجنبية، مما يسبب نقصا في المنتجات الأساسية.

وهناك اعتراف بوجود واقع جيوسياسي عالمي جديد يجعل من المستصوب السعي إلى الوحدة وتعددية الأطراف في مواجهة التحديات العالمية الراهنة. وبالتالي، وتمشيا مع العلاقة التاريخية بين بلدنا وكوبا، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على مدى العقود الستة الماضية غير مقبول، ليس فقط من ناحية حقوق الإنسان ولكن أيضا لأنه يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا تحصى بالنسبة لاقتصاد كوبا.

وبالإضافة إلى ذلك، كان لهذا الحصار آثار سلبية، إذ منع كوبا من الانخراط في التجارة والتمويل الدوليين، مما يعني بصفة خاصة سحب العقود وفقدان العلاقات مع المؤسسات المصرفية وتكبّد الديون.

وتضر الظروف الاقتصادية في الجزيرة الناجمة عن الحصار بالنشاط التجاري الثنائي وتؤثر على الفوائد التي يمكن أن تعود على كل من الشركات (في شكل برامج التمويل والتعاون التقني والتدريب والخدمات المالية) والمواطنين في كلا البلدين.

ومن شأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي أن يشجع إعادة هيكلة الاقتصاد، وأن ييسر بالتالي تدفقات التجارة والاستثمار في المنطقة بشكل طبيعي، ومن شأنه أن يسهم أيضا في تنفيذ خطة عام 2030 وفي الامتثال الكامل لأهداف التنمية المستدامة.

موناكو

[الأصل: بالفرنسية]

[16 آذار/مارس 2023]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ العامة للقانون الدولي، لم تصدر إمارة موناكو أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/77 الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[21 آذار/مارس 2023]

لم تصدر حكومة منغوليا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار الآنف الذكر.

وتعيد منغوليا تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولقد دأبت حكومة منغوليا على معارضة مواصلة تطبيق التدابير الانفرادية، وتكرر الإعراب عن تأييدها غير المشروط لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتواصل البلدان النامية مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومن المتوقع أن تكون عواقبه طويلة الأمد. وإن لجائحة كوفيد-19، إلى جانب الحصار، أثر سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، مما يؤثر على حياة الشعب الكوبي.

الجبيل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 كانون الثاني/يناير 2023]

أيد الجبيل الأسود قرار الجمعية العامة 7/77 "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتعيد حكومة الجبيل الأسود تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 آذار/مارس 2023]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أبدا أن أصدرت أي قوانين أو أنظمة تتعارض وقرار الجمعية العامة 7/77 أو طبقتها أو تعاونت بشأن تطبيقها أو أسهمت فيها.

وينسجم هذا الموقف مع تصويت جمهورية موزامبيق تأييدا للقرار 7/77 في عام 2022.

وتتغتم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعم جمهورية موزامبيق غير المشروط لأحكام القرار 7/77 وتدعو إلى رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا دون شروط.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[6 آذار/مارس 2023]

تؤيد جمهورية ناميبيا تأييدا تاما قرار الجمعية العامة 7/77 وقراراتها ومقرراتها السابقة المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وما فتئت ناميبيا تعارض الحصار معارضة قاطعة على جميع المستويات في المحافل الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف. وتطلب ناميبيا كذلك رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا فورا ودون شروط.

واستنادا إلى عدد من الاتفاقات الثنائية، تقيم حكومة جمهورية ناميبيا علاقات ودية ومتبادلة وتعاوننا طويل الأجل مع حكومة كوبا. ويعقد البلدان كل عامين لجانا مشتركة للتعاون الثنائي تغطي مختلف القطاعات. وقد استضافت ناميبيا وكوبا الدورة الخامسة للفريق العامل المشترك بين ناميبيا وكوبا، عبر الإنترنت، يومي 8 و 9 أيلول/سبتمبر 2022. وشملت أعمال الفريق العامل المشترك قطاعات مثل الصحة، والتنمية الحضرية والريفية، وصيد الأسماك، والتعليم، والأشغال والنقل، والفنون والثقافة، والتعدين والطاقة، والعدل، والتجارة، والرياضة من أجل تعزيز الروابط بين شركات ومنظمات ناميبيا وشركات ومنظمات كوبا.

وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت المناسبات التالية بين ناميبيا وكوبا في عام 2022:

- دعماً لتكثيف الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ 60 عاماً وتساعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قامت ناميبيا، من خلال وزارة العلاقات الدولية والتعاون، بتأمين زيت الطهي، في إطار المساعدات الإنسانية المقدمة لحكومة وشعب جمهورية كوبا. وسلم زيت الطهي رسمياً في 15 أيلول/سبتمبر 2022.
- وفي مجال الصحة، في ناميبيا حالياً 90 أخصائياً صحياً كوبياً يقدمون خدماتهم في مناطق مختلفة من البلد.
- وقد تخرج 54 طالباً ناميبياً في طب الأسنان و 4 طلاب في الطب، في تموز/يوليه 2022، من جامعات مختلفة في كوبا.
- ومنحت الحكومة الكوبية منحتين دراسيتين في العلوم الطبية لحكومة ناميبيا للعام الدراسي 2023.
- ويقدم 20 مهندساً ومعماريًا كوبياً المساعدة التقنية في 13 منطقة من مناطق ناميبيا الـ 14.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

[8 أيار/مايو 2023]

تؤكد حكومة ناورو من جديد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك على وجه الخصوص المبادئ الأساسية المتمثلة في تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلاً عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

ويبين آخر تقرير للأمم العام عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا أن الأزمات العالمية المتعددة الأبعاد في قطاعات الطاقة والغذاء والبيئة والنقل، مقترنة بالآثار التراكمية لعامين من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وضعت الاقتصاد الكوبي تحت ضغط غير عادي، مما أدى إلى انخفاض مستويات الاستهلاك والرفاه العام للسكان.

ولذلك، فمن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتكرر حكومة ناورو تأكيد تأييدها وامتثالها الكاملين لقرار الجمعية العامة 7/77 بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

تلتزم حكومة نيبال التزاماً صارماً بأحكام قرار الجمعية العامة 7/77 وهي لم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية للقرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 آذار/مارس 2023]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/77 وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ونحن نكرر توجيه تلك الدعوات.

وليس لدى نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا، وترحب بجميع الخطوات المتخذة صوب التطبيق، بما في ذلك رفع الحصار.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[28 آذار/مارس 2023]

تواصل نيكاراغوا الدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيزها عن طريق بناء علاقات تقوم على الاحترام والمساواة والتضامن والتعاون المتبادل، وعن طريق احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بها، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام القانون الدولي.

وتؤكد نيكاراغوا من جديد هدفها المنشود منذ أمد بعيد وهو تحقيق التفاهم الدولي والتعايش السلمي، وتواصل تعزيز ثقافة السلام، وتستند في علاقاتها الدولية إلى الصداقة والتضامن والمعاملة بالمثل بين الشعوب، وتعترف في الوقت نفسه بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية عملاً بالقانون الدولي.

وتدعو نيكاراغوا إلى الدفاع عن سيادة شعوبنا وسلامتها الإقليمية واستقلالها وحققها في تقرير المصير. وتلاحظ نيكاراغوا مع القلق، مثلها مثل جميع البلدان النامية والمجتمع الدولي ككل، أن التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية والحصار المفروض حتى خلال فترة الجائحة ترقى إلى مستوى الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية.

وترى نيكاراغوا أنه يجب على المجتمع الدولي ككل أن يواصل إدانة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي المفروض على شعب كوبا وحكومتها، اللذين تعرّضهما الولايات المتحدة لحصار اقتصادي وتجاري ومالي لاإنساني شكّل على مدى عقود عقبات أمام شعب تمكن، مع ذلك، من المقاومة والمضي قدماً على الرغم من تلك الهجمات ومن الحصار.

وتطالب نيكاراغوا حكومة الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي للإنساني وغير القانوني وغير الأخلاقي والظالم المفروض على شعب كوبا المتضامن وعلى حكومتها.

وإن حكومة الولايات المتحدة، بعدم امتثالها لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة على مدى 30 سنة متتالية، قد أثبتت عدم احترامها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإرادة السياسية العالمية للمجتمع الدولي الذي يطالب بوضع حد لما تنتهجه الولايات المتحدة من سياسة عفا عليها الزمن ضد كوبا. وهذا موقف غير عقلاني يبين بوضوح التفوق والاستثنائية الحصرية لنخبة السلطة في الولايات المتحدة.

وتدين نيكاراغوا جميع السياسات العدوانية ضد كوبا، والمطالبات المقدمة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون؛ واستهداف الأعمال التجارية والسفن وشركات الشحن التي ترسل إمدادات الوقود إلى البلد؛ وإدراج كوبا بصورة تعسفية وغير مبررة في قائمة وزارة الخارجية للدول الراحية للإرهاب؛ والهجوم على جميع مصادر الدخل وتدفقات العملات الأجنبية إلى البلد؛ وتخويف أطراف ثالثة؛ وزيادة الضغط على الحكومات والمؤسسات المصرفية ومؤسسات الأعمال في جميع أنحاء العالم.

وقد طالب توافق الآراء العالمي لشعوب وحكومات العالم بإنهاء الحصار اللإنساني وغير القانوني والإجرامي، الذي يؤثر على النظام الصحي الكوبي ويتسم بالقسوة البالغة وقد اتخذ طابع الإبادة الجماعية. وهو يهدف إلى خلق اقتصاد هذا البلد الشقيق، وانتهاك جميع حقوق الإنسان وتقويض جهود الشعب الكوبي الشجاع والمبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وقد تسبب هذا الحصار غير الأخلاقي وغير القانوني واللإنساني في أضرار تراكمية بلغ قدرها 154 217,3 مليون دولار على مدى ما يقرب من ستة عقود نُفذت خلالها سياسات عفا عليها الزمن، مما تسبب في تعرض الاقتصاد الكوبي لضغوط غير عادية أثرت على الصناعة وقطاع الخدمات وتجارة التجزئة، كما تسببت في نقص الغذاء والدواء وفي انخفاض مستوى الاستهلاك والرفاه العام للسكان.

وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن جميع هذه الاعتداءات تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية الولايات المتحدة لعزل كوبا والتسبب بانهيارها الاقتصادي. وكما اتضح بجلاء في مختلف التقارير التي صاغها الأمين العام بشأن هذا الموضوع، فقد أُلحقت هذه الاعتداءات بالشعب الكوبي ضرراً لا يمكن إصلاحه ولا رجعة فيه من حيث التمتع بحقوق الإنسان والحق في التنمية والحق في العيش بسلام.

ومن المثير للإعجاب أن كوبا - بفضل ضميرها وروحها الثورية في النضال وقناعتها والتزامها الاشتراكي تجاه العالم - تمكنت بأعجوبة من أن تكون على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو التي تعاقبها وتمنعها وتهاجمها، ومن إنتاج اللقاحات ومساعدة الشعوب النامية وحتى البلدان المتقدمة النمو.

وليس لأي دولة الحق في فرض إرادتها على الآخرين عن طريق تدابير اقتصادية قسرية انفرادية تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بغية معاقبة الشعوب والحكومات التي لا تخضع لما تمارسه هذه الدولة من تدابير تدخلية أو التي لا توافق على فرض هذه التدابير.

وترفض نيكاراغوا وتدين أي تدخل، سواء كان مقصوداً أو فعلياً، في الشؤون الداخلية لكوبا. وندعو جميع الدول إلى احترام السيادة والقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكذلك الالتزامات المتعهد بها والصكوك القانونية المبرمة في مجال الاتصالات الرقمية، بغية تجنب الأعمال العدوانية. وترفض نيكاراغوا أيضاً حملة التضليل والأخبار الزائفة التي تشوه سمعة جمهورية كوبا الشقيقة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تقي بغرضها التاريخي المتمثل في تعزيز تعددية الأطراف، على أساس التساوي في السيادة، حيث تسود أصوات شعوبنا، وحيث تتحقق التطلعات الإنسانية، وحيث يتم التدبير بتكثيف الحصار وأثاره خارج نطاق الحدود الإقليمية ورفضها.

ونطالب الأمم المتحدة بالتوقف عن تشجيع وتأييد ودعم الاعتداءات والغزوات والإرهاب وإجراءات الحصار التي تستهدف الشعوب البظلة التي تدافع عن كرامتها - أي الشعب الكوبي وشعوب العالم الأخرى التي لا ترغب في الخضوع للولايات المتحدة - وتهين هذه الشعوب وتشوه سمعتها وتدينها.

وتأمل نيكاراغوا أن تحظى قرارات الجمعية العامة العديدة بالاحترام وأن يتم تنفيذها بشكل نهائي، بحيث يوضع حد لهذه السياسة غير القانونية تجاه كوبا.

وتحتّ الولايات المتحدة مرة أخرى على المباشرة بحوار قائم على الاحترام بهدف حل المسائل الثنائية المتعلقة مع كوبا، على أساس المساواة بين الدول والمعاملة بالمثل واحترام سيادة كوبا واستقلالها.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[23 آذار/مارس 2023]

لا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الذي بدأ سريانه في شباط/فبراير 1962 في أعقاب عمليات تأميم شركات أمريكية، والذي يظل قائماً، أحد أطول نظم الجزاءات الانفرادية في العالم.

وحكومة النيجر، التي تلتزم التزاماً عميقاً باحترام مبادئ التساوي في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تكرر تأكيد التزامها بعدم تطبيق أي قانون أو تدبير من النوع الذي يُراد منه فرض حصار على دولة ما، كتلك المشار إليها في قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتعيد النيجر كذلك تأكيد موقفها المبدئي الداعم لهذا القرار وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما تعيد تأكيد تمسكها بالمواقف ذات الصلة التي أكدتها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، من بين جهات أخرى، والتي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

فهذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يسبب معاناة رهيبه للشعب الكوبي، مما يعوق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تتبع الحاجة الملحة إلى رفعه.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 آذار/مارس 2023]

تكرر حكومة نيجيريا الاتحادية تأكيد عزمها المستمر على الحفاظ على علاقات ودية مع جميع الدول، وتدين تطبيق تدابير انفرادية لتسوية المنازعات بين الدول. وتكرر نيجيريا أيضاً تأكيد تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا ولتعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء. وترى نيجيريا أن تخفيف الحصار المفروض على كوبا سيكون دليلاً على التسوية السلمية للمنازعات في النظام الدولي.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 آذار/مارس 2023]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/77 ولا تصدر النرويج ولا تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار. ولا تطبق النرويج أي قانون تجاري أو اقتصادي يقيد أو يثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا. وتعارض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث. وتعرب النرويج عن أسفها لعدم استئناف الولايات المتحدة التزامها السابق بتعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، وتشجع الولايات المتحدة وكوبا على العمل نحو تطبيع علاقاتهما الثنائية بغية إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[9 شباط/فبراير 2023]

تمتثل حكومة عمان للقرار المذكور أعلاه وتنفذه ولا تطبق أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

تحتزم باكستان احتراماً كاملاً قرار الجمعية العامة 7/77 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[24 آذار/مارس 2023]

تؤكد بنما من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/77 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، آخذة في الاعتبار الضرر الذي يلحقه الحصار برفاه الشعب الكوبي. وتكرر الدعوة الواردة في إعلان بوينس آيرس الصادر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 24 كانون الثاني/يناير 2023.

وتواصل جمهورية بنما إبرام اتفاقات ثنائية اقتصادية وتجارية وتعاونية مع كوبا لتعزيز العلاقات بين البلدين.

وتكرر بنما الإعراب عن قلقها من تطبيق التدابير القسرية الانفرادية ضد جمهورية كوبا، ولا سيما التدابير التي تؤثر على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية وعلى صحة الشعب الكوبي، والتي تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي تعيق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتقيم بنما، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ودولة داعية إلى السلام، علاقات صداقة وتعاون مع جميع الدول على أساس شمول الجميع واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، وكذلك احترام حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام السيادة، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساساً في نطاق الولاية المحلية للدول.

وتشجع بنما الحوار والتسوية السلمية للمنازعات والتجارة الحرة والتجارة الدولية الشفافة وستواصل تشجيع ذلك.

وقد صوتت جمهورية بنما تاريخياً لصالح قرار الجمعية العامة الذي يؤيد رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهو التزام يقوم على أساس أن من شأن ذلك أن يساهم في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لسكانها، وهي تؤيد بالتالي صياغة تقرير شامل عن تنفيذ القرار 7/77.

وتكرر جمهورية بنما أيضاً تأكيد دعمها للاندماج الكامل لجمهورية كوبا في المنطقة وفي العالم.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 أيار/مايو 2023]

تشير بابوا غينيا الجديدة إلى تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/77 بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وبناء على ذلك، تعارض بابوا غينيا الجديدة أي تطبيق خارج حدود الولاية الإقليمية للقوانين والأنظمة التي تنتهك سيادة الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة.

وبابوا غينيا الجديدة ليس لديها حالياً أي تدابير تشريعية أو سياساتية أو غيرها من التدابير التقييدية ضد كوبا. بل إنها، على العكس من ذلك، تشجع العلاقات البناءة والودية بين البلدين بما يتفق مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[16 آذار/مارس 2023]

تؤيد باراغواي تأييداً تاماً تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/77، وفقاً لموقفها التاريخي المتمثل في الامتناع عن إصدار أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار.

وترفض، في هذا الصدد، أي قانون محلي تمس آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة الدول الأخرى والقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

وتلتزم باراغواي، وعياً منها بحالتها كبلد نام غير ساحلي، بالمبادئ المكرسة في دستورها بشأن العلاقات الدولية، وتؤكد من جديد التزامها بالاحترام المطلق للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وللقانون الدولي، ولتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم المساس

بها، ولحرية التجارة والملاحة الدوليتين، من ضمن مبادئ أخرى منصوص عليها في مختلف الصكوك القانونية الدولية.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[29 آذار/مارس 2023]

تكرر بيرو تأكيد التزامها التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتعتقد بيرو أن تطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الحدود الإقليمية، كما يتضح من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، هو عمل انفرادي يتنافى مع الميثاق والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

وترى بيرو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع الديناميات السياسية للمنطقة ويتعارض مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، على نحو ما ذكر وزير خارجية بيرو، رافول بوراس بارينيتشيا، في خطابه التاريخي الذي ألقاه في اجتماع وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية في عام 1960.

ومنذ عام 1992، عندما صوتت بيرو لصالح قرار الجمعية العامة 19/47 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ظلت حكومة بيرو متسقة في سياستها الخارجية، وحافظت على علاقات دبلوماسية مستمرة مع كوبا لأكثر من 50 عاماً، وصوتت لصالح جميع القرارات المتعلقة بهذه المسألة في الجمعية العامة. وقد انعكس هذا الموقف المبدئي في المحافل الإقليمية، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمؤتمر الإيبيري - الأمريكي.

وترى بيرو أن هذه التدابير القسرية الانفرادية تضر بالنمو الاقتصادي لكوبا وتعيق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وتعرب حكومة بيرو عن قلقها بشأن الآثار الضارة التي تخلفها هذه التدابير على نوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالي الإمدادات الغذائية والصحة والخدمات الأساسية الأخرى، من جراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمانات الخاصة والغذاء والدواء والتكنولوجيا وغير ذلك من الإمدادات الضرورية لتنمية البلد.

وبيرو، بمعارضتها المستمرة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ستواصل تعزيز التبادلات التجارية والاقتصادية مع ذلك البلد، في إطار اتفاق التكامل الاقتصادي الذي ينظم العلاقات التجارية الثنائية منذ عام 2001.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 أيار/مايو 2023]

تؤيد الفلبين قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 7/77 تأييداً تاماً، وتكرر تأكيد التزامها بالتعهد به. والفلبين لم تفرض ولا تعتزم فرض أي قوانين أو لوائح أو تدابير تتنافى مع قرار الجمعية العامة 7/77.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[4 أيار/مايو 2023]

إن موقف دولة قطر بشأن القرار لم يطرأ عليه أي تغيير، حيث تدعم دولة قطر القرار دعماً كاملاً. وهي تدعم بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي وتقوم بتطبيقها في سياستها الخارجية، وتتبع سياسة الالتزام التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وظلت تدعو إلى عدم فرض أي إجراءات قسرية انفرادية. وبناء عليه، فإن دولة قطر لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المشار إليه.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 أيار/مايو 2023]

دأبت حكومة جمهورية كوريا، منذ عام 1999، على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوريا. ولذلك، لم تطبق جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77.

جمهورية مولدوفا

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 كانون الثاني/يناير 2023]

تؤيد جمهورية مولدوفا تأييداً تاماً مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولم يسبق لها أن أصدرت أو طبقت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77 بشأن الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي المفروض على كوريا.

جمهورية مقدونيا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

لم تطبق جمهورية مقدونيا الشمالية ولم تفرض بصورة انفرادية أي جزاءات أو حصار، وتؤكد مجدداً أنها تنفذ قرار الجمعية العامة 7/77 تنفيذاً كاملاً.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[30 آذار/مارس 2023]

ما فتئ الاتحاد الروسي، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يؤيد باستمرار قرار الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتشكل حملة الجزاءات المفروضة على كوبا مثالا واضحا على قيام واشنطن برفع مستوى تدابير التخويف غير المشروعة لتصبح السياسة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة. كما أن استخدام الولايات المتحدة للجزاءات الانفرادية على نحو لا يخضع أي ضوابط من أجل تحقيق أهدافها الانتهازية شكّل تحديا للتنمية السيادية للعديد من الدول وازدهار مواطنيها. وتترتب على استخدام هذه الجزاءات عواقب إنسانية واجتماعية - اقتصادية خطيرة تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتؤدي إلى آثار سلبية طويلة الأجل على حالة العالم.

والحالة الناشئة عن الحصار غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا تبيّن بوضوح وحشية هذه الممارسة الضارة، التي تتعارض مع المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان. ويتسبب الحصار في أضرار اقتصادية هائلة للجزيرة. ووفقا لوزارة الخارجية الكوبية، في الفترة من كانون الثاني/يناير 2021 إلى شباط/فبراير 2022، بلغت الأضرار الناجمة عن الجزاءات المفروضة على كوبا 6,3 بلايين دولار. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، كان إجمالي الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الوطني منذ فرض الحظر قد ارتفع إلى 154 بليون دولار.

وعلى الرغم من التعهدات الانتخابية التي قطعتها إدارة رئيس الولايات المتحدة، جوزيف بايدن، بالتخفيف من القيود التي تنطوي عليها السياسة الخارجية المتبعة تجاه كوبا، فإن الولايات المتحدة تواصل انتهاج سياسة غير قانونية وظالمة ومدمرة ضد الشعب الكوبي. والتخفيف السطحي للقيود الذي أعلنته الولايات المتحدة لم يغير بشكل جوهري مواقفها التمييزية. ويتجلى ذلك بوضوح في كون الولايات المتحدة لا تزال، حتى في عهد بايدن، تدرج كوبا في قائمة البلدان التي يزعم أنها ترعى الإرهاب، مما يحول دون اضطلاع هافانا بمعاملات تجارية ومالية خارجية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت وزارة خارجية الولايات المتحدة كوبا في قائمتها للدول التي يُزعم أنها ضالعة في الاتجار بالأشخاص والسخرة أو باعتبارها تتبع سياسات ذات صلة بذلك. ويقوض هذا التدبير أيضا العلاقات التجارية والاقتصادية التي تقيمها الجزيرة مع شركائها.

وتعتقد روسيا أن رفع الحصار في نهاية المطاف لن يفيد شعب كوبا والولايات المتحدة فحسب، بل سيساعد أيضا، بصورة أعم، على تحسين العلاقات الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وعلى بناء نظام عالمي عادل متعدد الأقطاب يقوم على المساواة والاحترام المتبادل والتقيّد بالقانون الدولي.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

لطالما صوّتت رواندا لصالح قرارات الجمعية العامة السنوي المعنونة "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، التي تتخذها الجمعية العامة سنويا.

ولا يزال موقف حكومة جمهورية رواندا على حاله. وتتفد حكومة جمهورية رواندا قرار الجمعية العامة 7/77 تنفيذا تاما، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتكرر تأييدها لهذا القرار وهي لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار. وتشدّد حكومة رواندا على عدم وجود موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعرقل حرية العبور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

سانت كيتس ونيفيس

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 نيسان/أبريل 2023]

تتشرف حكومة سانت كيتس ونيفيس بأن تؤكد من جديد دعمها لجمهورية كوبا في سعيها إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الدولة الجزرية منذ أكثر من ستة عقود.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 7/74، تدين سانت كيتس ونيفيس الحصار باعتباره عملا من أعمال العزل لعرقلة النمو الاقتصادي والتنمية في كوبا - وهو انتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يعزز التجارة الحرة.

ولئن كنا نعترف بأن الإدارة الحالية للولايات المتحدة قد اتخذت خطوات بسيطة لتخفيف القيود المفروضة على التحويلات المالية والرحلات الجوية إلى كوبا، فإن هذه السياسات لا تعكس آثار الحصار ولا تعدّل التدابير الرئيسية المفروضة بموجب الحصار الاقتصادي التي لا تزال تخلف آثارا سلبية على جمهورية كوبا في الوقت الذي تجابه فيه تداعيات عالم ما بعد الجائحة.

ومن هذا المنطلق، يسرّ سانت كيتس ونيفيس أن تبلغ أنه على الرغم من هذه الجزاءات الاقتصادية، ظلت كوبا أحد أقرب حلفائنا، حيث ساعدت في النهوض بقطاعنا الصحي كما يتضح من نشر ممارسين طبيين في إطار الفريق الطبي الكوبي وبرنامج المنح الدراسية المقدم من الحكومة الكوبية.

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، تؤكد حكومة سانت كيتس ونيفيس من جديد الحاجة الملحة إلى إجراء حوار هادف بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن السياق المحدد لهذا الحصار الذي عفا عليه الزمن.

وبالتالي، تنضم حكومة سانت كيتس ونيفيس إلى الأغلبية الساحقة من الدول التي تصوت لصالح القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا"، وتكرر تأكيد موقفها المتضامن مع الشعب الكوبي ضد هذا الحصار الذي طال أمده.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

لم تصدر حكومة سانت لوسيا، امتثالاً للالتزامات القانونية الدولية وامتثالاً للالتزام بمبادئ تساوي الدول في السيادة، أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقاً لما يخدم مصالحها القانونية، أو إعاقة حرية النشاط التجاري أو التجارة أو التعاون الاقتصادي.

وتؤكد حكومة سانت لوسيا على التعاون الاقتصادي والتربوي والعلمي والتقني المستمر بين كوبا وسانت لوسيا دعماً لتطور واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤكد سانت لوسيا مجدداً موقفها الذي مفاده أن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، وتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بين الدول.

ودأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 آذار/مارس 2023]

منذ عام 1992، وبموجب اتخاذ الجمعية العامة القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أدان أعضاء الأمم المتحدة الحصار المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اعتمدت الجمعية العامة، بموافقة عامة تقريبا، القرار 7/77، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات لإلغاء التدابير المذكورة أعلاه أو إبطالها. ويدل التأييد الساحق لهذا القرار على معارضة المجتمع الدولي لاستمرار الحصار وينبغي أن يكون بمثابة تشجيع للولايات المتحدة على التخلي عن سياستها المنهكة والعمل مع شعب كوبا لفتح مسار جديد وبناء وإيجابي للمضي قدماً.

ويكمن في صميم هذه المعارضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف، وهي المساواة في السيادة بين جميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد وعدم التعرض لها، ويتوقع بحق أن تحترم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل منها. وفي ذلك الصدد، ترفض سانت فنسنت وجزر غرينادين الفكرة القائلة بأن أي دولة يمكن أن تفرض تدابير غير قانونية انفرادية على دولة أخرى تؤدي إلى نتائج عكسية ويتحمل شعب الدولة عواقبها.

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن إمكانية أي تقارب بين الولايات المتحدة وكوبا تتوقف على رفع هذا الحصار. وهذه هي الطريقة الوحيدة لهيئة بيئية مؤاتية للحوار يمكن أن تقضي إلى علاقة تعود بالنفع المتبادل على البلدين وتزيد من تعزيز العلاقات والتكامل والدبلوماسية في نصف الكرة الغربي.

ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تتضامن مع كوبا وشعبها وتردد نداءات أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي لا مبرر له، والذي تؤكد أنه يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 أيار/مايو 2023]

تعيد حكومة دولة ساموا المستقلة تأكيد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على وجه الخصوص مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي من المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولذلك، تؤيد ساموا قرار الجمعية العامة 7/77، وهي لم تسنّ ولم تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع ذلك القرار.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 شباط/فبراير 2023]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، ومن ثم فهي تناهض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[6 آذار/مارس 2023]

تؤيد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مرة أخرى تأييدا تاما مضمون قرار الجمعية العامة 7/77، المعتمد في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ومن جديد، تنتهج سان تومي وبرينسيبي سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي وهي ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وما زالت حكومة سان تومي وبرينسيبي ترفض فرض أي قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

ولذلك تدعو سان تومي وبرينسيبي إلى التعجيل برفع الحصار المفروض حاليا على جمهورية كوبا، ونحن نعتقد أن ذلك سيخلف أثرا إيجابيا هائلا على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سان تومي وبرينسيبي دعمها المستمر للقرار السنوي الصادر في الجمعية العامة بشأن هذا البند والتصويت باستمرار لصالح هذا القرار في الجمعية العامة.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]

[8 أيار/مايو 2023]

تقيم المملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولم تطبق المملكة العربية السعودية أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوبا.

وتلتزم المملكة العربية السعودية بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشير إلى التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي وتعيد تأكيد هذا الالتزام.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]

[20 آذار/مارس 2023]

ستواصل السنغال، وفقا لالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الامتثال لأحكام القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن رفع الحصار عن كوبا.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 آذار/مارس 2023]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، تنفذ قرار الجمعية العامة 7/77 تنفيذا كاملا، وهي لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير أو إجراءات من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وقد دأبت جمهورية صربيا على تأييد القرار المذكور في الجمعية العامة والتصويت لصالحه.

وتدعو جمهورية صربيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي بذلك تعبر عن الرغبة التي تحدها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 شباط/فبراير 2023]

تقف حكومة جمهورية سيشيل إلى جانب المجتمع الدولي في تأييد مضمون قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، المعتمد في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

وتؤمن سيشيل بالمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وامتثالاً لهذه المبادئ، تعارض سيشيل فرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها نطاق الحدود الإقليمية وأي أشكال أخرى من التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية غير المبررة.

وعلى هذا النحو، تشدد سيشيل على أهمية حقوق الإنسان والرفاه الاقتصادي لجميع الشعوب وترى التعدي على هذه المبادئ في الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على شعب كوبا. وتؤيد سيشيل الجهود التي يبذلها الجانبان لإنهاء الحصار على كوبا وتداعياته بغية الاندماج الكامل في المجتمع العالمي بصورة أعم. وتؤكد حكومة سيشيل من جديد تضامنها مع حكومة كوبا وشعبها وتؤيد تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 آذار/مارس 2023]

تكرر جمهورية سيراليون تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وكانت جمهورية سيراليون من أوائل بلدان أفريقيا التي تقيم علاقات دبلوماسية مع كوبا منذ عدة عقود. وكانت العلاقات الثنائية بين جمهورية سيراليون وكوبا ودية، كما أحرز التعاون التجاري بين البلدين الصديقين تقدماً كبيراً أيضاً.

وجمهورية سيراليون ملتزمة بتعزيز العلاقات الممتازة بالفعل بين البلدين الشقيقين على الجبهتين الثنائية والمتعددة الأطراف كليهما. وظلت سيراليون ثابتة في دعمها الدائم لجميع القرارات السابقة التي تطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها.

وتؤكد جمهورية سيراليون من جديد دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي لا يزال يؤثر بشكل خطير على سبل كسب الشعب الكوبي لرزقه.

ولذلك، تكرر جمهورية سيراليون تأكيد تأييدها الكامل والصريح لقرار الجمعية العامة 7/77 الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا. وجمهورية سيراليون متفائلة إزاء الجهود التي بُذلت في الماضي لتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. ونحن على ثقة بأنه سيتم البناء على ما أحرز من تقدم.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 شباط/فبراير 2023]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/77. وما انفكت سنغافورة تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتصوت لصالحها منذ عام 1995.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 أيار/مايو 2023]

تدعو جزر سليمان، في إطار تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/77، إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1962، وذلك وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعرب جزر سليمان عن تقديرها للروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعبا، وبما تبديه من قدرة على الصمود والسخاء لكفالة التعليم وتوفير المأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراستهم هناك، وذلك رغم المشقات المفروضة على كوبا.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

انضمت جنوب أفريقيا، باعتمادها قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، إلى 185 من البلدان التي صوتت لصالح القرار مقابل بلدين صوتتا ضده (إسرائيل والولايات المتحدة) وامتناع بلدين عن التصويت (أوكرانيا والبرازيل).

ولا يزال القلق يساور حكومة جنوب أفريقيا إزاء ما يخلفه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا من أثر مدمر على حياة شعب كوبا، لا سيما الفقراء والضعفاء، وعلى سبل عيشه، وفي ظل تنامي أزمته الغذاء والوقود العالميتين. وكان للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة آثار وعواقب واسعة النطاق وهو لا يخنق نمو كوبا فحسب، بل نمو المنطقة بأسرها. ومما يزيد من ترسيخ الحصار قيام الولايات المتحدة بإدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب، وبإنفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.

وتكرر جنوب أفريقيا تأكيد دعواتها الدؤوبة إلى الولايات المتحدة برفع نير الجزاءات الجائر واختيار الحوار البناء مع كوبا، لا زيادة العزلة. وتتضم جنوب أفريقيا إلى الأغلبية المطلقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الدعوة إلى فتح نافذة جديدة من الأمل لكوبا وشعبها. وهناك بعض التطورات المشجعة

المتمثلة في اتخاذ الولايات المتحدة لبعض الخطوات الإيجابية لتخفيف بعض القيود المفروضة على كوبا، ولكن الحصار لا يزال العنصر الرئيسي الذي يحدد العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة.

وتتفق جنوب أفريقيا بشكل تام مع مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ 77 والصين وحركة بلدان عدم الانحياز على أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وغيره من التدابير العقابية قد ألحقت أضراراً لا حصر لها بكوبا. وتتوه جنوب أفريقيا، حكومة وشعباً، بتواضع عميق بالتضحيات التي قدمها الشعب الكوبي الذي جاد بحياته في سبيل الكفاح من أجل تحرير جنوب أفريقيا. وتناصر كوبا حقوق البلدان النامية، ولها حق لا يمكن إنكاره في أن تتطور وتزدهر.

وتشكل الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة عقبات رئيسية تعرقل دخول شركات جنوب أفريقيا في معاملات تجارية مع كوبا. غير أن العلاقات بين جنوب أفريقيا وكوبا لا تزال تشكل نموذجاً ناجحاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولقد جددت جنوب أفريقيا التزامها ببرامج التعاون الثنائي القائمة مع كوبا، وكذلك بالسعي إلى مجالات جديدة للتعاون، كما هو الحال فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية والزراعة والعلم والتكنولوجيا.

ويبقى الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أكبر عقبة تعرقل سعي كوبا إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تسببت الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة بصعوبات اجتماعية - اقتصادية كبرى لكوبا، بما في ذلك حدوث نقص في المواد الأساسية مثل الأغذية والطاقة والأدوية والمستلزمات الأخرى. ولذلك، تثنى جنوب أفريقيا على البلدان التي اتخذت تدابير للتخفيف من الآثار المحددة لقانون هيلمز - بيرتون، وتطلب إلى البلدان التي تمثل أطرافاً ثالثة أن تدعم كوبا وشعبها عن طريق إلغاء القوانين أو الأنظمة المحلية لا تزال تعرقل تنمية كوبا وشعبها، أياً كانت. ويظل الالتزام العالمي بتنفيذ خطة عام 2030 في خطر عندما يمنع الحصار إحدى الدول الأعضاء من المشاركة بشكل عادل في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

وتناشد جنوب أفريقيا المجتمع الدولي مجدداً مضاعفة جهوده للتشجيع على إقامة حوار بناء وشفاف بين كوبا والولايات المتحدة، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال هيكل الأمم المتحدة المناسبة، بغية تحقيق أهداف جميع القرارات التي سبق أن اتخذتها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وضمان أن يحقق شعب كوبا المزيد من التقدم على نحو مستدام.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[3 أيار/مايو 2023]

تعرب جمهورية جنوب السودان من جديد عن قلقها البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

واتساقاً مع آراء غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتمشياً مع قرارات الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Res.1 (XVII) و Assembly/AU/Res.1 (XIX) و Assembly/AU/Res.1 (XXI)، تدعو جمهورية جنوب السودان إلى رفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي منذ أكثر من نصف قرن.

وترى جمهورية جنوب السودان أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو عمل انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

وترى جمهورية جنوب السودان أن هذه التدابير القسرية تضر بالنمو الاقتصادي في كوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وفي هذا الصدد، تدعو جمهورية جنوب السودان إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/77، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية، ضد أي بلد، بما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يقوض سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تصدر سري لانكا أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/77.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اتخاذ القرارات الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، وتبنّت الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 شباط/فبراير 2023]

تظل جمهورية سورينام ملتزمة التزاماً راسخاً بالمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام مبادئ القانون الدولي. وترى سورينام أنه ينبغي دائماً احترام المساواة في السيادة، وحق الأمم في تحقيق التنمية وفقاً للمسار الذي ترسمه لنفسها. والالتزام بهذه المبادئ له أهمية قصوى في الحفاظ على نظام دولي مستقر.

وتلاحظ سورينام أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا منذ عقود طويلة يتعارض مع هذه المبادئ والقواعد ويؤدي إلى نتائج عكسية في العلاقات التجارية. ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار تطبيق الحصار في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على الرغم من دعوة الأمين العام إلى رفع الجزاءات المفروضة على البلدان من أجل ضمان حصولها على الغذاء والإمدادات الطبية الأساسية والدعم الطبي.

وفي ضوء ما تقدم، تدعو سورينام إلى رفع الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، الذي يضر بجميع القطاعات الاقتصادية وقطاع الرعاية الصحية في كوبا، ويحرم الشعب الكوبي من إمكانية استخدام موارد البلد استخداماً كاملاً، ويشكل التحدي الأكبر الوحيد للتنمية الكاملة لكوبا.

وعلاوة على ذلك، فإن أضعف أفراد المجتمع الكوبي، مثل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، هم الذين يعانون من أشد العواقب المترتبة على هذه السياسة.

وتعرب سورينام مرة أخرى عن تضامنها مع كوبا، حكومةً وشعباً، وتسجل أن حكومة جمهورية سورينام لم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير تؤثر على الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لشعب كوبا وحكومتها، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/77.

سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]

[20 آذار/مارس 2023]

كما كان الحال في السنوات الماضية، أيدت سويسرا في عام 2022 قرار الجمعية العامة المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وترى سويسرا أن التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية المتخذة ضد جمهورية كوبا تترتب عليها عواقب سلبية على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وتزيد من صعوباته الاقتصادية. ولهذه الأسباب ينبغي إلغاؤها.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[27 آذار/مارس 2023]

تُجدد الجمهورية العربية السورية التزامها التام بجميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وأخرها قرار الجمعية العامة 7/77.

وتُعبر الجمهورية العربية السورية، الدولة العضو والمؤسس للأمم المتحدة، عن تمسكها والتزامها التام بمضامين الفقرتين 2 و 3 من منطوق قرار الجمعية العامة 7/77، وتعتبر نفسها غير معنية أو مُلزَمة بأي من التدابير الاقتصادية غير الشرعية أحادية الجانب التي تفرضها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الشعب الكوبي من عام 1962 وحتى اليوم. وتؤكد على أن العلاقات بين سورية وكوبا تمثل نموذجاً للتعاون على الصعيد الثنائي على أساس الاحترام المتبادل، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع السعي الدائم لإيجاد مجالات تعاون جديدة تصب في مصلحة شعبي البلدين.

وإن اعتماد الجمعية العامة للقرار القاضى برفع الحصار الأمريكي الجائر للمرة الحادية والثلاثين على التوالي وبأغلبية ساحقة إنما يؤكد مجدداً على أحقية وعدالة هذه القضية ومساندة المجتمع الدولي لها. وإن المطالبة بوقف الحصار المفروض على كوبا في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية المتردية تكتسي أهمية بالغة لما لها من انعكاسات وتبعات على حياة الشعب الكوبي، وضمان حقه في تقرير مصيره، وطموحاته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتُدين الجمهورية العربية السورية السياسات الإقصائية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عدد من الدول النامية، كما تُندد بحصارها القسري المفروض على الشعب الكوبي منذ ما يزيد عن 50 عاماً، وتفعيلها لقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 المعروف أيضاً بقانون

”هيلمز - بيرتون“، وترى أن تطبيق مثل هذه السياسات العدائية تشكل السبب الرئيسي لزيادة معاناة الشعب الكوبي، وتعتبرها انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ناهيك عن تعارضها مع مبادئ حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وتقييدها لحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وإعاقتها تنفيذ أهداف ”خطة التنمية المستدامة لعام 2030“.

وتواصل الولايات المتحدة سياساتها العدائية ضد الشعب الكوبي، حيث يتكبد الاقتصاد الكوبي بشكل يومي خسائر ضخمة بسبب الحصار الأمريكي الجائر عليه، الذي تجاوزت أضراره حاجز التريليون دولار أمريكي، كما يؤثر سلبياً وبشكل مباشر على قطاعات حيوية مرتبطة بالحياة اليومية للكوبيين. فالانقطاع المستمر للكهرباء، وفقدان الأدوية، وصعوبة تأمين المستلزمات الطبية، وشح المواد الأساسية والغذائية، وتقييد استيراد وتبادل البضائع وغيرها ما هي إلا بعض الأمثلة على انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية التي ترتكبها الولايات المتحدة في استمرار فرضها الحصار على كوبا.

وتطالب الجمهورية العربية السورية الولايات المتحدة بالتراجع الفوري عن قيامها، في عام 2020 وبخطوة غير شرعية، باستخدام أداة حرب جديدة ألا وهي تصنيف كوبا على قوائم الدول التي تدعي أنها راعية للإرهاب الدولي، إذ أن بقاء كوبا على تلك القوائم ضاعف من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الكوبي من جهة الانخراط في التجارة الدولية، والقيام بأي عمليات مالية أو مصرفية، وأدى إلى إنهاء العديد من العقود التجارية والاقتصادية والخدمية مع جهات دولية عدة، وتسبب في تفاقم أزمة الديون، وأعاقت حركة البضائع، بالإضافة إلى عواقب لا تحصى على الشعب الكوبي.

وإن الجمهورية العربية السورية، حاليًا حال كوبا وعدد من الدول النامية، لا تزال إلى هذا اليوم هدفاً للعديد من الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي بشكل منفرد غير قانوني وخارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وتطالب كل سوري في حياته اليومية، وتقف في وجه تمتعه بحقوقه، كما تعرقل جهود الحكومة السورية في الاستجابة الإنسانية، واستعادة الأمن، وتحقيق السلام والازدهار.

وتجدد الجمهورية العربية السورية التزامها الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترامها لقواعد القانون الدولي، وتطالب بوضع حد فوري ونهائي لسياسات فرض التدابير القسرية الانفرادية بشكل غير إنساني، وتكرر دعوتها للإدارة الأمريكية للامتثال الفوري ودون شروطٍ لأحكام قرارات الجمعية العامة وآخرها القرار 7/77، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي وغير القانوني الذي تفرضه على كوبا بشكل فوري، وأن تحترم التزاماتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة تجاه شعوب الدول الأعضاء.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 نيسان/أبريل 2023]

تؤكد حكومة جمهورية طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/77 المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

وطاجيكستان، بوصفها جزءاً من المجتمع الدولي، تدعو إلى التقيد بمبادئ القانون الدولي وتؤكد أن حرية كل أمة في تقرير سبل تنميتها حق أساسي لها.

ونعتقد أن القيود الاقتصادية والتجارية والمالية تضر دائما باقتصاد البلد، مما يؤثر على رفاه الناس وازدهارهم، وأن هذه القيود تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة وتخلق عقبات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 نيسان/أبريل 2023]

ما فتئت الحكومة التايلندية الملكية منذ عام 1994 تؤيد باستمرار قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا.

وتعارض تايلند قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي في الواقع إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لذلك البلد، وسبب المعاناة لشعبه.

ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل ولا تزال تايلند تعارض وضع هذه القوانين أو التدابير.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2023]

تلتزم جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتكرر تيمور - ليشتي تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/77، وتؤكد مجددا أنها لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي بشدة استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وتعرب عن تأييدها للرفع الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونعتقد أن فرض التدابير المذكورة سيعرقل قدرة كوبا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بأكثر الطرق فعالية وفي الوقت المناسب، فضلا عن إضعاف قدرتها على تنفيذ سيادة القانون.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]

[8 أيار/مايو 2023]

وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، سعت توغو باستمرار إلى تعزيز احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبالمثل، فإنها تؤيد دون تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكّرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية. وبالتالي، ترفض توغو بشكل

منهجي استخدام التدابير الانفرادية التي تهدف إلى ممارسة الضغط على الدول. ولهذا السبب، لم تقم قط بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو لوائح تحد من سيادة الدول الأخرى أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأفراد الخاضعين لولايتها الإقليمية. ولقد أيدت حكومة توغو باستمرار المبادرات التي اتخذتها الحكومة الكوبية لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وإنهاء الحصار أمر ضروري لأنه سيساعد على تسريع عملية استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وهو الهدف الذي تؤيده جمهورية توغو دون تحفظ. وتأمل توغو بشدة أن تستمر دينامية إزالة التوتر، التي بدأت بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في عام 2015.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

تلتزم مملكة تونغا التزاماً تاماً بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/77 وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

تعتبر حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليين، التي تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مبادئ مقدسة.

وترى حكومة ترينيداد وتوباغو أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية لا تتسق مع المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق والقانون الدولي. ولا تطبق ترينيداد وتوباغو تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد دول أخرى، وفقاً لالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي.

وتجمع بين جمهورية ترينيداد وتوباغو وكوبا علاقات ودية ومثمرة منذ سنوات عديدة. ويشكل الطابع الاقتصادي أحد الأبعاد الهامة لهذا التعاون الذي ابتدأ في عام 1972، عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية. وما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد بثبات الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز الحوار البناء من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يشكل عقبة رئيسية تعترض تحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد.

وقد رحبت ترينيداد وتوباغو بالحوار المباشر والصريح التي شاركت فيه كوبا بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتكرر ترينيداد وتوباغو تأكيد تأييدها لإلغاء هذه التدابير وتهيب بالأطراف المعنية أن تعمل، بحسن نية، من أجل بناء علاقة ثنائية رصينة ومفتوحة، على أساس من الاحترام المتبادل والتساوي في السيادة. وتؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً موقفها بأن تحقيق هذه العلاقة بالكامل سيظل بعيد المنال ما لم يُرفع الحصار. ويجب أن يشكل هذا الهدف البالغ الأهمية أولوية بالنسبة لكلا البلدين حكومتاً وشعباً. ولذلك تجدد ترينيداد وتوباغو بقوة دعوتها القائمة منذ زمن طويل إلى إعادة دمج كوبا دمجاً كاملاً في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بشكل جائر على هذه الدولة ذات السيادة.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[10 أيار/مايو 2023]

تؤكد تونس مجدداً تمسكها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا السياق، أيدت تونس القرار 7/77 وجميع القرارات السابقة للجمعية العامة الداعية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

ولا تطبق تونس أي قوانين أو تدابير انفرادية ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية. وهي لم تسنّ ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين البلدين.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 آذار/مارس 2023]

لا توجد في جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/77. وتعرّب تركيا عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للشعب وفي حرية التجارة بين الدول.

وتؤكد تركيا من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

تركمانيستان

[الأصل: بالروسية]

[15 شباط/فبراير 2023]

تدعم تركمانيستان اتخاذ قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

فالحصار المفروض بشكل انفرادي على جمهورية كوبا يعيق تنمية الاقتصاد الكوبي ويؤدي إلى نشوء مصاعب تعرقل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتعيد تركمانستان تأكيد أهمية مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي مبادئ مكرسة أيضاً في العديد من الصكوك القانونية الدولية. وتعتقد حكومة تركمانستان أنه ينبغي حل المسائل بين الأطراف من خلال الحوار البناء بوصفه آلية تعزز السلام.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع فرادى الدول من فرض جزاءات اقتصادية وتدابير قسرية انفرادية على بلدان مستقلة أخرى، بما في ذلك كوبا.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 نيسان/أبريل 2023]

تؤكد حكومة توفالو بقوة موقفها بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد المفروض على كوبا يتناقض مع الأهداف الأساسية المتمثلة في تعزيز الحوار المفتوح والتعاون وتعزيز المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل هذه المبادئ التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين جميع الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية.

وتؤثر الممارسات التجارية المتحيزة الناجمة عن هذا الحصار تأثيراً مستمراً وسلبيًا على مستويات معيشة الشعب الكوبي وحقوق الإنسان الواجبة له. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الممارسات تعيق الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتزامها بذلك، مما يؤثر على التقدم والتنمية الشاملين للدولة.

وتعلن حكومة توفالو بفخر أنها لم تسن أو تنفذ أي تشريعات أو تدابير تستهدف كوبا أو تؤثر سلباً عليها. وعلاوة على ذلك، تؤيد توفالو تأييداً تاماً إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويتفق هذا التأييد مع المطلب الثابت الذي لا يتزعزع الذي تقدمت به أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويرفع الحصار، ستمتكن جمهورية كوبا من زيادة تعزيز وتوسيع نطاق تآزرها وتعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو. ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم إسهاماً كبيراً في النمو والتنمية المتبادلين بين الدول الجزرية النامية، مما يعزز المزيد من التفاهم والشراكة بين الدول.

ولذلك، تشدد حكومة توفالو على أهمية إصلاح وإعادة بناء العلاقة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا. وإن اتخاذ هذه الخطوة الجديرة بالثناء يتفق مع الميثاق ويشكل تمسكاً بمبادئ السيادة والمساواة بين جميع الدول والشعوب. وسيسهم تحسن العلاقات في نهاية المطاف في جعل المجتمع العالمي أكثر استقراراً وازدهاراً.

وأخيراً، تود حكومة توفالو أن تعرب عن خالص امتنانها لكوبا لما تقدمه بسخاء من منح دراسية لطلاب الطب التوفاليين. فهذا الدعم التعليمي يسهم إسهاماً كبيراً في تطوير نظام الرعاية الصحية في توفالو وتحسين الرفاه العام لمواطنيها.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 آذار/مارس 2023]

لدى أوغندا علاقات ثنائية ودية وروابط دبلوماسية وثيقة مع شعب كوبا وحكومتها، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وانطلاقا من روح الصداقة والتعاون والتضامن مع شعب كوبا، تشعر أوغندا بالقلق من الأثر السلبي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود والذي يتجاوز حدودها الإقليمية، والذي تسبب في مصاعب اقتصادية كبيرة للبلد.

وفي حين تسعى جميع الاقتصادات إلى التعافي في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يحد من الانتعاش السريع للاقتصاد الكوبي، مما يزيد من تأخير تنمية ورفاه الشعب الكوبي.

وفي ذلك الصدد، تشيد أوغندا بقدرة شعب كوبا على الصمود وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ترفع دون شروط الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، مشيا مع الطلب الذي تقدمت به الأغلبية الواضحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة 7/77، الذي اعتمد بأغلبية 185 صوتا.

فدولة الإمارات العربية المتحدة تتصرف وفقا لالتزاماتها بموجب مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتشدد على أنه ينبغي لجميع الدول أن تتمتع بكامل الحرية في التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية وفقا للقانون الدولي. ولذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا. وعلاوة على ذلك، لا تسمح الإمارات العربية المتحدة بتطبيق هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 آذار/مارس 2023]

تدعو المملكة المتحدة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. ونرى أن الحصار ضار ويؤدي إلى نتائج عكسية. ورغم أن الحصار ليس سبب جميع المشاكل التي تواجهها كوبا، فإنه يؤثر سلبا على مستويات المعيشة للشعب الكوبي ويعوق التنمية السياسية والاقتصادية للبلد.

وعلى وجه الخصوص، يخلف الحصار، من خلال القيود التي يفرضها على التحويلات المالية والسياحة والسفر من الولايات المتحدة وإليها، أثرا سلبيا في القطاع الخاص الناشئ في كوبا، الذي يشكل تطويره عاملا مهما للآفاق الاقتصادية للجزيرة. وتحد القيود المفروضة على سفر المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة وعلى سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا من احتكاك الشعب الكوبي بمواطني الولايات المتحدة ومن تلاقح القيم والأفكار والتفاهم الاجتماعي والثقافي.

وتؤدي آثار الحصار المتجاوزة للحدود الإقليمية، ولا سيما تفعيل البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، إلى منع الشركات الأجنبية، بما فيها الشركات البريطانية، من الاضطلاع بأعمال تجارية مشروعة وقانونية في كوبا وتقيد قدرتها على ذلك. وترى المملكة المتحدة أن الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية المترتبة على البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون تتعارض مع القانون الدولي، وأنها ستواصل الدفاع بشدة عن حق الشركات البريطانية في التجارة مع كوبا والاستثمار فيها. وبغية حماية مصلحة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في المملكة المتحدة من الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية المترتبة على تشريع هيلمز - بيرتون، أصدرت المملكة المتحدة تشريعا مانعا يحظر الامتثال لقانون هيلمز - بيرتون ويتضمن أحكاما تنص على رفع دعاوى مضادة أمام محاكم المملكة المتحدة ضد المدعين من الولايات المتحدة.

وتشاطر المملكة المتحدة ما لدى العديد من شركائنا من شواغل خطيرة إزاء القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من حقوق الإنسان في كوبا. وسنواصل إثارة تلك الشواغل بصورة مباشرة مع حكومة كوبا وبشكل علني. وترى المملكة المتحدة أن الحوار والتفاعل مع كوبا والشعب الكوبي هما أفضل السبل لتشجيع التقدم في كوبا وزيادة الاحترام لحقوق الإنسان بجميع أنواعها. ونرى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يزيد من صعوبة تحقيق إصلاحات اقتصادية تخدم المصالح الفضلى للشعب الكوبي.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 شباط/فبراير 2023]

تعرب حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، مرة أخرى، عن تضامنها مع الدول الأعضاء التي تشاطرها الرأي للتديد بتطبيق التدابير التجارية الانفرادية ضد كوبا، التي تطال آثارها التي تتجاوز نطاق الولاية الإقليمية شعوب واقتصادات الدول الأخرى، ومن بينها تنزانيا. وترى تنزانيا أن هذه التدابير الانفرادية تتعارض مع روح تعددية الأطراف وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد تنزانيا قرار الجمعية العامة 7/77 وتضم صوتها إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى رفع هذا الحصار الجائر حتى يتسنى لشعب كوبا أن يتمتع بكامل إمكانات اقتصاده.

وتنزانيا واثقة بأن هناك مجالا للمناقشة بين الطرفين.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[1 شباط/فبراير 2023]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ولا سيما الفقرة 4 منه، ما فتئت أوروغواي تلتزم وتتقيد بشكل صارم بمبادئ القانون الدولي وجميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء على ذلك، فإن أوروغواي لم تسن أو تطبق أي أحكام تؤثر في المساواة في السيادة أو في قرارات الدول الأخرى، وهي تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتدين أوروغواي بشدة أية نظرية تدعم أو تبرر تطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الحدود الإقليمية، باستثناء وحيد هو ما يندرج منها في إطار القانون الدولي، لاسيما فيما يتعلق بالولاية القضائية الحمائية والولاية القضائية العالمية.

ويرفض بلدنا أية آلية مباشرة أو غير مباشرة تشكل عملا انفراديا من جانب إحدى الدول لفرض جزاءات على القرارات السيادية التي تتخذها دولة أخرى في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غير ذلك من المجالات.

وبالتالي، تؤمن أوروغواي أن الجزاءات المفروضة على كوبا والقوانين المتجاوزة للحدود الإقليمية التي سنت ضدها لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، وإنما تلحق أيضا أضرارا بالتنمية الاقتصادية في كوبا، وتمثل شكلا من أشكال الحرمان من الحق في التنمية، وتلحق أضرارا لا حصر لها بكرامة الشعب الكوبي وسيادته.

أوزبكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 شباط/فبراير 2023]

تؤيد جمهورية أوزبكستان قرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتعيد تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وتمتثل أوزبكستان امتثالا تاما لأحكام القرار ولم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجته.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 أيار/مايو 2023]

تؤكد حكومة فانواتو من جديد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تناقض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، لم تسنّ فانواتو ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية فانواتو وجمهورية كوبا.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[27 آذار/مارس 2023]

تعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية ميثاق الأمم المتحدة قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي تنظم العلاقات بين الدول وتكفل انتشار العلاقات السلمية. ولا يحق لأي دولة فرض أي نوع من التدابير لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. واستنادا إلى هذه الفكرة المركزية، وامتثالا للمبادئ والقيم المعرب عنها في دستورها، من قبيل قيم الإنسانية والتعاون والتضامن بين الشعوب والنزعة السلمية الراسخة التي تسترشد بالاحترام غير المشروط لمعايير ومبادئ القانون الدولي، ترفض فنزويلا، مرة أخرى، تطبيق التدابير الانفرادية لأغراض تتجاوز الحدود الإقليمية وتنتهك حقوق السيادة والاستقلال السياسي للدول وحقوق الإنسان.

ولقد انقضى 61 عاما على بدء نفاذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا، والذي ينتهك عمدا وبشكل منهجي حقوق الإنسان لأكثر من 11 مليون كوبي والذي يمثل اليوم العقبة الرئيسية أمام أعمال حقهم غير القابل للتصرف في التنمية، وما فتئت الجمعية العامة للأمم المتحدة - وهي الجهاز الأكثر تمثيلا في منظمنا - تدعو إلى إلغائه منذ أكثر من 30 عاما متتاليا.

والتدابير غير القانونية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوبا عفا عليها الزمن وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك القانونية الدولية وتتعارض أيضا مع حرية التجارة والملاحة وتنتهك قواعد النظام التجاري الدولي.

وتعيد فنزويلا تأكيد إدانتها تطبيق أحكام قانوني توريثشيلي وهيلمز - بيرتون التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية والتي تسببت في إلحاق أضرار إضافية فادحة باقتصاد جمهورية كوبا، في سياق علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الثالثة ومع الكيانات الفرعية التابعة لشركات الولايات المتحدة.

وأدت سياسة المواجهة التي جرى الترويج لها وتطبيقها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الإضرار برفاه هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انتهكت حقوق الإنسان المكفولة له من جراء تطبيق هذه التدابير غير القانونية.

ونتيجة للحصار غير القانوني المفروض على جمهورية كوبا منذ أكثر من ستة عقود، عانى البلد من أضرار تجاوزت قيمتها 154 217,3 مليون دولار بالأسعار الجارية، وهذا ما يدل على الآثار الضارة الناجم عن استمرار الحصار بلا هوادة.

وحتى في خضم أسوأ جائحة حدثت في العقود الأخيرة، وبالرغم من النداءات التي وجهتها السلطات والمنظمات والحكومات في جميع أنحاء العالم لرفع هذه التدابير وتعليق العمل بها، كثّفت الولايات المتحدة الأمريكية حصارها على جمهورية كوبا، الأمر الذي أسفر عن عرقلة الاستجابة لحالة الطوارئ وجعل الحصار أكثر ضرراً ولإنسانية.

وأيدت فنزويلا القرارات المتعلقة بهذا الموضوع التي اعتمدها أغلبية ساحقة واستثنائية في الجمعية العامة منذ عام 1991. وتحث حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة الأمريكية على الامتثال الفوري لقرارات الجمعية العامة 19/47 و 16/48 و 9/49 و 10/50 و 17/51 و 10/52 و 4/53 و 21/54 و 20/55 و 9/56 و 11/57 و 7/58 و 11/59 و 12/60 و 11/61 و 3/62 و 7/63 و 6/64 و 6/65 و 6/66 و 4/67 و 8/68 و 5/69 و 5/70 و 5/71 و 4/72 و 8/73 و 7/74 و 7/75 و 289/75 و 7/77، التي سجلت لحظات اتخاذها أرقاما قياسية غير مسبوقه من حيث الأصوات المؤيدة في الأمم المتحدة.

وأصدرت فنزويلا وأيدت إعلانات في منتديات دولية أخرى تشجب هذه الأعمال التي هي بحكم تعريفها عدائية وبالتالي تقوض التعايش السلمي بين الأمم والقانون الدولي.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية أيضا الإعلانات المتكررة التي أصدرتها عدة جهات منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة لرابطة الدول الكاريبية، والتي تنبذ تطبيق تدابير انفرادية لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها منافية للحوار والتعاون، وهي تعبيرات حقيقية عن تعددية الأطراف الشاملة للجميع والشفافة التي دأبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تجاهلها.

وتود فنزويلا أن تبرز الدعم الإقليمي لقرارات الجمعية العامة بشأن هذه القضية على النحو المعبر عنه في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثاني والعشرين لرؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - المعاهدة التجارية للشعوب، المعقود في هافانا في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي يطالب فيه رؤساء دول وحكومات التحالف بأن تغيّر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سياستها العدائية تجاه جمهورية كوبا من خلال رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي فورا ودون شروط ووقف الأعمال التخريبية وغير القانونية والسرية التي تنتهك السيادة وحق الشعوب في تقرير المصير.

ويرد نداء مماثل في الإعلان الخاص الصادر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، الذي أقره رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 24 كانون الثاني/يناير 2023 في بوينس آيرس، والذي يعيدون فيه تأكيد رفضهم التدابير الاقتصادية القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك جميع الإجراءات الانفرادية المتخذة ضد البلدان ذات السيادة التي تؤثر في رفاهية شعوبها وتهدف إلى حرمانها من ممارسة حقها في أن تقرر، بمحض إرادتها، نظمها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، ويحثون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء الحصار المفروض على كوبا كما يحثون كونغرس الولايات المتحدة على تأييد هذه الخطوة.

والتدابير الانفرادية وأشكال الحصار المفروضة بما يخالف القانون الدولي إنما تؤثر في المجتمع الدولي بأسره بسبب تداعياتها التي تتجاوز الحدود الإقليمية ولأنها تنتهك بشكل صارخ السيادة السياسية، والسلامة الإقليمية، والمساواة القانونية بين الدول، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وتعددية الأطراف، والمبادئ والأسس التي بني عليها النظام الدولي القائم على القواعد بغرض كفالة التعايش السلمي بين الدول. ويجب على المجتمع الدولي ألا يوقف ما يبذله من جهود للمطالبة بوضع حد لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى تقييد الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقاً لحق تقرير المصير، نظمها السياسية والاجتماعية بما يتماشى مع ظروف وخصوصيات بلدان كل منها.

وتدين جمهورية فنزويلا البوليفارية استمرار هذا التدبير غير القانوني الذي عفا عليه الزمن ويكتسي طابعاً إجرامياً وغير إنساني، وتؤكد على أن هذه الإجراءات لا تعزز الحوار والتعاون اللذين ينبغي أن يسودا في العلاقات الدولية فيما بين البلدان المستقلة ذات السيادة، تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومع قرار الجمعية العامة 2625 (د-25) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الذي اعتُمد في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، إذ تشجب التدابير الإجرامية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا، تواصل الامتثال لقرار الجمعية العامة 7/77 انطلاقاً من التزامها المستمر بالقانون الدولي، الذي تكرر فنزويلا على أساسه تأكيدها للولايات المتحدة الأمريكية بأنه يجب عليها وضع حد لجميع التدابير التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك التطبيق الإجرامي لأشكال الحصار وسائر التدابير التعسفية والانفرادية، ويجب عليها الامتثال للقرارات الـ 30 التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي والقاسي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا بشكل غير قانوني منذ أكثر من 60 عاماً، متسبباً في إلحاق الضرر بالشعب الكوبي، وملحقاً الضرر كذلك، نظراً لآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، بجميع الدول التي تقيم علاقات اقتصادية ومالية وتجارية مع كوبا.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[8 آذار/مارس 2023]

دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء العمل بسياساتها وقوانينها المتعلقة بالخطر والحصار المفروضين على جمهورية كوبا في المجالات الاقتصادية والتجاري والمالي، وآخر تلك القرارات هو القرار 7/77 الذي اتخذ في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بأغلبية 185 صوتاً.

وتشكل سياسة الحصار التي تطبقها الولايات المتحدة على كوبا انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وتتعارض مع الرغبة المشتركة للدول في إقامة علاقات دولية متكافئة، بصرف النظر عن النظم السياسية واستناداً إلى احترام حق كل دولة في اختيار مسار التنمية الخاص بها.

وتشعر فيبيت نام بالقلق إزاء الأضرار الهائلة التي ألحقها الحظر والحصار اللذان تفرضهما الولايات المتحدة على جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي، الأمر الذي تسبب في تكبيد أجيال من الشعب الكوبي مشقة تفوق الوصف على مدى عقود. ونحن نشاطر الرأي القائل بأن هذا النظام الجائر والمطوّل من العقوبات الأحادية الجانب يشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويتعارض مع الرغبة المشتركة للدول في إقامة علاقات دولية متكافئة، بصرف النظر عن النظام السياسي واستناداً إلى احترام حق كل دولة في اختيار مسار التنمية الخاص بها.

وتؤكد فيبيت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتؤمن بأن الأمم المتحدة ستتخذ قريباً مبادرات وتدابير عملية للإسراع في تنفيذ القرارات المتخذة من أجل الإنهاء الفوري للحظر والحصار المفروضين على كوبا.

وترى فيبيت نام أنه ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا مواصلة الحوار والمبادرات من أجل تعزيز العلاقة بين البلدين، بروح من التفاهم، وعلى أساس احترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للأخرى. وتدعو فيبيت نام الولايات المتحدة أيضاً إلى أن تنهي بشكل عاجل وكامل الحظر والحصار المفروضين على كوبا. فمن شأن ذلك أن يأتي بمنافع متبادلة لشعبي كوبا والولايات المتحدة، ويسهم بشكل كبير في صون السلام والاستقرار، فضلاً عن تعزيز التعاون في الأمريكتين والعالم.

ومرة أخرى، تعيد فيبيت نام تأكيد صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها مع الشعب الكوبي الصديق، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع سائر شعوب العالم المحبة للسلام والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز الآثار الناجمة عن سياسة الحظر والحصار غير المشروعة المذكورة أعلاه. ففي عام 2022، قدمت فيبيت نام الدعم، بما في ذلك 500 000 دولار و 5 000 طن من الرز وعددٌ من بنود المعدات، بهدف مساعدة كوبا في جهودها المبذولة لمعالجة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، ومنها الحادث الذي وقع لمنشأة صناعية في ماتانزاس.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 آذار/مارس 2023]

تؤكد حكومة الجمهورية اليمنية مجدداً إيمانها القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالسيادة الوطنية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والتعايش، وتسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتؤيد الجمهورية اليمنية الجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد وسائل كفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/77 الذي يرمي إلى قيام المجتمع الدولي باعتماد تدابير فعالة لوضع حد لاستخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية وسيلة لممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي ضد البلدان النامية.

وتتمتع الجمهورية اليمنية، على مدى أكثر من أربعة عقود، بعلاقات دبلوماسية ممتازة مع جمهورية كوبا على المستويات الاقتصادية والاجتماعي والثقافي. وقد سعى اليمن دون توقف إلى تطوير تلك العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين. فقد أبرم عدداً من اتفاقات التعاون الثنائي مع

جمهورية كوبا الشقيقة على المستويات الدبلوماسية والاقتصادي والثقافي والطبي. ونتيجة لذلك، جمع بينهما تعاون نشط في عدد من المجالات.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[8 حزيران/يونيه 2023]

تؤكد جمهورية زامبيا من جديد تأييدها للقرار 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتعارض حكومة زامبيا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا. وتعني الجزاءات المفروضة منذ سنوات عديدة أن معاناة غير قانونية وغير عادلة تُلحق بدولة من قبل دولة أخرى من خلال التدابير القسرية الانفرادية التي تتسبب في آثار تضر بإحراز التقدم الإنمائي في كوبا.

ومن المؤسف أيضا أنه بدلا من تخفيف الجزاءات، هناك ما يدل على تشديدها.

ولذلك، تواصل زامبيا الإعراب عن تضامنها مع الشعب الكوبي، وتدعو الولايات المتحدة وجميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن سنّ أو تطبيق قوانين أو تدابير تتعارض مع التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يؤكد من جديد، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

زيمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[10 أيار/مايو 2023]

تؤكد زيمبابوي مجددا تضامنها مع كوبا وشعبها اللذين ما فتئا يقاومان منذ أكثر من نصف قرن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليهما. وقد أكدت الجمعية العامة باعتمادها بشبه الإجماع القرار 7/77 المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، من جديد دعم المجتمع الدولي لهذه القضية. وتعتبر زيمبابوي الحصار المفروض على كوبا خرقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض زيمبابوي رفضا تاما مرة أخرى فرض قوانين وقرارات خارج حدود الولاية الإقليمية وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية التي تعوق أعمال حقوق الإنسان وتمنع تحقيق رفاهية الشعوب وازدهارها. وتنتهز زيمبابوي هذه الفرصة أيضا لتؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى أن يُرفع، دون قيد أو شرط، هذا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي يشكل عقبة كأداء أمام طموحات الشعب الكوبي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الأضرار والمعاناة الهائلين اللذين يسببهما للشعب الكوبي.

وعلاوة على ذلك، ترى زيمبابوي أنه إذا استمرت الجزاءات الاقتصادية، سيكون من المستحيل على كوبا أن تسلك الطريق نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 أيار/مايو 2023]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا. بل على العكس من ذلك، يتبع الكرسي الرسولي سياسة ثابتة تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وقد دعا الكرسي الرسولي باستمرار، ولا يزال يدعو، إلى توطيد علاقات ذات منفعة متبادلة بين كوبا والمجتمع الدولي بأسره بمدّ الجسور، وبزيادة مشاركة المجتمع المدني الهادفة، وباستحداث سبل جديدة للحوار وتعزيز القائم منها بالفعل.

وفي هذا السياق، يأمل الكرسي الرسولي أن يشهد في أقرب وقت ممكن إنهاء الحصار الذي كانت له عواقب إنسانية طوال عقود من الزمن، لا سيما على الأشخاص الأكثر استبعادا في كوبا، والذي تسبب في عزلة كوبا اقتصاديا.

ويعتقد الكرسي الرسولي أن إنهاء الحصار سيسهم في مزيد من الوثام والعلاقات الأخوية بين شعبي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك يحث الكرسي الرسولي كلا من كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على المثابرة في متابعة عملية تطبيع العلاقات بينهما، ويشجع زعماءهما السياسيين على الاضطلاع بمسؤوليتهم في قيادة هذه العملية.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

[3 أيار/مايو 2023]

تعرب دولة فلسطين عن تضامنها الثابت مع جمهورية كوبا ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تفرضه عليها، وهي تضم صوتها إلى الغالبية العظمى من الدول في الدعوة إلى إنهاء فوري لهذا الحصار الجائر الذي طال أمده والذي تسبب بالكثير من الخسائر والكره لكوبا وللشعب الكوبي.

ودولة فلسطين - التي لا تزال تعاني من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية والبيئية الواسعة النطاق الناجمة عن الاحتلال الاستعماري غير القانوني القائم منذ 56 عاما، بالإضافة إلى الحصار اللإنساني الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة منذ 16 عاما، في انتهاك جسيم للقانون الدولي والذي تترتب عليه بالنسبة لشعبنا ولجميع أطراف مجتمعنا عواقب وخيمة - تؤكد من جديد معارضتها الشديدة للحصار العقابي والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا. ونؤكد من جديد تأييدنا الصريح للنداءات العالمية والجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء هذا الحصار، الذي لا يزال يؤثر تأثيرا ضارا على كوبا ويقوض حقوق الشعب الكوبي، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي التنمية.

ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة فلسطين من جديد موقفها المبدئي الداعم لقرار الجمعية العامة 7/77 وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما تؤكد في هذا الصدد تمسكها بالمواقف ذات الصلة التي أكدتها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، من بين جهات أخرى، والتي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وندعو إلى حشد الجهود الجادة من أجل تنفيذ القرار 7/77 تنفيذا تاما، بما يتسق مع القانون الدولي ومع احترام سيادة الدول واستقلالها وحرية التجارة والملاحة، وبما يهدف إلى التمسك بهذه الركائز.

ونأسف لما حدث من عكس مسار التطورات الإيجابية التي حصلت في السنوات الأخيرة، ولاستمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، في غياب إجراء حوار سياسي ذي مصداقية وبحسن نية، وهو حوار ضروري للمضي في اتخاذ خطوات حاسمة من أجل وضع نهاية سريعة للحصار. ولذلك، فإننا نضم صوتنا مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في دعوته إلى رفع هذا الحصار حتى تتمكن كوبا من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي الطبيعي دون عراقيل، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة التي هي حق تحتاج إليه كوبا وجميع الدول من أجل تعزيز الرخاء وضمان الاستقرار لشعوبها وبلدانها، وهي أهداف أصبحت أكثر إلحاحا في ضوء تزايد عدم الاستقرار والهشاشة اللذين تعاني منهما جميع الدول نتيجة للصدمة العالمية المتكاثرة، مثل التأثير المستمر لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والاضطرابات الاقتصادية الدولية، وتزايد انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، بالإضافة إلى النزاعات التي طال أمدها والنزاعات الناشئة وغيرها من التحديات والأزمات.

ودولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتتمسك بها تمسكا تاما، تؤكد أنها لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/77. وعلاوة على ذلك، فإن دولة فلسطين، التي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، مستمرة في التضامن مع كوبا حكومة وشعباً والعمل على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعاونها وعلاقاتها الودية مع جمهورية كوبا وشعبها.

ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

يشير أحدث تقرير مقدم من حكومة كوبا، وهو التقرير الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس 2021 إلى شباط/فبراير 2022، إلى أن الحصار كلف البلد 3,807 بلايين دولار في تلك الفترة، وهو ما يزيد بنسبة 49 في المائة عن أرقام فترة الأشهر السبعة السابقة، أي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021. وهذا يكافئ خسارة شهرية قدرها 543,7 مليون دولار، أو 18 مليون دولار في اليوم. فإذا افترض استمرار هذا المعدل طيلة عام 2022، يكون الحصار قد كلف كوبا 6,542 بلايين دولار، أو ما يزيد بقليل عن 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 75 في المائة من مجموع حجم الصادرات المقدر لذلك العام.

ويلحق الحصار ضررا مباشرا بالاقتصاد الكوبي بسبب الطابع الشامل لتدابيره، وهو يحرم البلد في الوقت نفسه من إيرادات القطع الأجنبي التي لا غنى عنها لشراء الإمدادات والمعدات وقطع الغيار

والتكنولوجيات والبرامجيات وغير ذلك من المدخلات التي لا غنى عنها لتشغيل آلة الإنتاج في البلد. وبصفة عامة، فإن الحصار يحرم البلد من فرص الحصول على التمويل الخارجي؛ وليس باستطاعة كوبا الاستفادة من أسواق رأس المال الدولية بسبب المخاطر القطرية المرتبطة بها. كما أنه ليس باستطاعتها الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية الرئيسية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)، وبالتالي لا يمكنها الحصول على التمويل الميسر لأغراض التنمية أو قروض الملاذ الأخير، كما لا يمكنها الاستفادة من مبادرات تخفيف عبء الديون أو برامج المساعدة التقنية التي توفرها هذه المؤسسات. وقد أُجبر الحصار هذه الجزيرة الكاريبية على الاعتماد بشكل كبير على إيرادات القطع الأجنبي الجارية، مما يتركها عرضة للتأثر الشديد بالصدمات الخارجية ويترجح أمامها موقفات شديدة تعترض تمويل التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومع مقدم إدارة الرئيس ترامب في الولايات المتحدة (الفترة 2017-2021)، جرى تشديد الحصار، مما تسبب في مزيد من إضعاف الأداء الاقتصادي لكوبا⁽³⁾. وكرد فعل، اعتمدت حكومة كوبا سياسة إنفاق توسعية⁽⁴⁾، وهذه سياسة غير مستدامة نظرا لخصائص الاقتصاد الكوبي والصعوبات الداخلية التي يواجهها. وكان عجز المالية العامة الكبير سببا رئيسيا للتضخم في كوبا في السنوات الأخيرة.

وفي أيار/مايو 2022، أعلن الرئيس بايدن إنهاء بعض من التدابير العديدة التي كانت تطبق في إطار الحصار إبان فترة إدارة ترامب. فبات يؤذن بتسيير الرحلات الجوية المنتظمة والمستأجرة من الولايات المتحدة إلى المقاطعات الكوبية (وليس إلى العاصمة فقط)؛ وُزِعَ القيد المفروض على إرسال التحويلات المالية إلى الأقارب؛ وبات مسموحا بتحويل الأموال في صورة تبرعات إلى أشخاص كوبيين. وتم تخفيف الشروط المطبقة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا بموجب اتفاقات معينة. بيد أن التدابير لا تجيز القيام برحلات لغرض السياحة أو برحلات تعليمية فردية في إطار التواصل بين الشعبين، وهذا قيد مؤثر يُشترط في إطاره أن يكون السفر جماعيا وبرعاية وإشراف منظمة تابعة للولايات المتحدة وتحت مسؤوليتها القانونية. وصحيح أن هذه التدابير هي خطوات إيجابية في الاتجاه الصحيح، ولكن نطاقها محدود للغاية.

وعلاوة على ذلك، لم يرفع الرئيس بايدن كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب التي هي مدرجة فيها منذ 12 كانون الثاني/يناير 2021. ويتسبب هذا الإدراج في إعاقة شديدة لمشاركة الجزيرة الكاريبية في التجارة الدولية والعمليات المالية الدولية، ويشكل عائقا رئيسيا أمام اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يزيد إلى حد كبير من المخاطر المرتبطة بالبلاد.

كما أن تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب يؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية الأخرى للحصار. وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من المصارف بتعليق عملياته في البلد، بما في ذلك عمليات تحويل الأموال لشراء الأغذية والأدوية وقطع الغيار والسلع اللازمة للسكان. وقد زاد هذا من صعوبة التعامل مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، مع ما ترتب على ذلك من تأثير على تمتع جميع الكوبيين بالحق في الغذاء والصحة.

(3) أحدثت الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على حلفاء كوبا (جمهورية فنزويلا البوليفارية والاتحاد الروسي والصين ونيكاراغوا) أثارا سلبية على اقتصاد البلد الكاريبي أيضا.

(4) Pavel Vidal, "El impacto económico de las sanciones estadounidenses a Cuba, 1994-2020", (4) Documento de Trabajo, No. 1/2022, Real Instituto Elcano, 2022.

وعاما بعد عام، تضيف الولايات المتحدة شركات ومصارف كوبية إلى قائمة الكيانات التي تقيّد حكومتها التعامل معها. فعلى سبيل المثال، أدرج الكيان المالي Financiera Cimex S.A. (أو Fincimex) وشركة الخدمات الدولية الأمريكية (AIS) الفرعية التابعة له في تلك القائمة منذ عام 2020، مما أدى فعليا إلى اختفاء القنوات الرسمية الرئيسية لتحويل الأموال.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2021 وشباط/فبراير 2022، كان هناك ما مجموعه 642 حالة لمصارف أجنبية ترفض تقديم الخدمات للبلد كنتيجة مباشرة للحصار. وشمل هذا إغلاق الحسابات المصرفية وفسخ العقود المصرفية، ورفض تنفيذ المعاملات، والامتناع عن فتح الحسابات، وإلغاء مفاتيح تبادل المعلومات المالية عبر نظام جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويتف).

في ذروة الجائحة في عام 2021، أعاققت هذه السياسة إيصال الهبات؛ وتوريد الاسطوانات وقطع الغيار وغير ذلك من المكونات اللازمة لتأمين إمدادات الأكسجين الطبي؛ وشراء ونقل المواد التي لا غنى عنها للوقاية من كوفيد-19 وتشخيصه وعلاجه، وكذلك لدراسة وإنتاج وتقييم اللقاحات المرشحة للاستخدام واللقاحات الكوبية ضد الفيروس.

ولا تزال الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على الشركات الخاصة العاملة في كوبا مستمرة بلا هوادة. فعلى سبيل المثال، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية جزاءات على منصة استضافة النزلاء الإلكترونية Airbnb وفرض عليها دفع غرامة قدرها 91 172 دولارا لقبولها مدفوعات من أشخاص يحملون جنسية الولايات المتحدة سافروا إلى كوبا مع أنهم غير مدرجين في الفئات المأذون لها بذلك من قبل حكومة الولايات المتحدة.

ولم تعلق إدارة بايدن تنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 (قانون هيلمز - بيرتون)، الذي تم تفعيله لأول مرة⁽⁵⁾ إبان فترة إدارة الرئيس ترامب. وينص الباب الثالث على إجراءات قانونية يتم تحريكها في محاكم الولايات المتحدة ضد الشركات أو الأشخاص الذين يستخدمون بأي شكل من الأشكال ممتلكات تم تأمينها في عام 1959، باعتبار ذلك حقا قانونيا للأشخاص الذين يدعون أنهم كانوا أصحاب هذه الممتلكات أو لذريتهم. وبالتالي فإنه ينشئ حقا مقترضا لاتخاذ إجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة في شكل انتصاف مدني يترتب عليه دفع تعويضات مالية⁽⁶⁾. وفي هذا الإطار، صدر في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2022 أمرٌ عن قاض فيدرالي في الدائرة الجنوبية بولاية فلوريدا يفرض على أربعة خطوط عبارات بحرية يوجد مقرها في تلك الولاية وكانت تشغّل رحلات إلى كوبا دفع أكثر من 400 مليون دولار نظير الأضرار المفترضة للشركة الأمريكية التي كانت مستحوذة على امتياز تشغيل أرصفة ميناء هافانا قبل انتصار الثورة⁽⁷⁾. ويتسبب استمرار إنفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز -

(5) مع أن قانون هيلمز - بيرتون ساري المفعول منذ عام 1996، تم تعليق الباب الثالث منه من جانب جميع الرؤساء منذ توقيع الرئيس كلينتون على القانون، حتى تم تفعيله في عام 2019 على يد الرئيس السابق ترامب.

(6) Jorge Luis Silva González and Lisett Daymaris Páez Cuba, "La aplicación de medidas coercitivas unilaterales en contextos excepcionales: el caso del bloqueo económico, financiero y comercial hacia Cuba", Oñati Socio-Legal Series (Oñati International Institute for the Sociology of Law, 2022).

(7) "Bloqueo: Jueza de la Florida dictamina multas millonarias a compañías de cruceros estadounidenses por atracar en puerto de La Habana", *Cubadebate*, 31 December 2022.

بيرتون في إعاقه شديدة لتدفق الاستثمارات الأجنبية وتقويض لإمكانات التسويق الدولي الفعال للعلامات التجارية الكويتية.

كما ألحق الحصار ضررا شديدا بالطاقات الإنتاجية للبلد في مجال تصنيع الأدوية. وفي حين أن كوبا تنتج 60 في المائة من احتياجاتها من المستحضرات الصيدلانية، فإن الحصار يمنعها من الحصول على التمويل والمواد الخام وقطع الغيار اللازمة لمواصلة هذا الإنتاج.

وتُضاف إلى ذلك العقبات المرتبطة بالنقل البحري التي تؤثر على كامل السلسلة اللوجستية للبلد. وما زال الخط الملاحي Mediterranean Shipping Company (أو MSC)، الذي كان ينقل شحنات بأحجام كبيرة وبشكل رئيسي لشركة الواردات الغذائية الكويتية (ALIMPORT)، متوقفاً عن تقديم خدماته، مما أعاق إبرام المعاملات مع الأسواق المتعامل معها تقليدياً.

ووفقاً للتقرير الذي نشرته حكومة كوبا، فإنه في الفترة ما بين آب/أغسطس 2021 وشباط/فبراير 2022، أُلحقت الأضرار التي حاققت بالإنتاج والخدمات في القطاع الزراعي، والعقبات المصادفة في العمليات النقدية والمالية، والتكاليف الإضافية الناجمة عن الانتقال الجغرافي للنشاط التجاري، والعقبات الأخرى التي تحول دون الحصول على التكنولوجيات والوقود، أضرارا خطيرة بإنتاج الأغذية وإمكانات الحصول عليها في كوبا، مما أدى إلى خسائر بقيمة 271 مليون دولار في القطاع الزراعي.

ومن المعروف أن توفير إمدادات الكهرباء دون انقطاع كان يشكّل في السنوات الأخيرة تحدياً كبيراً لكوبا بسبب الحالة المتوترة التي فرضها الحصار. وتعدّ الأحداث المتعلقة بمحطة أنطونيو غيتيراس للطاقة الحرارية دليلاً على ذلك. ففي 5 شباط/فبراير 2019، أُبلغ مصرف Centennial التابع للولايات المتحدة كوبا أنه بموجب تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، لن يمول المصرف عقداً مهماً. وفي العام نفسه، توقفت عن التعامل مع الجزيرة الكاريبية شركة Clyde Bergemann المصنعة للمنافخ والمراجل المستخدمة في محطة أنطونيو غيتيراس وغيرها من محطات الطاقة الحرارية الكويتية، بعد أن اشترى قسم من أسهمها برأسمال من الولايات المتحدة. وبعد ذلك صدر في عام 2021 إعلان من الشركة الفرنسية الموردة الشركة من ذلك الحين الالتزام بعمود توريد قطع الغيار لمحطة أنطونيو غيتيراس على إثر خضوعها لعملية إعادة هيكلة داخلية. ويتبين من الانفجار المؤسف الذي وقع في 5 آب/أغسطس 2022 في حظائر صهاريج النفط في قاعدة ماتانزاس للنقلات العملاقة (القريبة جداً من العاصمة)، جراء أصابتها بصاعقة، مدى تسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في إعاقه اتخاذ الإجراءات السريعة لإحلال الأصول الرأسمالية وإصلاحها.

وقد دأبت الجمعية العامة، التي هي أعلى هيئة تداولية في الأمم المتحدة، على الدعوة منذ 30 عاماً إلى إنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على البلد الكاريبي منذ عام 1962. في آخر تصويت أجرته الجمعية العامة في عام 2022، حصل القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي (القرار 7/77) على 185 صوتاً مؤيداً وصوتين معارضين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، مع امتناع عضوين عن التصويت (أوكرانيا والبرازيل). وأعربت الجمعية العامة عن قلقها العميق والواسع النطاق إزاء اللوائح التي من بينها قانون هيلمز - بيرتون، الذي تمس تأثيراته المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية بحرية التجارة والملاحة، إلى جانب إدراج كوبا بصورة تعسفية وغير مبررة في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للدول الراحية للإرهاب.

وأخيراً، ما زالت الولايات المتحدة تمارس الضغوط على البلدان لكي تعلق الاتفاقات الثنائية لتوظيف الأطباء الكوبيين أو لكي تمتنع عن توقيع مثل هذه الاتفاقات. فمنذ عام 2018، تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على حكومات البرازيل وإكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ومؤخراً المكسيك، لتعليق الاتفاقات المبرمة مع كوبا بشأن توظيف الأطباء الكوبيين. وقد نجحت هذه المحاولات في جميع هذه البلدان عدا المكسيك. وفي هذا الصدد، تضع وزارة خارجية الولايات المتحدة كوبا منذ عام 2019 في الفئة 3 في تقريرها عن الاتجار بالأشخاص، وهي فئة البلدان التي لا تقي حكوماتها تماماً بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار ولا تبذل جهوداً كبيرة للقيام بذلك. وباختصار، تعتبر حكومة الولايات المتحدة اتفاقات التعاون مع الأطباء الكوبيين بمثابة اتجار بالأشخاص. وفي هذا الإطار، قُدّم مشروع قانون إلى كونغرس الولايات المتحدة يقضي بإلزام وزارة الخارجية بنشر قائمة بالبلدان التي تستضيف بعثات طبية كوبية وتحديد ما إذا كان هؤلاء الأطباء يتعرضون لظروف يمكن اعتبارها أشكالا خطيرة من الاتجار بالأشخاص. وينطوي ما سبق على تجاهل لما لكوبا من تاريخ طويل في مجال إيفاد البعثات الطبية إلى مختلف أنحاء العالم لمساعدة البلدان التي تمر بمختلف حالات الطوارئ.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

الحالة العامة: آثار الحصار على قطاعات الأمن الغذائي، والزراعة، ومصائد الأسماك، والصناعة الغذائية

يرد أدناه موجز للمستجدات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

وينبغي مواصلة النظر إلى الآثار الرئيسية المترتبة على الحصار في قطاعات الزراعة، ومصائد الأسماك، وتربية الماشية، والصناعة الغذائية، من هذين المنظورين المختلفين:

(أ) تقضي استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات التصدير (أي البن، والعسل، والتبغ، والكركد الحي، ومنتجات تربية الأحياء المائية) إلى أقرب الأسواق (أي الولايات المتحدة) إلى خسائر كبيرة، بسبب الاضطرار إلى بيع تلك السلع لأسواق أبعد، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف التسويق والتوزيع، وهو ما يؤثر بالتالي سلباً في إيرادات كوبا من القطع الأجنبي وفي قدرتها على شراء المنتجات الأساسية، ولا سيما الأغذية؛

(ب) ارتفاع تكاليف المستلزمات الضرورية للإنتاج في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية (الوقود، وقطع غيار المعدات الزراعية، وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والصحة الحيوانية والأسمدة، والمنتجات من قبيل مبيدات الأعشاب، والمبيدات الحشرية القليلة السمية، وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية، وعُدّد تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات في الولايات المتحدة) يؤدي إلى خفض الربحية وتدني قدرة كوبا على تلبية الاحتياجات المحلية من الأغذية.

وبصفة عامة، ترتب على الحصار آثار سلبية جداً على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك على إمدادات البلد من الغذاء والمنتجات الزراعية. ويمثل النقص الحاد في القطع

الأجنبي إحدى الضائقات التي تواجهها حكومة كوبا في العملية الجارية الرامية إلى تحقيق إمكاناتها الاقتصادية. والمصدر الرئيسي للإنفاق بالقطع الأجنبي هو المشتريات من المنتجات الزراعية، التي تبلغ تكلفتها حوالي 800 مليون دولار سنويا.

ويؤثر الحصار على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات الموجهة للبرامج الاجتماعية، نظرا لأن القيود تحد من كميتها وجودتها، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للشرائح السكانية الضعيفة.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتعلق بصعوبة حصول كوبا على التمويل الخارجي المتعدد الأطراف للبرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وما يتصل بذلك من عدم توافر الموارد اللازمة لتصليح المعدات والبنى التحتية الزراعية وتحديثها.

وفي عام 2016، وقّعت كوبا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم بشأن التعاون في المجال الزراعي والمجالات ذات الصلة. وكان من المتوقع أن تعزز هذه المذكرة التعاون في قضايا من قبيل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والصحة النباتية والحيوانية، والمعايير، وحفظ الغابات. وفي عام 2017، وقّع البلدان مذكرة تفاهم تهدف إلى تحسين التعاون في مجالات صحة الحيوانات والنباتات وحمايتها وتطبيق الحجر الصحي عليها. وعلاوة على ذلك، ولأول مرة منذ عقد من الزمن ولاحقا لمشروع القانون الزراعي الذي أصدرته الولايات المتحدة في عام 2018، أزلت الولايات المتحدة بعض القيود المفروضة على تمويل التجارة الزراعية مع كوبا⁽⁸⁾. غير أن تدابير تشديد الحصار التي اعتمدها حكومة الولايات المتحدة في عام 2019 أسفرت عن ترسيخ الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي في كوبا.

ويمتد التأثير المباشر للحصار ليُطال حتى عمليات منظمة الأغذية والزراعة، رغم أن المنظمة مستثناة رسميا من الحصار. فعلى سبيل المثال، فإن حالات التأخر في سداد المدفوعات إلى موظفي المنظمة (حتى وإن كانت باليورو) وإلى موردي الخدمات المتعلقة بمشتريات المشاريع، أو وقف هذه المدفوعات، تحد من رغبة الموردين في البيع إلى مكتب المنظمة في كوبا ويمكن أن تؤدي إلى زيادة تكلفة الشراء من الموردين القلائل المتبقين.

المساعدة التقنية المقدمة إلى كوبا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم لكوبا، وخصوصا في تعزيز التنمية الريفية ومصادر الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وقد ساعدت المنظمة المؤسسات الكوبية في تنظيم عدة مؤتمرات وأحداث دولية في مجالات من قبيل الزراعة المستدامة، والزراعة العضوية، والإنتاج الحيواني، ومراقبة الصحة الحيوانية؛ والتعاونيات والزراعة الأسرية؛ ومصادر الأسماك وما يتصل بها من سياسات؛ والحراثة والتنوع البيولوجي؛ والبيئة وتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد المنظمة الخبراء الكوبيين على تقديم المساعدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي حضور الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية. ويؤثر الحصار أيضا في لوجستيات السفر وحجوزات الطيران.

وقدمت المنظمة الدعم والمساعدة التقنيين من أجل استحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آليتها الوطنية لنظم المعلومات من أجل تطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد

(8) Congressional Research Service, "Cuba: US policy overview", 5 March 2019

الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. ويشترك الوفد الكوبي بشكل منتظم، من خلال اللجنة التابعة للمنظمة وفريقها العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في وضع إطار السياسة العامة لخطة العمل العالمية الثانية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وكذلك في وضع مؤشرات وغايات تتعلق بالموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية.

وُتسدى المشورة السياساتية فيما يتعلق بسياسات القطاع الزراعي، والسياسات الزراعية - البيئية، ووضع برامج التثقيف المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة حالياً بمساعدة كوبا في مشاريع تركز على إصلاح البيئة والحفاظ عليها، ولا سيما فيما يخص المناظر الطبيعية الخاضعة للتنظيم البشري، وبناء القدرة على مواجهة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

آثار الحظر على المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في كوبا

بالنظر إلى الحصار الذي تخضع له كوبا، تتأثر المشاريع التي تنفذها المنظمة في البلد فيما يتعلق بشراء المعدات واللوازم التي تكمل المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة، لأنه يتعين استيراد الموارد التي يمكن استيرادها من الولايات المتحدة من أسواق أبعد وبأسعار وتكاليف شحن أعلى بكثير. وإذا ما تسنى الشراء من الولايات المتحدة لأصبح أقل كلفة بكثير ولأمكن دعم مزيد من الأنشطة من خلال الميزانية المتاحة.

وَأثرت تدابير الحصار التي فُرضت على كوبا، والتي يمكن بموجبها مقاضاة شركات البلدان الثالثة التي تتاجر مع كوبا أمام محاكم الولايات المتحدة، تأثيراً سلبياً في التبادل التجاري لكوبا إذ إنها أدت إلى تراجع شديد في عدد الشركاء التجاريين الذين يعملون في البلد. وقد ترك ذلك أثراً مباشراً على عمليات الشراء التي تضطلع بها المنظمة في كوبا في إطار مشاريعها للتعاون التقني.

ويحول الحصار دون قيام المكتب القطري للمنظمة بإدارة الاتصالات عبر الإنترنت وإدارة شبكة المنظمة بكفاءة أكبر رغم أن المنظمة زودت جميع مكاتبها القطرية بالمعدات اللازمة. وفي حالة كوبا، لم يتمكن المكتب القطري من تركيب المعدات اللازمة لأن حكومة الولايات المتحدة لم توافق على طلب ترخيص تقدم به مزود خدمات من شركة سيسكو سيستمز (Cisco Systems). وقد اتخذت تدابير تقنية لإيجاد حل للقيود المفروضة على الاتصال بالإنترنت، ولكنها ليست الأكثر فعالية وتترتب عليها تكاليف أعلى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مئات المواقع والخدمات التي لا يمكن الوصول إليها من كوبا باستخدام قنوات الاتصال البديلة من خلال وصلة الشركة الوطنية التي تقدم خدمات الإنترنت. وتتأثر كذلك عملية اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات للمكتب القطري للمنظمة أو لمشاريعها في البلد، ذلك أنه لا يمكن استخدام اتفاق عالمي طويل الأجل للمنظمة مع شركة بلانسون إنترناشيونال (Planson International) في كوبا دون إذن من حكومة الولايات المتحدة. ويؤدي تجهيز هذا التصريح إلى حالات تأخر في عمليات اقتناء المعدات، بل وإلى تغييرات في التكاليف المتوقعة أول الأمر.

وفي ظل الحصار، تعرقل الظروف السائدة عمليات تسديد المدفوعات والمعاملات المصرفية من وإلى الموردين الذين يقدمون خدمات إلى مشاريع التعاون وإلى المكتب القطري للمنظمة. ويتجلى ذلك في رفض المصارف إجراء تحويلات من المنظمة لتغطية المبيعات المخصصة لكوبا؛ وفي تعذر أن يعرض الموردون على كوبا منتجات حصلوا عليها من شركات أخرى في أمريكا الشمالية؛ وفي عدم قدرتهم على تحويل الأموال إلى كوبا لسداد تكاليف الخدمات المتعاقد عليها في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، ترفض المصارف إجراء معاملات تجارية ومالية مع الشركات الكوبية بدولارات الولايات المتحدة وبعملة أخرى، وهذا ما يعرقل سداد تكاليف إصدار الشهادات للمنتجات الكوبية التي يُحتمل جدا تسويقها في أوروبا.

ولا يزال موظفو المنظمة يتضررون من الإجراءات المكلفة والطويلة المترتبة على العمليات المصرفية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

كوبا عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر 1957. وتخضع المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع دولها الأعضاء، بما فيها كوبا، لأحكام نظام الوكالة الأساسي، وبالأخص المادة الثالثة - جيم منه التي تنص على وجوب أن "تمتتع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي".

وبالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس محافظي الوكالة في 21 شباط/فبراير 1979 على المبادئ التوجيهية المنقحة والقواعد التشغيلية العامة الناظمة لتقديم المساعدات التقنية من جانب الوكالة (المستسخة في الوثيقة INFCIRC/267). وتنص هذه المبادئ التوجيهية، في جملة أمور، على وجوب أن "تتفد أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الوكالة مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقوق السيادية للدول، ولأحكام النظام الأساسي للوكالة، وأحكام الاتفاقات المبرمة بين الوكالة والدولة أو مجموعة الدول التي تطلب المساعدة التقنية. ولا يجوز للوكالة ربط المساعدة التقنية بأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام النظام الأساسي للوكالة".

بيد أن الحصار القائم لا يزال يطرح صعوبات معينة تعيق تنفيذ برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا. فعلى سبيل المثال، يتأثر شراء المعدات، والمستهلكات والمواد (من قبيل معدات رصد الإشعاع، والمواد الكيميائية، والكواشف الكيميائية، والنظائر المشعة الطبية، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، والخلايا الحارة، والمصادر الإشعاعية المستخدمة في المجالات الطبية والصناعية ومجال تعقيم الحشرات) بمحدودية عدد البائعين المستعدين لتوريدها و/أو شحنها إلى البلد. وتطبق القيود أيضا على مشاركة المواطنين الكوبيين في أنشطة التدريب والزمالات والاجتماعات التي تنظمها الوكالة في بعض الدول الأعضاء.

وفي الأعوام الأخيرة، كانت هناك أيضا تحديات على صعيد مشاركة المواطنين الكوبيين في الدورات التدريبية الافتراضية، حيث استمرت صعوبات استخدام تكنولوجيات المعلومات بسبب ضعف الموصولية بالإنترنت ومحدودية إمكانات الوصول إلى بعض منصات تكنولوجيا المعلومات.

وتحاول الوكالة، وفقا لنظامها الداخلي وللمبادئ التوجيهية المشار إليها أعلاه، أن تتغلب على هذه الصعوبات قدر الإمكان لتيسير تنفيذ برنامجها للتعاون التقني في كوبا.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي، التي عُقدت في الفترة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، استعرضت اللجنة الاقتصادية ورقة معلومات قدمتها كوبا (A41-WP/404) بشأن الإجراءات الانفرادية التي تطبقها الولايات المتحدة. وأفادت كوبا في الورقة بأن قرار الولايات المتحدة تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون قد أثر سلباً على تطور الطيران المدني في كوبا، ولا سيما على صعيد الشركات الأجنبية الراغبة في ممارسة أنشطة أعمال ذات صلة بالاستثمار في تحديث المطارات الكوبية وعمليات مختلف شركات طيران البلدان التي تمثل حلقة الوصل بين كوبا والعالم. وأكدت الورقة من جديد أن الإجراءات الانفرادية المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية لها تأثير كبير على البلدان النامية، وأنها تعوق النقل الجوي الدولي بصفة خاصة.

وبما أن الورقة المقدمة من كوبا هي ورقة معلومات، كان ردّ فعل اللجنة الاقتصادية مقتصرًا على الإحاطة بها علماً والإشارة إلى ذلك من ثم في تقريرها إلى الجلسة العامة للجمعية العمومية. غير أن الجمعية العمومية قد أوردت في قرارها 41-27 (المرفق (أ)، القسم الأول، الفقرة 3) أنها "تحث الدول الأعضاء على أن تتقاضي اتخاذ تدابير انفرادية تتجاوز حدود الولاية الإقليمية مما قد يؤثر سلباً على النمو المنتظم والمستدام والمتسق للنقل الجوي الدولي، وأن تتأكد من ألا يتم تطبيق السياسات والتشريعات المحلية على النقل الجوي الدولي دون مراعاة خصائصه على النحو الواجب".

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت كوبا مشاركتها النشطة في ما يلي:

- ثلاثة مشاريع إقليمية تنفَّذ من خلال مكتب التعاون التقني التابع للمنظمة. وتمثّلت أهداف تلك المشاريع في توفير المساعدة الإدارية في تنظيم وإدارة أمانة لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني، وتعزيز تطبيق نُظُم الملاحة الجوية القائمة على الأداء في منطقة البحر الكاريبي على نحو يحقق اتساق نظام إدارة حركة الملاحة الجوية العالمية، وإنشاء وتشغيل نظام إقليمي للرقابة على السلامة يتضمن الدعم التقني واللوجستي والإداري اللازم وفقاً لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي ومرفقاتها؛
- الشبكة الإقليمية للاتصالات السلكية واللاسلكية لمشروع التعاون بين أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث شاركت كجهة رائدة؛
- جميع الأفرقة العاملة الإقليمية المعنية بالطيران، مثل الفريق الإقليمي للتخطيط والتنفيذ في مجال الملاحة الجوية لمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، والفريق الإقليمي للتخطيط والتنفيذ لمنطقة البحر الكاريبي/أمريكا الجنوبية، وفرق العمل التابعة للفريق العامل لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، والفريق الإقليمي لسلامة الطيران في أمريكا الشمالية/منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، والفريق الإقليمي لسلامة الطيران لعموم بلدان الأمريكتين، والفريق الإقليمي لتأمين وتيسير الطيران في أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي/لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية، حيث يجري العمل على ضمان التنسيق والتعاون من أجل التطوير والنمو المستمرين للطيران في المنطقة؛

- الأفرقة التقنية لإدارة حركة السير الجوي وطوارئ الطيران وإدارة الأزمات؛
- تطوير مبادرات التعاون الإقليمي للأرصدة الجوية للطيران والأمن السيبراني والأرصدة الجوية للملاحة الجوية، وما إلى ذلك؛
- أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي لحماية البيئة والإجراءات الداعمة بشأن خطة المنظمة لتعويض وخفض انبعاثات الكربون في مجال الطيران الدولي، وبرنامج المنظمة للمساعدة وبناء القدرات والتدريب من أجل البرنامج الهادف إلى إيجاد أنواع مستدامة من وقود الطائرات؛
- أنشطة التخطيط والتنفيذ في مجال الملاحة الجوية المقامة مع باقي دول أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي؛
- مبادرات بناء القدرات في مجال السلامة والملاحة الجوية لمفتشي سلطات الطيران المدني ومقدمي الخدمات والقائمين على تطبيق الضوابط التنظيمية في الدول؛
- إتاحة النظم والخدمات، مثل نظم الرصد والمراقبة، لدعم الدول الأخرى، فضلا عن تقديم دعم الخبراء المتخصصين إلى الدول الأخرى؛
- عدة مشاريع ثنائية بين كوبا ودول أخرى (من دول أمريكا الوسطى) أقيمت وتُقدّم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وقد استضافت كوبا أولى حلقات الدورة التدريبية في مجال وضع المخططات العامة للطيران المدني، التي قَدّمتها المنظمة في أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023. وبوصفها البلد المضيف لهذه الدورة المصمّمة خصيصا لدعم الدول في جهودها الرامية إلى التعافي من الجائحة والمساعدة في بناء نظام طيران أكثر قدرة على الصمود من أجل النمو في المستقبل، اتخذت كوبا خطوة هامة في اتجاه تعزيز التعاون التقني الإقليمي في قطاع الطيران المدني. واجتمع مشاركون رفيعو المستوى من ثماني دول في المنطقة، إلى جانب 24 من المهنيين العاملين في الحكومة وفي الصناعة لتعزيز فهمهم ومعرفتهم بمنهجية وضع المخططات العامة للطيران المدني. وكانت المناسبة منبرا مهما لتبادل المعارف وأفضل الممارسات والنهج المبتكرة لوضع المخططات العامة في قطاع الطيران المدني. ومن خلال هذه الجهود، أسهمت كوبا في تعزيز التعاون الإقليمي والمساعدة التقنية في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، ستستضيف كوبا الاجتماع الحادي والعشرين لمديري هيئات الطيران المدني في أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وهو المنتدى الإقليمي السنوي لهؤلاء المديرين لمناقشة مسائل الطيران المدني. وخلال هذه المناسبة، يقدّم التقرير السنوي عن أداء الدول وإنجازاتها، ويجري المديرون مناقشة إقليمية رفيعة المستوى ويتفقون على الحلول والدعم فيما يتعلق بالإجراءات والاتفاقات المتعلقة بإنعاش الطيران؛ وتعزيز التعاون الإقليمي بين الدول والشركاء في مجال الطيران؛ وحشد الإرادة السياسية لضمان استمرارية خدمة الملاحة الجوية؛ وضمان سلامة وأمن ويُسر تحقيق الأهداف المتوخاة على صعيد التنفيذ في مجال النقل الجوي الدولي؛ والوقوف على حالة تنفيذ الخطط الإقليمية المتعلقة بالمواصلية والسلامة والأمن والبيئة؛ ووضع أهداف طموحة طويلة الأجل؛ وتعزيز تصديق الدول على صكوك القانون الدولي الجوي؛ وغير ذلك من الموضوعات الحيوية المتعلقة بالطيران.

وواصلت أمانة منظمة الطيران المدني الدولي تقديم المساعدة للمشاركين الكوبيين لتمكينهم من الانضمام إلى اجتماعات المنظمة ومؤتمراتها التي تنظم بالطريقة الافتراضية أو المختلطة، سواء في مقر المنظمة أو في المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال الحلول التقنية التي حددها كل من المنظمة والجهة المقدمة لخدمات التداول بالفيديو. وأخيرا، أتاح مشروع مكتب التعاون التقني التابع لبرنامج المنظمة المتعدد المناطق الإقليمية للمساعدة في مجال الطيران المدني سفر وتبادل الموظفين التقنيين الكوبيين للمشاركة بالحضور الشخصي في مناسبات المنظمة التي تسعى إلى تحقيق تعاف أقوى في مجال الطيران لكوبا ودول المنطقة.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2023]

يشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا في تمويل مشروعين في جمهورية كوبا، هما: مشروع تنمية تعاونيات الثروة الحيوانية في المنطقة الوسطى الشرقية، ومشروع تنمية تعاونيات الزراعة الحرجية اللذان وافق عليهما المجلس التنفيذي للصندوق في كانون الأول/ديسمبر 2016، وأيلول/سبتمبر 2019 على التوالي. وعلاوة على ذلك، يدعم الصندوق مشروعاً مشتركاً، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، يركز على تعزيز منظومات الأغذية الزراعية القادرة على الصمود، في إطار مرفق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي تموله حكومة الصين. وتنفذ وزارة الزراعة الكوبية هذه المشاريع التي وضعت لتقديم خدمات الدعم الزراعي لصغار المنتجين الريفيين، بمن فيهم النساء والشباب وغيرهم من الفئات المعرضة بشدة للصدمات الاقتصادية الخارجية والآثار المترتبة على تغير المناخ.

ولا تزال المشاريع المدعومة من الصندوق في كوبا تواجه حالات تأخر في تنفيذها بسبب ندرة القطع الأجنبي، فضلا عن إجراءات الاستيراد الطويلة والمكلفة في ضوء ارتباط التدفقات النقدية والمدفوعات ارتباطا وثيقا بدورة الشراء لهذه المشاريع. وتؤدي التأخيرات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، من قبيل التأخيرات المفروضة على شركات الشحن البحري التابعة لبلدان ثالثة التي تنقل شحنات إلى كوبا، إلى عرقلة تدفق النفط والمواد الغذائية وغيرها من المبادلات التجارية البالغة الأهمية لتلبية الاحتياجات اليومية لمواطني كوبا والمقيمين فيها، ولا سيما الفئات الفقيرة والضعيفة. وأخيرا، باتت الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة تؤثر بشكل أكبر في المعاملات المالية من جانب كوبا وعلى قدرتها على تصدير واستيراد المواد اللازمة التي تدعم فرص التنمية الزراعية والريفية، وفرص التنمية البشرية عموما.

وتُلاحظ في القطاعين الزراعي والريفي أوجه القصور التالية: (أ) قَدَمُ المعدات الزراعية (مثل الجرارات ونُظُم الري ومضخات المياه) ونقص قطع الغيار؛ و (ب) ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج اللازمة للإنتاج والتصنيع والتوزيع في قطاع الزراعة وتربية المواشي (مثل الوقود والأعلاف الحيوانية والبنود والأسمدة ومبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات والمستحضرات الطبية البيطرية) ونقص تلك المستلزمات؛ و (ج) عدم كفاية فرص الحصول على التمويل بالعملة الصعبة لاستيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج؛ و (د) محدودية إمكانية الوصول إلى موردي التكنولوجيات الزراعية الجديدة؛ و (هـ) محدودية الفرص المتاحة لتصدير بعض المنتجات الزراعية. وتترتب على هذه القيود عواقب منها انخفاض مستويات الإنتاجية، الأمر

الذي يحد من كمية الإنتاج الغذائي المحلي وجودته وقدرته التنافسية، ويجعل من الضروري استيراد كميات كبيرة من الأغذية لتلبية احتياجات السكان.

وتركت التدابير الحالية التي فرضتها الولايات المتحدة أثرا في مشاريع الصندوق، وأسهمت على الأرجح بشكل كبير في محدودية النتائج المتعلقة بالإنتاجية الزراعية لمشروع التنمية الريفية للتعاونيات في المنطقة الشرقية (أغلق في عام 2022). ففي إطار المشروع، سُيدت منشآت عصرية لتجهيز الحبوب، إلا أن الإنتاج كان قليلا جدا بالنظر إلى تدني إمكانية الحصول على السماد ومبيدات الآفات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل استخدام المنشآت أقل بكثير من قدرتها الإنتاجية؛ ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت المنشآت تعمل بنسبة تتراوح من 15 إلى 30 في المائة فقط من قدرتها الإنتاجية.

ورغم هذه التحديات، واصل البلد، خلال السنوات الماضية، الوفاء بسداد ديونه للصندوق، وإن كان ذلك يقترن بحالات تأخر مطولة. وحتى الآن، تبلغ قيمة مدفوعات الديون غير المسددة على كوبا 2,7 مليون يورو، تشمل مبلغ 993 277,64 يورو مستحقا منذ آب/أغسطس 2022. ومن غير المؤكد أن تتمكن كوبا من الوفاء بسداد تلك الديون للصندوق في ظل الظروف الحالية.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[9 آذار/مارس 2023]

جرى تشديد الحصار في السنوات الأخيرة، وهو ما أعاق بشكل كبير إمكانات التنمية في كوبا وأثر بشدة على الشعب الكوبي وزاد من صعوبة حياة هذا الشعب. ومن بين تلك الآثار، على سبيل المثال لا الحصر:

- لا تزال القيود المفروضة على التجارة والمعاملات المالية تمثل نقطة اختناق ذات أثر خطير وعبا إضافيا على صعيد تكلفة تطوير الأعمال وإيجاد فرص العمل، ولا سيما في قطاعات من قبيل الزراعة والسياحة، وذلك بالنظر إلى أن توفير العمل اللائق يتوقف إلى حد كبير على الاستثمار الإنتاجي وإمكانات الوصول إلى التمويل؛
- يترتب على محدودية فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا مواجهة مزيد من الصعوبات للمؤسسات وعلى صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤدي تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون إلى تعميق أثر الحصار من خلال الإضرار بالفرص المتاحة لمستثمري البلدان الثالثة فيما يتعلق بمزاولة الأعمال والقيام باستثمارات في كوبا، وإيجاد مصادر جديدة للعمل وفرصا للعمل اللائق في البلد. وعلى الرغم من الإعلان عن بعض التدابير في 16 أيار/مايو 2022، ولا سيما تلك المتخذة لتخفيف القيود المفروضة على التحويلات المالية، ومساعدة مؤسسات الأعمال الكوبية على الوصول إلى التكنولوجيا، وتسهيل لم شمل العائلات وتوسيع نطاق السفر المصرح به، فإن الحصار واستمرار إدراج كوبا ضمن البلدان التي تمول الإرهاب ما زالا يؤثران على اقتصاد كوبا وعلى شعبها ومؤسسات الأعمال الموجودة بها.

ويساور منظمة العمل الدولية قلق بالغ إزاء الآثار الواقعة على الأطفال والعمال، ولا سيما النساء والشباب وكبار السن منهم. وإذا أنهى الحصار تماما، فإن هذا من شأنه تحويل الخسارة الإجمالية الناجمة

عنه إلى فرصة للاستثمار الإنتاجي ولإيجاد فرص العمل وفرص تجارية جديدة وتحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030 وغيرها من الإصلاحات التوسعية الرامية إلى تحسين النظام الاقتصادي والاجتماعي، والتي تشمل على سبيل المثال إجراءات التوحيد النقدي وتوسيع نطاق منظومات العمل الحر.

وفي سياق التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يحدّ الحصار من إمكانيات البلد على صعيد تنفيذ استراتيجيات توفير فرص العمل وتحقيق التعافي الاقتصادي. وكوبا عضو نشط جدا في منظمة العمل الدولية وعضو منابو في مجلس إدارتها. وترى منظمة العمل الدولية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 آذار/مارس 2023]

تستفيد كوبا، بصفتها دولة عضوا في المنظمة البحرية الدولية، من المشاركة في الاجتماعات التي تعقدتها هيئات المنظمة ومن برامج التعاون التقني المتاحة (البرامج الإقليمية للمنظمة المتعلقة بدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك البرامج العالمية، حسب الاقتضاء).

وتقيم المنظمة علاقات تعاون مع جميع الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية، بما فيها كوبا. وتتعاون المنظمة، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، تعاونا وثيقا مع "الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين"، التي تضم أمريكا الجنوبية وبما وكوبا والمكسيك.

وتسترشد المنظمة لدى تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية المتبعة في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمس سنوات، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وقد تناولت البلدان الأعضاء في الشبكة التشغيلية مسائل من قبيل معايير السلامة وجوانب التدريب وحماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، حيث نُظِم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة. وفي ذلك السياق، وعملاً بسياسات اللامركزية التي تعتمدها المنظمة، يوجّه معظم الدعم المقدم من المنظمة من خلال الشبكة التشغيلية بموجب مذكرة تفاهم موقّعة مع أمانة الشبكة. وبموجب ذلك الصك، تُنَاط بالشبكة التشغيلية المسؤولية عن إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحددتها البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وتتلقى كوبا أيضا المساعدة التقنية من مركز الأنشطة الإقليمية للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى الذي يتخذ من كوراساو مقرا له ويهدف إلى مساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ الاتفاقات الدولية المنشأة لحد من التلوث الناجم عن النقل البحري.

ولم تواجه المنظمة صعوبات في تنفيذ أي من الأنشطة المتعلقة بالمشاريع المذكورة أعلاه نتيجةً للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، أبلغت كوبا الأمين العام للمنظمة بأن تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت في قدرة البلد على دفع مساهماته وطلبت الإعفاء من المادة 61 من اتفاقية المنظمة البحرية الدولية لتمكينها من المشاركة في التصويت، رغم عدم الوفاء بالتزاماتها المالية. وقررت جمعية المنظمة، في دورتها الثانية والثلاثين، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2021، إعفاء كوبا من تطبيق المادة 61 من الاتفاقية لفترة السنتين؛ وبالنتيجة، شاركت كوبا في اجتماعات المنظمة خلال فترة السنتين الحالية (2022-2023). وتمكنت كوبا فيما بعد من الوفاء بالتزاماتها المالية.

وفي 28 شباط/فبراير 2023، أبلغت كوبا المنظمة أنه بسبب عدم تمكن المستخدمين في كوبا حاليا من الوصول إلى خدمات منصة زوم (Zoom)، فلن يكون في مستطاع مندوبي الإدارة البحرية الكوبية المشاركة في اجتماعات المنظمة عن بعد، نظرا لأن نظام الاجتماعات المختلطة للمنظمة يقوم على هذه المنصة.

المنظمة الدولية للهجرة

[الأصل: بالإنكليزية]

[7 آذار/مارس 2023]

انضمت كوبا إلى المنظمة الدولية للهجرة لتصبح من دولها الأعضاء في عام 2017.

وقد اعتمدت كوبا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وشاركت بنشاط في المناقشات المتعلقة بالاستعراض الإقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي، وقدمت معلومات، على أساس طوعي، عن التقدم الذي أحرزته في تحقيق أهداف الاتفاق. وفي تموز/يوليه 2022، أنشئت في البلد شبكة الأمم المتحدة للهجرة والتنقل البشري.

وتشارك المنظمة في ثلاثة من الأفرقة العاملة الأربعة التابعة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، تتناول المسارات ذات الأولوية التي حددتها حكومة كوبا بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة، وهي:

1 - الحكومة الفعالة؛

2 - الموارد الطبيعية والبيئة؛

3 - التنمية البشرية والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وبالإضافة إلى أنشطة المنظمة، أدرجت في خطط العمل المشتركة الأنشطة التي تشارك في تنفيذها كل من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، تواصل المنظمة تنفيذ مشروع بشأن إدارة الهجرة على الحدود مع وزارة الداخلية.

وأخيرا، تواصل المنظمة تقديم خدمات العودة الطوعية المشمولة بالمساعدة إلى المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، وكذلك المساعدة في إعادة توطين اللاجئين.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2023]

لم تقدم إدارة كوبا منذ حزيران/يونيه 2022 إلى مكتب الاتصالات الراديوية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات أي تقارير عن تداخلات ضارة بخدمات البث لديها.

مكتب شؤون الفضاء الخارجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[3 نيسان/أبريل 2023]

كوبا دولة عضو في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام 2001.

وفي عام 1990، نظمت كوبا، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، حلقة عمل بعنوان "تسخير الاتصالات الفضائية لأغراض التنمية" عُقدت في هافانا في الفترة من 26 إلى 30 آذار/مارس 1990. وفي عام 2012، استفاد خبراء كوبيون من المشاركة في حلقة عمل عُقدت في بوينس آيريس من 5 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بعنوان "إسهام قانون الفضاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (انظر [A/AC.105/1037](#)).

وتزيد في منطقة البحر الكاريبي احتمالات حدوث كوارث نتيجة للأخطار الطبيعية، من قبيل الأعاصير، وأمواج تسونامي والمدود العاصفية، والزلازل، والانهيالات الأرضية، وحالات الجفاف، والفيضانات، وموجات الحر. وخلال الأزمات المتعددة التي حدثت على مر السنين، وضعت حكومة كوبا نظام إنذار فريداً يتسم بالكفاءة ويغطي جميع أرجاء البلد. ومع ذلك، يمكن أن يسهم استخدام وكالة الحماية المدنية الكوبية للبيانات الساتلية، وتُظْم تحديد المواقع والملاحة الدقيقة أو الاتصالات الساتلية الحديثة، في تحسين أداء نظام الإنذار، ويمكن أن يسمح في الوقت نفسه بتحسين التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لمواجهةها. وسيكون إدماج هذه الأدوات في التُّظْم القائمة في كوبا أيسر بكثير في حال حدوث مشاركة منظمة بشكل جيد من جانب جميع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات الإدارة في كوبا.

ويكفل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، الذي ينفذه مكتب شؤون الفضاء الخارجي، "وصول جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى جميع أشكال المعلومات الفضائية وتمكينها من تطوير القدرة على استخدام تلك المعلومات دعماً لمراحل دورة إدارة الكوارث كلها". ويحقق البرنامج رسالته من خلال التركيز على أن يكون بوابة للحصول على المعلومات الفضائية من أجل دعم إدارة الكوارث، وذلك باعتباره جسراً يربط بين الأوساط المعنية بإدارة الكوارث وإدارة المخاطر والفضاء، وميسراً لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. ويحظى البرنامج بدعم من 26 مكتباً من مكاتب الدعم الإقليمية (توجد 5 مكاتب منها في أمريكا اللاتينية)، وتتسم جميعها بأهمية بالغة في تمكين البرنامج من تحقيق رسالته.

ومنذ عام 2009، قدّم البرنامج خدمات استشارية مفضّلة لـ 11 بلداً من بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، هي: إكوادور، وباراغواي، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي،

وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس. وقد مكّن هذا الدعم الحكومات من تحديد الأولويات بغية تعزيز قدراتها في مجال الكشف عن البيانات والمعلومات والمنتجات والخدمات الفضائية والوصول إليها واستخدامها، مما يساعدها على الحد من ضعف سكانها وهياكلها الأساسية في مواجهة الأخطار الطبيعية.

وأخيراً، ومن أجل دعم تنفيذ إطار سندي، أقام مكتب شؤون الفضاء الخارجي شراكة عالمية باستخدام تطبيقات التكنولوجيا الفضائية في الحد من مخاطر الكوارث، وهي عنصر أساسي في الشبكة الدولية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وتبرز هذه الآليات تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها بوصفها مجموعة حاسمة الأهمية من أدوات تخطيط الجهود التي تبذلها الدول للحد من المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية والإعداد لها وقياسها ورصدها.

وإن إيفاد بعثة استشارية تقنية تابعة للبرنامج، من خلال فريق خبراء دولي ناطق بالإسبانية يجري مشاورات مع كيانات رئيسية في كوبا تضطلع بمسؤوليات أو أدوار ممكنة للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، لن يسمح بتقييم القدرات الحالية فحسب، بل سيسمح بتقييم أولويات العمل أيضاً. ويمكن التخطيط لهذه البعثة وإيفادها في عام 2024 أو 2025، وذلك رهناً بتوافر التمويل، لتقدّم توصيات واضحة لكي تنتظر فيها حكومة كوبا.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

[18 نيسان/أبريل 2023]

أعربت السلطات الوطنية الكوبية عن التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعتبر كوبا من البلدان المتمتعة بمستوى عال من التنمية وفقاً لدليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2021-2022، حيث تحتل المرتبة الثالثة والثمانين من بين 189 دولة حول العالم.

وينفذ البلد برامج وسياسات إنمائية تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والحد من التفاوت، وهو قد أحرز تقدماً كبيراً في مجالات اجتماعية من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والاستدامة البيئية. ويركز البلد بشدة على تدريس العلوم والتكنولوجيا، وهو قد أقام العديد من المؤسسات البحثية ذات المستوى العالمي، إلى جانب تطوير طرق العلاج والتقنيات الطبية المبتكرة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تواجه كوبا عدة تحديات على صعيد التنمية الاقتصادية، وتؤثر هذه بدورها على فرص تحقيق تقدم مستدام على صعيد التنمية البشرية أيضاً. ويعد عقد من النمو الاقتصادي المنخفض، تأثر البلد بصدمات متعددة ومتتالية وشديدة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وشملت هذه الصدمات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وآثار النزاع الحالي في أوكرانيا، وزيادة الجزاءات المفروضة من الولايات المتحدة، مما كان له آثار شديدة على الأبعاد الاقتصادية الرئيسية، مثل التمويل والتجارة والاستثمارات والوصول إلى التكنولوجيا والسياحة والتحويلات المالية العائلية. وتضع هذه القيود البلد في وضع غير مؤات، مما يجعل من الصعب إدارة السياقات المعقّدة على صعيد التنمية والاستجابة للطوارئ.

في عام 2022، ضرب إعصار إيان المدمر الأقاليم الغربية للبلد، مما أثر على الظروف المعيشية للفئات الضعيفة الموجودة هناك. وعلى الرغم من السياق الإنساني المرتبط بالأمر وضرورة الاستجابة، لا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يحدّ من قدرة كوبا على القيام بذلك. وشكّل انعدام إمكانية الحصول على التمويل والموارد والإمدادات الطبية والأغذية والبنى التحتية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية والوسيلة الأساسية، ضمن عوامل أخرى، عائقاً أمام التعافي من الكوارث وإعادة تنشيط الاقتصاد، حتى في القطاع الخاص.

وتتجم هذه المعوقات عن الحصار الذي يحظر على شركات الولايات المتحدة ممارسة أنشطة الأعمال مع كوبا، والذي يفرض قيوداً على المعاملات التي تتم بدولار الولايات المتحدة. وهذا قد يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية ممارسة أنشطة الأعمال مع كوبا، وهو يؤثر على التجارة والعمليات التجارية أيضاً. كما أنه يقيد تصدير السلع والخدمات من الولايات المتحدة إلى كوبا، وكذلك استيرادها من كوبا إلى الولايات المتحدة. كما أنه يمنع شركات الولايات المتحدة من الاستثمار في كوبا ويحد من قدرة الكيانات الكوبية على الحصول على التمويل من مصارف الولايات المتحدة.

ولا يجوز للشركات الكوبية أو الشركات الأجنبية التي تنشئ أنشطة لها في كوبا الحصول على السلع أو الخدمات (بما في ذلك براءات الاختراع) أو المنتجات أو التكنولوجيات التي يكون 10 في المائة من مكوناتها أو أكثر تربطه صلات بالولايات المتحدة، ولا يجوز لها استخدامها أو شراؤها، حتى مع كون الولايات المتحدة السوق الأكثر تنافسية وتنوعاً من بين الأسواق الأقرب إلى كوبا.

وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الحصار قيوداً على خطوط الشحن البحري التي ترسو سفنها في الموانئ الكوبية. وهذا لا يحد فقط من نشاط السياحة؛ فقد يكون له أيضاً تأثير سلبي بالغ الشدة على صعيد التجارة ومدى توافر المواد الرئيسية مثل السلع والخدمات الصحية والإنسانية التي تحتاجها الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والمراهقون والشباب.

ويزيد تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون من قوة تأثير الشروط العامة للحصار المفروض على كوبا من خلال إجازه تقديم مطالبات قانونية فيما يتعلق بالممتلكات المصادرة في البلد.

وقد يكون إقصاء كوبا عن المؤسسات المالية الدولية أهم عقبة أمام تنمية البلد وتحقيقه أهداف خطة عام 2030. وتحدّ الجزاءات من إمكانية حصول كوبا على الائتمان وغير ذلك من موارد التنمية والإغاثة في حالات الطوارئ التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. كما أنها تحظر على المصارف الدولية في الوقت ذاته التعامل مع المؤسسات الكوبية عندما تكون هناك معاملات مبرمة بدولار الولايات المتحدة. وهذه القيود لا تتسبب فقط في إعاقة مباشرة للتنمية الوطنية، بل وتزيد أيضاً من المخاطرة المرتبطة بالبلد في أسواق رأس المال. وهذا يهدّد فرص الوصول إلى الائتمانات الخارجية، ويخلق عوامل تثني المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في كوبا، ويؤثر على سبل تنفيذ خطة عام 2030، ويحد من تطوير الأعمال وخلق فرص العمل.

وكان للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أثر كبير على حقوق الإنسان للشعب الكوبي أيضاً. فهو قد شكّل عاملاً مساهماً في العسر الاقتصادي وحالات نقص الحاجات الأساسية في كوبا، مما كان له أثر سلبي على صحة الكوبيين ورفاههم. وفي قطاع التعليم، يحدّ الحصار من إمكانية الوصول إلى الموارد التعليمية، حيث إنه يعوق قدرة الطلاب والمربين على الوصول إلى المؤلفات المتخصصة والبرامجيات

الحاسوبية واللوازم المدرسية وأدوات الفنون. وفي قطاع الصحة، حدّ الحصار من إمكانية الحصول على الإمدادات الطبية الأساسية، بما في ذلك الأدوية والكواشف الكيميائية، وقطع غيار معدات التشخيص والعلاج، والأدوات الطبية والجراحية. كما كان للعقبات التي يفرضها الحصار على استيراد المعدات والمدخلات الزراعية أثر كبير على الإنتاجية الزراعية في كوبا، فشكّل هذا ضغطاً كبيراً على ميزانية البلد ويُحتمل أن يؤثر على أولئك الذين يعتمدون على شبكات الأمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يشكّل هذا الوضع تهديداً كبيراً للأمن الغذائي في البلد.

واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021، أصبحت كوبا مدرجة في قائمة الدول الراحية للإرهاب. وكانت النتيجة الوحيدة لهذا الإدراج هي زيادة قوة تأثير الحظر المفروض على ممارسة أي نوع من العمليات التجارية مع كوبا وفيما يتعلق بأي منتج يخضع لأنظمة إدارة الصادرات، وهو ما يُشترط تقديم طلب للحصول على ترخيص به في جميع الحالات. وكثيراً ما يُرفض منح هذه التراخيص إلا في حالات المنتجات الزراعية وبعض المواد الطبية وحالات السفر، حيث هناك بالفعل تراخيص عامة. في الوقت نفسه، هناك أيضاً حظر على المنتجات التكنولوجية المتقدمة.

وفي عام 2022، أعلنت الإدارة الحالية في الولايات المتحدة تخفيف بعض الجزاءات وفتح مجال أوسع للاتصالات والسفر والتجارة مع كوبا. وأعيد العمل ببرنامج الإقامة المشروطة للمّ شمل الأسر الكوبية، وأعيد فتح بعض الدوائر القنصلية المختارة لتيسير لمّ شمل الأسر. وتم التصريح بتسيير الرحلات الجوية المنتظمة والمستأجرة إلى مقاطعات أخرى إلى جانب هافانا (كان هذا النشاط قد قيّد في عام 2019). وسُمح مجدداً بالسفر للأغراض التعليمية في إطار التواصل بين الشعبين إلى جانب فئات أخرى من السفر الجماعي التعليمي. واتُخذت خطوات لإتاحة المجال لزيادة حجم تدفقات التحويلات المالية إلى الشعب الكوبي، وأُعلن عن تقديم مزيد من الدعم لتعزيز الوصول إلى خدمات الإنترنت والتطبيقات ومنصات التجارة الإلكترونية الأمريكية، إلى جانب إتاحة حصول رواد الأعمال على التمويل البالغ الصغر وعلى التدريب.

ومع ذلك، فإن هذه التغييرات لم تعدّل القيود الأساسية المرتبطة بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا أو بتصنيف البلد كدولة راحية للإرهاب، وهو التصنيف الذي جرى التصديق عليه في عام 2023.

الآثار على برامج الأمم المتحدة وعملياتها

منذ عام 2020، تقوم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024 الذي تم الاتفاق عليه مع الحكومة وجرّت موافقته مع أولويات التنمية الوطنية. ويحقق الإطار تضافراً بين أعمال 22 كياناً مقيماً وغير مقيم. وبالإضافة إلى ذلك، ففي عام 2022، نفّذت منظومة الأمم المتحدة خطة عمل منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لإعصار إيان الذي أثر بشدة على المقاطعات الغربية من البلد.

وفي ظل السياق المعقّد الموصوف أعلاه، كان للحصار آثار سلبية على تنفيذ برامج الأمم المتحدة ومبادراتها في كوبا، ولا سيما من حيث أبعادها الإنمائية والإنسانية.

وبسبب القيود المفروضة على اقتناء اللوازم الأساسية وارتفاع تكاليف المعاملات، شهدت تأخّرات في العمليات وتأثيرات على صعيدي كفاءة مشاريع الأمم المتحدة وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتعاون في كوبا. وكان هذا هو الحال بالنسبة لكل من البرنامج العادي ومبادرات الاستجابة الإنسانية في مواجهة

الأحداث الصعبة بشكل خاص التي شهدها عام 2022، بما في ذلك استمرار جائحة كوفيد-19 وإعصار إيان. ونشأ مزيد من الصعوبات اللوجستية وتكاليف المعاملات على صعيد عمليات الشراء بسبب عدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، على الرغم من القرب الشديد. ولا تتوافر لمشاريع الأمم المتحدة السلع والخدمات والتكنولوجيات المنتجة في الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على مكونات منتجة في الولايات المتحدة أو مشمولة ببراءة اختراع مسجلة فيها. وكانت النتيجة الاضطرار إلى شراء هذه المنتجات من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين وبأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وكان هذا التحدي واضحا بشكل خاص في حالة اقتناء أصناف على درجة عالية من التخصص، مثل معدات تكنولوجيا المعلومات. وتُحدث التكاليف المرتبطة بالوسطاء والنقل من مسافات بعيدة آثارا سلبية على صعيد إمكانية الحصول على المدخلات الرئيسية اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنمائية، كما تؤثر على التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع، وعلى إمكانية توفير السلع والخدمات للفئات الضعيفة. وكان هذا هو الحال في عام 2022 بالنسبة للأصناف الحساسة، مثل مجموعات أدوات تشخيص حمى الضنك وسيارات الإسعاف الخاصة بنظام رعاية الأمومة، فقد كانت عمليات شراء هذه الأصناف طويلة ومكلفة.

وكثيرا ما تتأخر شحنات السلع الغذائية وغير الغذائية التي تشتريها مشاريع الأمم المتحدة بسبب صعوبة العثور على شركة مستعدة للعمل في الموانئ الكوبية، حتى في سياق ارتفاع مستويات نشاط الشحن في عام 2022. وهذا يحدث لأن شركات الشحن التي لها سفن ترسو في الموانئ الكوبية تخضع لقيود. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت اختناقات النقل الدولي على إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا، مما زاد من ندرة السفن التي تدخل كوبا، والتي باتت تُضطر في بعض الأحيان إلى التوقف في الطريق لنقل البضائع من سفينة إلى أخرى، وهو ما يتسبب في تأخيرات وزيادات في التكاليف.

وقد حُجبت حسابات بعض الموردين الذين تربطهم علاقات تجارية منتظمة مع الشركات الكوبية ووكالات الأمم المتحدة بسبب السياسات المتصلة بالجزاء المفروضة من الولايات المتحدة على كوبا والتي تنفذها مصارف عديدة في المنطقة. وأثر هذا على القدرة على سداد المدفوعات للموردين في غضون المهل الزمنية المتفق عليها، مما أدى إلى زيادة تكاليف المعاملات وأثر على ميزانيات المشاريع.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة قيود تعترض وصول مكاتب الأمم المتحدة في كوبا إلى ما يمكن اعتباره عمليا جميع المواقع الدولية للتجارة الإلكترونية في دورة الشراء المتكاملة. وبسبب الحصار، يكون العديد من المواقع الشبكية والخدمات محجوبا عند محاولة الوصول إليه عن طريق الجهات الكوبية المقدمة لخدمات الإنترنت، بما في ذلك المواقع التي توفر المعلومات التقنية والدعم التقني والدراسات والتحليلات السعيرية وغير ذلك من الموارد اللازمة للعمليات الاعتيادية. وهناك أيضا عقوبات تُطبّق على العمليات التي تتم من خلال الجهات الوطنية المقدمة لخدمات الإنترنت، مما يؤدي إلى محدودية القدرة على الاتصال بالمنصات المؤسسية الرئيسية للأمم المتحدة.

والطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية الذي يتسم به الحصار، حيث تقيّد المعاملات المصرفية التي تتم من وإلى كوبا، ينطبق أيضا على الوكالات الدولية المتعاونة في كوبا. وليس باستطاعة مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في الميدان استخدام حسابات مؤسسية في مصارف الولايات المتحدة أو المصارف التي تستخدم دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. وتطلب المصارف باستمرار معلومات إضافية للامتثال لمتطلبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قبل بدء عمليات دفع وتحويل أموال فيما يتصل بتشغيل المشاريع

أو بالمعاملات المالية. وحتى لو تم الدفع بعملات أخرى، فإن المبالغ المقتطعة التي تحتجزها المصارف ظلت تزداد بقدر كبير. وتستعين الوكالات بمصرف تابع لطرف ثالث يقدم خدمة صرف العملات لتعويض النقص في أرصدة الأموال المودعة في حساباتها المحلية بدولار الولايات المتحدة على أساس شهري، وهو ما ينطوي على تكاليف إضافية بسبب أسعار الصرف والرسوم المصرفية ورسوم المعاملات.

ولا تزال هذه الآثار السلبية مستمرة، ولا تزال تعوق أيضا المعاملات المالية التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة الدوليون والوطنيون على المستوى الشخصي. ويواجه الموظفون تحديات عند محاولة إجراء تحويلات برقية بين الحسابات الشخصية وتسديد المدفوعات إلى مؤسسات تربطها صلة بالولايات المتحدة، مثل اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفدرالي (UNFCU). وعلاوة على ذلك، لا يمكن استخدام الحسابات المصرفية الكوبية لإجراء الحجوزات أو دفع قيمة تذاكر الطيران والإقامة في الفنادق وغير ذلك من الخدمات ذات الصلة، مما يؤثر على تنفيذ البعثات الرسمية وعلى عمليات الأمم المتحدة في الميدان. وإذا احتاج موظفو الأمم المتحدة إلى السفر في بعثات إلى الولايات المتحدة أو إلى بلدان أخرى تمر مسارات الطيران إليها عبر إقليم الولايات المتحدة، فإنهم يضطرون إلى الخضوع لإجراءات إلزامية محددة لاستصدار التأشيرات. وتنطوي هذه الإجراءات على متطلبات مستندية إضافية وتستغرق وقتا أطول، مما يعوق مشاركة الموظفين في التبادلات الإقليمية والعالمية.

وثمة أثر سلبي آخر للحصار المفروض على عمليات الأمم المتحدة في كوبا يتعلق بالاتصالات الصوتية والبياناتية التي تكون مكلفة للغاية نظرا للاضطرار إلى تجنب الاستعانة بالبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للولايات المتحدة.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 أيار/مايو 2023]

مقدمة

تواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإعراب عن قلقها إزاء الأثر السلبي للجزاء المطبقة خارج حدود الولاية الإقليمية للدول على حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من حزيران/يونيه 2022 إلى آذار/مارس 2023، تناول مفوضا الأمم المتحدة الساميان لحقوق الإنسان، المفوضة السابقة والمفوض الحالي، مسألة الجزاءات القطاعية الانفرادية على أوضاع البلدان، مع الإشارة إلى تأثيرها على المساعدة الإنسانية والمساعدة المتعلقة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكذلك على الأشخاص الذين يعيشون في حالة ضعف⁽⁹⁾. وتلقت المفوضية معلومات تشير إلى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال يؤثر سلبا على تمتع الأشخاص في البلد، ولا سيما

(9) انظر: "إحاطة شفوية بأخر المستجدات في مجال حقوق الإنسان وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، 13 حزيران/يونيه 2022؛ و "أفغانستان: إحاطة مجلس حقوق الإنسان بأخر المستجدات: مداخلة المفوضة السامية ضمن إطار مناقشة المجلس العاجلة"، 1 تموز/يوليه 2022؛ و "حوار تقاعلي حول تقرير المفوضة السامية بشأن فنزويلا"، 29 حزيران/يونيه 2022؛ و "High Commissioner updates the Human Rights Council on the situation in Venezuela"، 21 آذار/مارس 2023.

أشدهم ضعفاً، بحقوق الإنسان. ولذلك، تشجع المفوضية على تخفيف هذه التدابير لتلبية احتياجات أضعف الفئات السكانية.

وفي أيار/مايو 2022، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن عدة تغييرات في سياساتها تجاه كوبا خففت بموجبها تأثير بعض التدابير القسرية الانفرادية ضد كوبا، وتحديداً تلك المتعلقة بتسهيل لم شمل الأسر، وتوسيع نطاق السفر المأذون به، وتخفيف القيود على التحويلات العائلية والتبرعات، ودعم القطاع الخاص في كوبا⁽¹⁰⁾. وتشكل هذه التدابير، ولا سيما رفع القيود المفروضة على التحويلات المالية العائلية والتبرعات، خطوة هامة نحو تلبية احتياجات أضعف الفئات السكانية التي تعيش في كوبا⁽¹¹⁾.

ومع ذلك، فإن غالبية ما يُطبَّق من التدابير القسرية الانفرادية ضد كوبا في إطار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا تزال سارية. وتشمل هذه التدابير⁽¹²⁾ الجزاءات التجارية والمالية التي تطبق خارج الولاية الإقليمية، مثل حظر معاملات "المرور العابر" الدولية، وإلزام المصارف التي لها وجود في الولايات المتحدة بتجميد أي معاملة مرتبطة بكوبا والإبلاغ عنها⁽¹³⁾، أو فرض قاعدة الصغائر بنسبة 10 في المائة⁽¹⁴⁾، التي تُعمل بموجبها شروط ترخيص مرهقة على شركات البلدان الثالثة إذا كان أكثر من 10 في المائة من السلع المصدرة إلى كوبا ذات منشأ في الولايات المتحدة. وثمة تدبير آخر لا يزال يطبَّق خارج حدود الولاية الإقليمية، وهو استمرار إدراج كوبا في "قائمة الدول الراعية للإرهاب". ويؤدي إدراج كوبا في هذه القائمة⁽¹⁵⁾ إلى إفراط المؤسسات المالية الدولية في الامتثال، حيث أنها ترفض تلقي النقد أو تحويله أو

(10) استؤنف تجهيز تأشيرات الهجرة في أوائل عام 2023 في السفارة الأمريكية بهافانا، وأعيد العمل بالبرنامج المشروط للم شمل الأسر الكوبية، الذي كان قد غُلق في عام 2017. وقامت الحكومة أيضاً بما يلي: (أ) السماح بالسفر الجماعي "بين الشعبين" لأغراض التعليم وغير ذلك من الأنشطة التعليمية، رهنا بقيود محددة، فضلاً عن السماح بحضور أو تنظيم اجتماعات أو مؤتمرات مهنية في كوبا؛ (ب) إلغاء الحد البالغ 1 000 دولار في كل ثلاثة أشهر للتحويلات المالية إلى الأقارب من المواطنين الكوبيين، والسماح بتحويل التبرعات (غير التحويلات العائلية) إلى المواطنين الكوبيين الذين هم ليسوا من موظفي حكومة كوبا المحظورين، أو من أعضاء الحزب الشيوعي الكوبي المحظورين، أو من أقارب موظفي حكومة كوبا المحظورين أو أعضاء الحزب الشيوعي الكوبي المحظورين؛ (ج) تيسير الوصول إلى التجارة الإلكترونية (الاتصال بالإنترنت والوصول إلى التكنولوجيا السحابية، وواجهات برمجة التطبيقات، ومنصات التجارة الإلكترونية، والمدفوعات الإلكترونية) وإشراك المؤسسات التجارية لتوسيع نطاق حصول رواد الأعمال على التمويل البالغ الصغر واستعدادتهم من التدريب. انظر: United States, Department of State, "Biden Administration measures to support the Cuban people", 16 أيار/مايو 2022.

(11) انظر: A/76/405، الفرع الثالث، منظمة العمل الدولية، "لا تزال القيود المفروضة على التحويلات المالية تقضي إلى فرض عبء ضريبي كبير غير مباشر على المرتبات التي يُحصَل عليها خارج البلاد بصورة مشروعة وتُرسل لكي تنفقها الأسر المعيشية في تلبية احتياجات إنسانية أساسية كالغذاء، والملبس، والتعليم، والسكن، والمياه، والصرف الصحي".

(12) المرجع نفسه، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(13) United States, Congressional Research Service. "Cuba: United States Policy in the 117th Congress", p. 11

(14) United States, Bureau of Industry and Security, *Restricting Additional Exports and Re-exports to Cuba* (Washington, Federal Register, 2019)

(15) يوصف إدراج كوبا في "قائمة الدول الراعية للإرهاب" ويُحَلل باعتباره تدبيراً قسرياً انفرادياً لأن الولايات المتحدة تعامله كعنصر من عناصر سياسة الجزاءات. انظر: Congressional Research Service, "Cuba: United States Policy in the 117th Congress", updated 28 December 2022, p. 11. ووفقاً لأحكام القوانين الأمريكية ذات الصلة، يشمل هذا المركز في حد ذاته تطبيق جزاءات تقييد المساعدة الخارجية والمساعدة الغذائية غير الطارئة، وتُحظر بموجبه الصادرات والمبيعات الدفاعية، وتُفرض ضوابط معينة على الصادرات وقيود مالية. انظر: Congressional Research Service, "State"

تجهيزه بدولارات الولايات المتحدة للمدفوعات في كوبا خوفا من تغريم تلك المؤسسات، حتى في حالات الأنشطة الإنسانية المسموح بها⁽¹⁶⁾.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان أيضا الشواغل المتعلقة بالجزاء الثانوية والإفراط في الامتثال للجزاء⁽¹⁷⁾. ورأت المقررة الخاصة أن الجزاءات الثانوية والإفراط في الامتثال يؤثران على جميع مجالات حقوق الإنسان الواجبة لكل فرد وتشكل قيودا جسيمة على إيصال المساعدة الإنسانية، حتى في أشد الحالات حرجا⁽¹⁸⁾. وأشارت إلى أن العديد من المصارف في جميع أنحاء العالم علقت عملياتها المتعلقة بكوبا بسبب الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، "بما في ذلك التحويلات المشروعة لشراء الأدوية والأغذية والسلع لفائدة السكان". ورأت المقررة الخاصة أن تلك المصارف رفضت أيضا إجراء معاملات لدعم توزيع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 على نطاق أوسع، كما أنهت تعاملاتها مع البعثات الدبلوماسية الكوبية في جميع أنحاء العالم بسبب الخوف من انتقام حكومة الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، ذهبت المقررة الخاصة أيضا إلى أن "الكوبيين الذين يعيشون في الخارج يُمنعون من فتح حسابات مصرفية أو استخدام بطاقات ائتمان معينة أو إجراء معاملات بشكل طبيعي، لمجرد أنهم مواطنون كوبيون"، وهو وضع يؤثر، في جملة أمور، على العاملين الكوبيين في القطاع الطبي الموفدين إلى الخارج لضمان الحق في الصحة في العديد من البلدان⁽¹⁹⁾.

ورأت المقررة الخاصة أن الجزاءات الثانوية والإفراط في الامتثال قد جعلتا الدول والأعمال التجارية والمنظمات الإنسانية والأفراد يبحثون عن وسائل بديلة لشراء السلع الضرورية، مما أدى إلى تزايد التكاليف، والتأخير في التسليم، وتزايد مخاطر الفساد وأنواع أخرى من الجرائم العابرة للحدود، كما عرض وضع المنظمات الإنسانية للخطر. ووفقا للمعلومات التي تم إطلاع المقررة الخاصة عليها، لم تتمكن منظمة غير حكومية تقوم بعمل إنساني في كوبا من الحصول على أموال أجنبية من القطاع العام لأن المصارف رفضت تحويلها إلى كوبا، في حين أن الأموال التي تحوزها المنظمة غير الحكومية في أحد المصارف الأوروبية خضعت للتجميد من قبل المصرف لخشيته من "رد فعل عنيف" من الولايات المتحدة. وشددت المقررة الخاصة على أن هذه الحالات تقلل من حجم أموال المانحين التي يمكن تخصيصها للعمل الإنساني، وتسبب في الوقت ذاته تأخير تنفيذ ذلك العمل⁽²⁰⁾.

وشددت المقررة الخاصة أيضا على أنه بالإضافة إلى عدم قدرة المنظمات غير الحكومية الإنسانية على تلقي التبرعات الممنوحة لها فعلا، فإنها قد تفقد تبرعات محتملة بسبب خوف بعض المانحين من

sponsors of acts of international terrorism: legislative parameters – in brief", updated 4 May 2021, pp. 2–3.

(16) انظر: A/76/405، الفرع الثالث، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(17) A/HRC/51/33، الفقرة 12.

(18) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Special Rapporteur on the negative impact of unilateral coercive measures says guiding principles need to be drafted to protect the rights and lives of people"، نشرة صحفية، 14 أيلول/سبتمبر 2022.

(19) A/HRC/51/33، الفقرة 35.

(20) A/HRC/51/33، الفقرة 57.

إمكانية التعرض لجزاءات ثانوية تُفرض عليهم إذا استُخدمت الأموال في بلد خاضع للجزاءات، أو لأن المانحين أنفسهم يُمنعون من تقديم التبرعات من قبل المصارف التي ترفض تقديم الخدمات إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في البلدان الخاضعة للجزاءات. وأبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية المقررة الخاصة بأن بعض المانحين لا يقدرّون على تحويل الأموال، أو يترددون في القيام بذلك، في ظل الخشية من تجميد الأموال. ووجدت منظمة غير حكومية أخرى سعت إلى إرسال وفد للمشاركة في جلسة إحاطة حول برنامج تطوير اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في كوبا، بعد أن كانت قد اتخذت خطوات لضمان الامتثال للوائح الجزاءات الأمريكية، أن التبرعات للمشروع قد مُنعت من قبل العديد من المصارف ومن قبل خدمة PayPal⁽²¹⁾.

وعلى نحو ما ذكرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان من قبل، عندما تستهدف الجزاءات الانفرادية بلداً بأكمله، أو تهم قطاعات اقتصادية بأكملها، فإن أكثر الناس ضعفاً في ذلك البلد - أولئك الأقل حماية - هم الذين يرجح أن يكونوا الأكثر تضرراً⁽²²⁾. وشعوب هذه البلدان ليست مسؤولة بأي حال من الأحوال عن السياسات التي تستهدفها الجزاءات، وهي تعيش بالفعل، بدرجات متفاوتة، في حالة محفوفة بالمخاطر لفترات طويلة دون أي خطأ من جانبها⁽²³⁾. وبسبب الإفراط في الامتثال، يصبح من الصعب في بعض الحالات حتى استيراد المواد الغذائية الأساسية ومعدات الرعاية الصحية وغيرها من أشكال المساعدة الإنسانية إلى البلدان الخاضعة للجزاءات، على الرغم من وجود استثناءات مطبّقة⁽²⁴⁾.

وقد حثت المقررة الخاصة الدول والمنظمات الدولية على مراجعة نطاق الجزاءات الانفرادية وتقليله إلى الحد الأدنى، وذلك لضمان عدم تأثير الجزاءات على السلع أو الخدمات اللازمة لبقاء السكان على قيد الحياة⁽²⁵⁾. وبما أن الحصار يحظر أيضاً على السفن تحميل أو تفريغ الشحنات في موانئ الولايات المتحدة لمدة 180 يوماً بعد أن تكون تلك السفن قد سلمت شحنات إلى كوبا، فإن الشاحنين يشعرون بالإحباط الشديد فيما يتعلق بتسليم المعدات الطبية إلى كوبا، مما يزيد من تكاليف الشحن ويزيد من تعقيد تدفق الأغذية والأدوية والإمدادات الطبية وحتى الوقود لسيارات الإسعاف⁽²⁶⁾.

الحق في الصحة

استخلص وفد علمي بقيادة أخصائيين صحيين من الولايات المتحدة قاموا بزيارة كوبا في حزيران/يونيه 2022 أنه ينبغي إزالة القيود الحالية المفروضة على التجارة والاستثمار مع كوبا والتي تعيق تطوير منتجات التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الصيدلانية الكوبية أو إنتاجها أو استخدامها أو استرداد

(21) A/HRC/51/33، الفقرة 58.

(22) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "High Commissioner calls for critical re-evaluation of the human rights impact of unilateral sanctions"، حلقة نقاش بشأن التدابير القسرية الانفرادية، 16 أيلول/سبتمبر 2021.

(23) المرجع نفسه.

(24) المرجع نفسه.

(25) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Special Rapporteur on the negative impact of unilateral coercive measures".

(26) "Cuba sanctions"، United States of America, Office of Foreign Assets Control. انظر أيضاً: A/76/405، الفرع الثالث، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تكاليفها أو تعيق التعاون الدولي مع مؤسسات البحوث وشركات التكنولوجيا الحيوية الكوبية وأخصائيي الصحة العامة الكوبيين، وذلك للمساعدة في التصدي العالمي للأخطار الحالية والناشئة ودعم الوصول العادل إلى الابتكارات الطبية⁽²⁷⁾.

وذكرت المقررة الخاصة أيضا أنه خلال جائحة كوفيد-19، أشارت السلطات الكوبية إلى الخوف من الجزيئات الثانوية الذي يجعل مصنعي الأدوية والمعدات الطبية يترددون في شحن الإمدادات ويتسبب في تحفظ المصارف في تجهيز المعاملات ذات الصلة⁽²⁸⁾. ووفقا لمنظومة الأمم المتحدة، فإن المواد الحساسة في كوبا، مثل عُدّة تشخيص حمى الضنك وسيارات الإسعاف لنظام رعاية الأمومة، تكون عمليات شرائها طويلة ومكلفة وترتبط بالوسطاء وبالنقل لمسافات طويلة.

ووفقا لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يبين تحليل كلي للمؤشرات الصحية في كوبا أن البلد يحقق المستويات الأساسية للحق في الصحة، أي فيما يتعلق بالمؤشرات الصحية مثل تلك المتصلة بنظام الوقاية من الأمراض والتحصين⁽²⁹⁾، ومتوسط العمر المتوقع⁽³⁰⁾، ومعدل وفيات المواليد، ومعدل وفيات الرضع⁽³¹⁾ ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة⁽³²⁾ ومعدل وفيات الأمومة⁽³³⁾، ونصيب الفرد من النفقات الصحية⁽³⁴⁾. وفيما يتعلق بالخدمات الصحية، فإن التغطية المجانية للخدمات، وارتفاع معدلات الأطباء للفرد الواحد⁽³⁵⁾، والبرامج الحكومية ونظام الرعاية الصحية الأولية تظهر أيضا جهودا لتوفير مستوى كاف من الرعاية الصحية على الرغم من تأثير التدابير الانفرادية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، من أصل الأدوية الواردة في قائمة الأدوية الأساسية، يُنتج 66 في المائة من قبل الصناعة الصيدلانية الوطنية⁽³⁶⁾. غير أن استيراد المعدات الطبية والأدوية من الولايات المتحدة إلى كوبا يخضع لترخيص تنظيمي بموجب قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992⁽³⁷⁾. وفي هذا الصدد، حثت المقررة الخاصة الدول والمنظمات الدولية على مراجعة نطاق الجزيئات الانفرادية وتقليله إلى الحد الأدنى، وذلك لضمان عدم تأثير الجزيئات

Medical Education Cooperation with Cuba, “Insights from Cuba’s COVID-19 vaccine (27) enterprise: Report from a high-level fact-finding delegation to Cuba – Executive summary”, 31 October 2022.

(28) A/HRC/51/33، الفقرة 12.

(29) أصبحت كوبا أول بلد في العالم يحقق منع انتقال عدوى نقص المناعة البشرية والزهري الخلقي من الأم إلى طفلها. انظر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، “حالة الأطفال في كوبا”. ويطعم الأطفال (بتغطية نسبتها 99 في المائة) ضد 13 مرضا.

(30) زاد متوسط العمر المتوقع ليصل إلى أكثر من 78 عاما، وفقا لبيانات البنك الدولي. ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، يبلغ ذلك المتوسط 69 عاما.

(31) انخفض معدل وفيات الرضع إلى أقل من 5 رضع من كل 1 000 مولود جديد.

(32) ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، لكل 1 000 مولود حي، من 58 طفلا في عام 1960 إلى 5 أطفال في عام 2021.

(33) ارتفع معدل وفيات الأمومة، لكل 100 000 مولود حي، من 46 أما في عام 2000 إلى 36 أما في عام 2017.

(34) سجل نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية نموا مستداما، فقد ارتفع من 6,58 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 إلى 11,34 في المائة في عام 2019. انظر: “Cuba healthcare spending 2000–2023”, Macrotrends.

(35) وفقا لبيانات مستقاة من منظمة الصحة العالمية، كان هناك في عام 2018 ما معدله 84,27 طبيبيا لكل 10 000 فرد من السكان.

(36) منظمة الصحة العالمية، *Cuban Experience with Local Production of Medicines, Technology Transfer and Improving Access to Health* (Geneva, 2015).

(37) United States, Cuban Democracy Act, Public law 102-484, Title XVII

على السلع أو الخدمات اللازمة لبقاء السكان على قيد الحياة⁽³⁸⁾. ونفذت كوبا، بسبب شعورها بالقلق من أنها قد لا تكون قادرة على شراء اللقاحات من الموردين العالميين خلال جائحة كوفيد-19، برنامجا مستقلا تماما للقاحات المضادة لكوفيد-19، حيث اعتمدت نظامين من اللقاحات من خلال تجارب المرحلة 3 و الإذن بالاستعمال في حالات الطوارئ⁽³⁹⁾. ثم وُزعت هذه اللقاحات باستخدام النظام الصحي في كوبا، مما جعل البلد يحقق أحد أعلى معدلات التطعيم المضاد لكوفيد-19 في أمريكا اللاتينية (88 في المائة من سكانها وفقا لإحصاءات عام 2022)⁽⁴⁰⁾.

الحق في الحصول على غذاء مناسب

وفقا لتقرير برنامج الأغذية العالمي لعام 2022، أحرزت كوبا تقدما في القضاء على الفقر والجوع، ولكن يتم استيراد 50 في المائة من سلة الأغذية الشهرية المدعومة لجميع السكان. وأشار التقرير كذلك إلى أن البلد يواجه وضعاً اقتصادياً ومالياً صعباً يتأثر بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليه⁽⁴¹⁾.

ووفقا للتقرير القطري لبرنامج الأغذية العالمي لعام 2022، فإن اعتماد كوبا الكبير على الواردات ومحدودية الحصول على العملات الأجنبية قد قللا بشكل كبير من توافر السلع الغذائية المحلية والمستوردة. وفي عام 2022، شهد البلد نقصاً غذائياً في المواد الغذائية الأساسية والأغذية الغنية بالبروتينات، بما في ذلك الحبوب والخضروات ومنتجات الألبان واللحوم، وذلك من جراء الإصلاح النقدي الذي بدأ في عام 2021. وأدى ذلك الإصلاح إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية وفاقم ضعف الأسرة المعيشية إزاء انعدام الأمن الغذائي⁽⁴²⁾.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على التمويل الخارجي المتعدد الأطراف للبرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام وما يتصل بذلك من عدم توافر الموارد لتصليح المعدات والبنى التحتية الزراعية وتحديثها⁽⁴³⁾. ووفقا للمعلومات التي أتاحتها فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا، كان لهذه العقوبات أيضاً تأثير كبير على الإنتاجية الزراعية في كوبا، مما شكل ضغطاً كبيراً على ميزانية البلد ومن المحتمل أن يؤثر على الأشخاص الذين يعتمدون على شبكات الأمان الاجتماعي.

(38) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Special Rapporteur on the negative impact of unilateral coercive measures"

(39)

(40) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. "Mortalidad y salud: Vacunación contra el COVID-19 – Situación en América Latina y el Caribe"

(41) برنامج الأغذية العالمي، "Evaluation of Cuba World Food Programme Country Strategic Plan 2021–2024", November 2022, paras. 5, 6 and 9

(42) برنامج الأغذية العالمي، "World Food Programme, Cuba: Annual Country Report 2022, p. 7"

(43)

الحق في التعليم

أشارت المقررة الخاصة إلى أن منصة Zoom وبعض المنصات الأخرى لم تكن متاحة للمقيمين والمواطنين في عدد من البلدان الخاضعة للجزاءات، بما في ذلك لأعراض التدريس أو حتى للتواصل بين الأطباء لمناقشة الأعراض ووسائل التشخيص ووسائل العلاج، بما في ذلك ما يتعلق بكوفيد-19. وأشارت المقررة الخاصة كذلك إلى أن كوبا، على وجه الخصوص، لم تستطع المشاركة في اجتماع قمة عقدته عبر منصة Zoom منظمه دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في عام 2020 لمناقشة جائحة كوفيد-19⁽⁴⁴⁾. ووفقا للمعلومات الواردة من فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا، يقيد الحصار إمكانية الحصول على الأدوات الحاسوبية اللازمة لإنتاج الوسائط المتعددة التعليمية، والمعدات اللازمة لضمان التعلم الملائم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل آلات الكتابة الميكانيكية بطريقة براي. وتلقت المفوضية أيضا معلومات من الأوساط الأكاديمية في كوبا تشير إلى أن الحصار قد قلل من فرص تبادلها الأكاديمي مع الجامعات الأخرى، فضلا عن الحد من إمكانية حصولها على البيانات العلمية والأدوات الحاسوبية.

وتكرر المفوضية السامية لحقوق الإنسان توصيتها بأن تصدق كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي وقعته في عام 2008. فمن شأن ذلك أن يتيح لها فرصة لتسليط الضوء، من خلال التزامات الإبلاغ الدوري، على الأثر السلبي الذي يلحقه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي بالأشخاص في كوبا. وقامت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان بزيارة أكاديمية إلى البلد في أيار/مايو 2023. وتكرر المفوضية تأكيد دعوتها كوبا إلى أن توجه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة⁽⁴⁵⁾ كوسيلة لإجراء تقييم مستقل لأثر هذه التدابير الانفرادية على حقوق الإنسان الواجبة للكوبيين.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

كوبا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو على بروتوكولها لعام 1967. ومع ذلك، فقد وجد آلاف اللاجئين الحماية الدولية في كوبا على مر السنين، وسمحت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، بالاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية اللاجئين وإيجاد حلول لهم.

وقد تمسكت كوبا بسياساتها المطبقة بحكم الواقع المتمثلة في عدم إعادة القسرية لجميع اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية. ويُسمح لطالبي اللجوء في كوبا بالبقاء في البلد ريثما تبت المفوضية في مدى أهليتهم للحصول على صفة اللاجئ، ومن ثم تسعى، إثر الاعتراف بذلك الوضع بموجب ولايتها، إلى إيجاد حلول دائمة لهم.

وفي عام 2022، لم يُقدّم سوى طلبان جديان للحصول على صفة اللاجئ في كوبا. وهذا ما يمثل انخفاضا ملحوظا في عدد طلبات اللجوء مقارنة بالسنوات السابقة (33 في عام 2017؛ و 38 في

(44) A/77/296، الفقرة 32.

(45) المرجع نفسه.

عام 2018؛ و 32 في عام 2019؛ و 6 في عام 2020؛ و 7 في عام 2021) وهو ما نجم على الأرجح عن مجموعة من الآثار المتبقية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحلول المحدودة المتاحة للاجئين، والظروف الاقتصادية الصعبة التي تؤثر في اللاجئين والكوبيين على السواء. بالإضافة إلى ذلك، أصبح من الصعب بشكل متزايد العثور في السوق المحلية على المنتجات الأساسية، من قبيل الغذاء والدواء والملابس ومستلزمات النظافة الصحية، الأمر الذي يزيد من التحديات التي يواجهها اللاجئون والعديد من السكان المحليين. وفي عام 2022، أدى إعصار إيان إلى تفاقم الوضع ودعمت المفوضية الاستجابة الإنسانية بتوفير مواد الإغاثة غير الغذائية التي لم تكن لتتوافر لولا ذلك.

ورغم عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المنخفض نسبياً، فلا تزال الحلول المتاحة لهم بعيدة المنال. ففي نهاية عام 2022، كان هناك 185 لاجئاً معترفاً بهم بحاجة إلى حل دائم، وكانت إعادة التوطين في بلد ثالث لا تزال الخيار العملي الوحيد بالنسبة لمعظمهم. غير أن بلدان إعادة التوطين عرضت، في السنوات الأخيرة، عدداً محدوداً من الأماكن للاجئين في كوبا.

ورغم أن كوبا لم تضع بعد سياسة عامة للاندماج المحلي، فقد مُنح عدد محدود من اللاجئين تصاريح بالإقامة الدائمة على أساس العلاقات الأسرية الوثيقة بمواطنين كوبيين، وفقاً للتشريعات الوطنية. وقد مُنح هؤلاء الأفراد مركزاً قانونياً يكفل لهم بعض الحقوق والفرص نفسها التي يتمتع بها المواطنون الكوبيون، رغم أنهم يواجهون أيضاً بعضاً من التحديات نفسها فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية. ورغم أنه لا يُمنح لمعظم اللاجئين المعترف بهم تصاريح عمل، فإن بوسعهم الحصول مجاناً على فرص الرعاية الصحية والتعليم. وتقدم كوبا أيضاً منحة دراسية حكومية تغطي تكاليف التعليم العالي للاجئين مختارين، بمن فيهم لاجئون من الصحراء الغربية.

وتواصل كوبا مساهمتها في الأطر الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحماية الدولية والتشجيع على إيجاد حلول للاجئين وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وفي عام 2014، وافق البلد على إقرار إعلان وخطة عمل البرازيل. وبالمثل، شاركت كوبا بطريقة بنّاءة في المشاورات الرسمية التي أُضيت إلى وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أكدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2018. وشاركت كوبا أيضاً في الجزء الرفيع المستوى المتعلق بانعدام الجنسية خلال الدورة السبعين للجنة التنفيذية للمفوضية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وفي المنتدى العالمي الأول للاجئين، في عام 2019، حيث عرضت أحدث التطورات السياسية والقانونية في هذا المجال بوصفها ممارسات جيدة.

وفي حالة إنهاء الحصار المفروض على كوبا، فإن ظروفها أكثر ملاءمة في البلد ستصب في صالح الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. بل إن هذا الوضع يمكن أن يمهد الطريق نحو إجراء مناقشات هادفة بشأن الاندماج المحلي. وستواصل المفوضية الدعوة إلى انضمام كوبا إلى المعاهدات الدولية المتعلقة باللاجئين وعديمي الجنسية، وهي تتطلع إلى تحسين التعاون الدولي، الذي من شأنه لا التشجيع فحسب على الانضمام لتلك المعاهدات، بل أيضاً المساعدة على تعزيز أرفع معايير الحماية للاجئين وعديمي الجنسية في كوبا.

منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 آذار/مارس 2023]

وقّعت كوبا وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 4 شباط/فبراير 2021، لتصبح بذلك عضواً في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تستضيف كوبا أي مرفق تابع لنظام الرصد الدولي في إطار المعاهدة، غير أنها تتلقى، بوصفها عضواً في اللجنة التحضيرية، المعدات والدعم التقني فيما يتصل بإنشاء مركز وطني للبيانات يتيح لها سبل الوصول إلى البيانات التي يجمعها نظام الرصد الدولي وإلى المنتجات التي تعدها شعبة مركز البيانات الدولي التابعة للأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية. ويحق لكوبا أيضاً المشاركة في برامج بناء القدرات أو التدريب التي توفرها اللجنة التحضيرية.

وقد واجهت الأمانة الفنية المؤقتة بعض التحديات وعبئاً إدارياً متزايداً ناجماً عن تنفيذ مشاريعها وأنشطتها الأولية في كوبا. وهناك صعوبات تتعلق بالحصول على وصلات الإنترنت والسوائل اللازمة لإنشاء مركز وطني للبيانات. وهناك أيضاً تحديات في دعم مشاركة الخبراء الكوبيين في بعض الدورات والاجتماعات التدريبية الافتراضية، بسبب القيود المفروضة على الوصول التي تعوق فعالية منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يزال تنفيذ أنشطة اللجنة التحضيرية في كوبا في مرحلة مبكرة، كما لا يزال العمل مستمراً على تقييم المسائل المذكورة أعلاه ومعالجتها.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإسبانية]

[16 آذار/مارس 2023]

تؤثر القيود المفروضة على شراء اللوازم الأساسية وارتفاع تكاليف المعاملات في كفاءة عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وفي تنفيذ برنامجها المتعلق بالتعاون مع كوبا، سواء في سياق البرنامج العادي أو في سياق الاستجابة الإنسانية؛ وكانت الآثار شديدة الحدة في عام 2022 بسبب استمرار وجود حالات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وطفرة حمى الضنك، والأثر الذي خلفه إعصار إيان.

وعمليات الشراء متقلبة بصعوبات لوجستية وتكاليف إضافية للمعاملات بسبب عدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، رغم أنها أقرب الأسواق إلى كوبا. كما لا تتوافر في السوق الكوبية السلع والخدمات والتكنولوجيا المنتجة في الولايات المتحدة المشمولة ببراءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على مكونات صُنعت أو سُجّلت براءة اختراعها في الولايات المتحدة. وهذا ما يفضي إلى ضرورة البحث عن الإمدادات في الأسواق الأبعد والتعاقد على خدمات وكالات شحن البضائع بتكاليف أعلى، مما يسفر عن زيادة تكلفة توفير الخدمات الاجتماعية للنساء والأطفال، الأمر الذي يؤثر في جودة التعليم، والتغطية الصحية الشاملة، وخدمات الحماية.

- وفي قطاع التعليم، يؤثر الحصار تأثيراً سلبياً في إمكانية الحصول على المواد الدراسية، بما في ذلك المؤلفات المتخصصة، والحواسيب، والبرامجيات، واللوازم المدرسية، واللوازم في مجال الفن.

• وفي قطاع الصحة، تتلشى النتائج التي تحققت في الحد من وفيات الرضع، في حين تتزايد القيود المفروضة على الحصول على الأدوية الأساسية، والكواشف الكيميائية، وقطع الغيار للمعدات المستخدمة في التشخيص والعلاج، والأجهزة الطبية والجراحية، وتؤدي تلك القيود، عندما تقتنى هذه البنود، إلى تأخر وصولها وإطالة فترات الانتظار لمن يحتاجون إليها.

وفي عام 2022، لم يتمكن المكتب من شراء عدد أدوات لتشخيص حمى الضنك من خلال وحدة المشتريات التابعة لليونيسف لأن المكونات الأساسية كان منشؤها الولايات المتحدة. وقد أثر ذلك في قدرة النظام الصحي على اكتشاف الحالات وعلاجها في الوقت المناسب. وبالمثل، عانى المكتب، من أجل اقتناء سيارة إسعاف لنظام رعاية الأمومة، من طول عملية الشراء والتي كانت معاملاتها مرتفعة التكاليف بسبب عدم تمكنه من الحصول على المعدات في الولايات المتحدة من البائعين الذين عرضوا علامات تجارية أمريكية رائدة بتكاليف أقل.

وعند التعاقد على تقديم الخدمات، حدثت حالات تأخر في إصدار العقود وإدارتها (حوالي 20 يوما إضافيا مقارنة بالعملية العادية) بسبب تعديل أو إلغاء الحسابات (من جانب المصارف الدولية) لبعض البائعين الذين يرسلون شحنات إلى كوبا، حتى فيما يتعلق بالعقود الصادرة عن المنظمات الدولية. وبرزت أيضا ضائقات في إدارة عقود البائعين من جانب مكتب كوبا. فالعقود التي يجهزها المكتب يتعين إصدارها باليورو. وأسفر ذلك عن خسائر في سعر الصرف بلغت نحو 0,2 في المائة لكل عقد أثناء التحويل من الدولار إلى اليورو.

وتعدّ على مكتب كوبا الاستفادة من الوفورات في تكاليف المعاملات التي تترتب على الاتفاقات العالمية المبرمة بين اليونيسف وشركات في الولايات المتحدة لشراء اللوازم والخدمات، ولا سيما المتعلقة منها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتراخيص البرمجيات، وخدمة الإنترنت. وأسفر شراء لوازم تكنولوجيا المعلومات من خلال العطاءات المحلية مع البائعين الوسطاء عن زيادة في التكلفة بنسبة 20 في المائة في المتوسط لكل بند في عام 2022.

وعلاوة على ذلك، تأخرت العمليات اللوجستية مع وكلاء الشحن العالميين الذين تتعامل معهم اليونيسف بسبب تنسيق وثائق الشحن وشهادات المستخدم النهائي المرتبطة بالحصار. واستخدم اليورو لإصدار العقود المبرمة مع وكلاء الشحن العالميين لشحن الإمدادات، وهذا ما أسفر عن تكبد تكلفة بسبب سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو. وقام مكتب اليونيسف في كوبا بتدبير حجم يقارب ملء 43 حاوية (لا يشمل وكلاء الشحن العالميين)، بتكلفة قدرها 387 000 دولار للحاوية الواحدة، أديرت خلالها الشحنات من أسواق بعيدة من خلال عقود مبرمة مع وكلاء الشحن تنطوي على تكاليف أعلى ومهل تسليم أطول. وحدث أيضا انخفاض في تواتر دخول السفن إلى الموانئ الكوبية، وهذا ما أدى إلى تراكم الشحنات في موانئ إعادة الشحن إلى سفن أخرى، مما أسفر عن آثار خطيرة بوجه خاص على الاستجابة الإنسانية. وتعتقد اليونيسف أنه لو كانت لوجستيات الشراء والشحن تدار من سوق الولايات المتحدة، لكان من الممكن تخفيض التكلفة بنسبة 50 في المائة في المتوسط.

وخلال العام الماضي، استمرت القيود المفروضة على التحويلات المصرفية الشهرية بالدولار إلى كوبا. ويتعين على مكتب اليونيسف في كوبا أن يستخدم مصرفا تابعا لطرف ثالث لصرف العملات من أجل

تغذية حسابه المحلي بالدولار شهريا. وترتّب على ذلك تكبد تكاليف أسعار الصرف ورسوم المصارف والمعاملات، مما تسبب في خسارة نحو 15 في المائة من مجموع القيمة المحولة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

مقدمة

تنص الفقرة 99 من عهد بريدجتاون (TD/541/Add.2)، المعتمد في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تشرين الأول/أكتوبر 2021، على ما يلي:

ينبغي التصدي للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف من خلال تعزيز التعاون الدولي الذي يقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتُحثّ الدول بقوة على الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير اقتصادية ومالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وذلك بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بالطابع التقييدي والآثار الإنمائية لهذه التدابير التي تؤثر سلباً على رفاه السكان ويمكن أن تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل في الدول المعنية، فضلاً عن إضعاف علاقاتها التجارية.

وتخضع كوبا للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ عام 1962. وقد أُرسيت أسس سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه كوبا في المذكرة الرئاسية بشأن الأمن القومي المعنونة "تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا" والصادرة في 16 حزيران/يونيه 2017⁽⁴⁶⁾. فقد حدد هذا الأمر التوجيهي توجهاً سياساتياً رئيسياً يهدف إلى جملة أمور منها تشديد الحصار المفروض على كوبا، بسبل تشمل فرض قيود على المعاملات المبرمة مع شركات تسيطر عليها كيانات حكومية معينة ووقف سفر الأفراد في إطار التواصل بين الشعبين. واتُخذت بعد ذلك خطوات لزيادة تشديد القيود، ومنها إنفاذ جميع الأحكام الواردة في قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996.

وعلى الرغم من عملية مراجعة السياسة التي تم الإعلان عنها في عام 2021، تم فرض سلسلة من الجزاءات المالية على الكيانات الكوبية، إلى جانب قيود على إصدار التأشيرات، في أعقاب الاحتجاجات التي جرت في كوبا في تموز/يوليه 2021. وفي عام 2022، اتُخذت خطوات لتخفيف القيود المفروضة على الهجرة والقيود المالية التي تؤثر على المواطنين الكوبيين. وزيد حجم عمليات معالجة تأشيرات الهجرة في سفارة الولايات المتحدة في هافانا، وخُففت قيود السفر ووسّع نطاق الرحلات الجوية. وبالإضافة إلى ذلك، خُففت القيود المالية المفروضة على التحويلات المالية، فألغيت الحدود القصوى المطبقة على المبالغ وتواتر التحويلات المالية للأقارب، وسُمح بتحويل الأموال في إطار التبزّع للشعب الكوبي⁽⁴⁷⁾. ويجري إعادة تصميم برنامج الإقامة المشروطة للمّ شمل الأسر الكوبية، بحيث يُسمح بإصدار ما يصل إلى 20 000 تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة كل عام. غير أن سريان الحصار المفروض على كوبا كان مستمرا في آذار/مارس 2023.

(46) United States of America, Federal Register, Vol. 82, No. 202. 20 October 2017

(47) United States of America, Congressional Research Service, "Cuba: U.S. Policy Overview", 2022

الاتجاهات الاقتصادية العامة⁽⁴⁸⁾

لقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشدة على الأداء الاقتصادي لكوبا في السنوات الثلاث الماضية. فقد أحدثت القيود المفروضة على حركة الأشخاص وإجراءات الإغلاق الشامل للأماكن حول العالم أثراً في التجارة الدولية والسياحة، وهما قطاعان يوفران إيرادات خارجية حيوية لكوبا. وبعد انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10,9 في المائة في عام 2020، تعافى الاقتصاد بقدر طفيف في عام 2021، مسجلاً معدل نمو سنوي قدره 1,3 في المائة. وهذا أداء منخفض مقارنةً بمتوسط معدل النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ 6,6 في المائة، وفي منطقة البحر الكاريبي البالغ 6,4 في المائة. وتشير التقديرات إلى أن كوبا ستسجل معدل نمو موجباً قدره 2,0 في المائة في عام 2022، كما يُتوقع تحقيق نمو بنسبة 1,5 في المائة في عام 2023⁽⁴⁹⁾.

ونظراً للصددمات المرتبطة بالجائحة وببطء التعافي، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي لكوبا أقل مما كان عليه في عام 2015. فمن عام 2015 إلى عام 2021، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد بنسبة 1 في المائة سنوياً في المتوسط، مقارنةً بمتوسط معدل النمو السنوي الموجب البالغ 2,7 في المائة المسجل خلال فترة السنوات الخمس الأسبق (2010-2015). ومن الملاحظ بشكل خاص أن التضخم وصل إلى مستويات غير مسبوقه في عام 2021، حيث ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 255 في المائة بعد توحيد نظام العملة المزدوج. واستمر تأثير الأداء الاقتصادي لكوبا في عام 2022 بالصددمات السلبية الأخرى، مثل انخفاض مستويات السياحة وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية على إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا، وكذلك إعصار إيان الذي ضرب البلد في أيلول/سبتمبر 2022.

ومن المتوقع أن تؤدي التوترات الجيوسياسية الحالية - وما يترتب عليها من ارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة وأسعار الفائدة وحجم الدين العام - إلى ازدياد العسر الاقتصادي في كوبا. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 28 في المائة بين كانون الثاني/يناير 2020 وكانون الثاني/يناير 2023، ثم عادت لتتخفص⁽⁵⁰⁾. وأدى ارتفاع أسعار الفائدة وما يترتب عليه من ارتفاع لتكلفة الاقتراض إلى ازدياد صعوبة تحمل العبء الناجم عن عجز الميزانية المالية وعجز الميزان التجاري الخارجي. وقد انخفض الدخل الحقيقي للأسر المعيشية بنسبة 1,6 في المائة في عام 2022 في البلدان النامية نتيجة لارتفاع الأسعار⁽⁵¹⁾. ويُحتمل أن تتأثر كوبا بشدة جراء ارتفاع أسعار الطاقة بسبب وضعها كمستورد صاف للطاقة واعتمادها على مجموعة صغيرة من الموردين. وسيكون تثبيت أسعار السلع الأساسية مهما لتخفيف العبء الاقتصادي الواقع على عاتق كوبا.

ولدى كوبا، التي تعتبر اقتصاداً جزرياً صغيراً بلغ ناتجه المحلي الإجمالي 107 بلايين دولار (في عام 2017)، قطاع زراعي صغير كثيف العمالة يساهم بنسبة 3,7 في المائة في الناتج المحلي

(48) مصدر جميع البيانات المشار إليها في النص من هنا فصاعداً هو إحصاءات الأونكتاد (UNCTADStat)، ما لم يُذكر خلاف ذلك (متاحة على العنوان الشبكي التالي: <https://unctadstat.unctad.org/EN>).

(49) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2023 (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(50) UNCTAD, "Pulse of the global crisis", متاح على العنوان الشبكي التالي: <https://unctad.org/global-crisis/dashboard>. وهو مستند إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(51) Rijkers and others, "War-induced food price inflation imperils the poor", Centre for Economic Policy Research, 1 April 2022.

الإجمالي مع أنه يستوعب 18 في المائة من القوة العاملة⁽⁵²⁾، ولديها قطاع صناعي يساهم بنسبة 25 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي مع أنه لم يكن يوظف سوى 17 في المائة من العمال في عام 2020. وفي المقابل، فإن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على الاقتصاد، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 71 في المائة، وفي العمالة بنسبة 65 في المائة⁽⁵³⁾؛ ويشكل النساء 38 في المائة من القوة العاملة، ويشغل 81 في المائة منهن في قطاع الخدمات⁽⁵⁴⁾.

أنماط المبادلات التجارية واتجاهاتها

اتّسمت أنماط المبادلات التجارية لكوبا بوجود عجز في تجارة البضائع. وعلى الرغم من انخفاض العجز في عامي 2019 و 2020، ارتفع مستوى العجز في عام 2021 ليلبلغ زهاء 7 بلايين دولار، أو 82 في المائة من حجم الواردات. ولما كانت كوبا بلدا يعتمد بشدة على الأسواق الدولية للحصول على الموارد الطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا، فإن توافر الفرص لوصوله إلى الأسواق الدولية متطلب أساسي لكي يتمكن من بيع منتجاته وكذلك تلبية الطلب المحلي.

وقد انخفضت صادرات البضائع الكوبية بشكل كبير من عام 2011 إلى عام 2021، حيث هبطت من 6,4 بلايين دولار في عام 2011 إلى 1,5 بليون دولار في عام 2021. وانخفض حجم صادرات كوبا بنسبة 8 في المائة سنويا في المتوسط بين عامي 2010 و 2015، وبنسبة 10 في المائة بين عامي 2015 و 2020. وفي عام 2021، انخفضت الصادرات بنسبة 12 في المائة. وهذا على النقيض تماما مع اتجاهات الصادرات العالمية التي نمت في المتوسط بنسبة 1,5 في المائة وبنسبة 2,7 في المائة خلال الفترة 2010 إلى 2015 والفترة 2015 إلى 2020، على التوالي، وحققت انتعاشا قويا في عام 2021، حيث نمت بنسبة 26,5 في المائة. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة كوبا من صادرات البضائع العالمية إلى نصف ما كانت عليه، من 0,035 في المائة في عام 2011 إلى 0,007 في المائة في عام 2021.

ويتمثل البندان الرئيسيان لصادرات كوبا في المشروبات والتبغ، حيث استأثر هذان بنسبة 18,6 في المائة من إجمالي صادرات السلع في عام 2021. ويليهما الخامات والمعادن (16,2 في المائة) والمواد الغذائية الأساسية (15,8 في المائة). وبشكل أكثر تفصيلا، احتل التبغ والمواد الكيميائية والسكر والخامات المعدنية والأدوية مكانة بارزة ضمن المنتجات التصديرية الرئيسية. وعلى الرغم من تراجع دور المحصولين النقديين التقليديين - السكر والتبغ - في الاقتصاد، فقد ظلّا يمثلان مصدرا مهما لإيرادات النقد الأجنبي.

وكانت أسواق التصدير الرئيسية لكوبا في عام 2021 هي الاتحاد الأوروبي (26,4 في المائة من إجمالي الصادرات) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (25,1 في المائة). وعلى مستوى فرادى البلدان، تعدّ كندا (20,1 في المائة) والصين (16,6 في المائة) وجمهورية فنزويلا البوليفارية (14,8 في المائة) وإسبانيا (8,2 في المائة) ومملكة هولندا (4 في المائة) من بين الشركاء الرئيسيين في مجال تصدير البضائع. ومع انكماش صادرات كوبا من البضائع، انخفض حجم الصادرات إلى هذه الأسواق الرئيسية أيضا على مر السنين. وفي الأسواق العالمية، واجهت الصادرات الكوبية متوسطا مرجحا لتعريفات الدول الأولى

(52) International Labour Organization, ILOSTAT database. Available at <https://ilostat.ilo.org/>

(53) المرجع نفسه.

(54) المرجع نفسه.

بالرعاية بلغ حوالي 15,8 في المائة وتعريفات مطبقة بنسبة 15,6 في المائة في عام 2021. ويفرض الاتحاد الأوروبي أعلى متوسط مرجح للتعريفات المطبقة على الأصناف الرئيسية الخمسة للصادرات (21,5 في المائة)، وتفرض منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أدنى هذه المتوسطات (2 في المائة)⁽⁵⁵⁾.

وكانت واردات البضائع، التي قُدرت بقيمة 8,5 بلايين دولار في عام 2021، تكافئ أكثر من خمسة أضعاف صادرات البضائع، ذلك أن كوبا تعتمد بشدة على الواردات لتوفير الآلات ومعدات النقل والمواد الغذائية الأساسية والوقود والمواد الكيميائية. وانكمش حجم الواردات إلى كوبا بنسبة 27 في المائة في عام 2020، وكان حجم انتعاش الواردات لاحقاً في عام 2021 أقل بنسبة 17,4 في المائة من المتوسط الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي البالغ 28 في المائة. وتمثل "المواد الغذائية الأساسية"، بما في ذلك الحبوب واللحوم، والوقود المعدني، وفئات التصنيع المختلفة ("الآلات ومعدات النقل"، و "السلع المصنّعة الأخرى"، و "المنتجات الكيميائية") الأصناف المستوردة الرئيسية. وبالنسبة للوقود، هناك درجة عالية من تركّز مصادر الاستيراد. فقد تم الحصول على حوالي 66 في المائة من واردات كوبا في عام 2021 من جمهورية فنزويلا البوليفارية و 20,5 في المائة من الجزائر.

العلاقات التجارية الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة

تتأثر التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة تأثراً شديداً بالحصار، مما يعني أن هناك إمكانات هائلة غير مستغلة بالنظر إلى حجم الاقتصادين، وأوجه التكامل الاقتصادي بينهما، وقربهما الجغرافي. وقُدّر حجم ما هو قائم من الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة في عام 2021 بمبلغ 1,5 مليون دولار، أي أقل من 0,12 في المائة من إجمالي صادرات كوبا إلى العالم.

وفي المقابل، كانت واردات كوبا من الولايات المتحدة أكبر بكثير، وكانت كبيرة الحجم في المطلق. ففي عام 2021، بلغت واردات كوبا الثنائية 540 مليون دولار، بزيادة بنسبة 42 في المائة عن العام السابق، لترتفع حصتها من 5,3 في المائة من إجمالي واردات كوبا من العالم إلى 6,4 في المائة. وكانت هذه الواردات تتألف أساساً من المواد الغذائية الأساسية (93 في المائة من المجموع)، مثل اللحوم ومستحضراتها، والحبوب ومستحضراتها، بما في ذلك اللحوم المأكولة (مثل الدواجن) والقمح والأرز والذرة والبيذور الزيتية. وهذا انعكاس لوجود أنواع محدّدة من السلع الأساسية الزراعية المسموح بتصديرها تجارياً من الولايات المتحدة، وإن كان هذا يخضع للعديد من القيود والمتطلبات على صعيد الترخيص. وهناك أصناف مستثناة أخرى تشمل أدوية وأجهزة طبية محددة، وبنود الأصناف اللازمة لحماية البيئة في الولايات المتحدة ولحماية جودة الهواء أو المياه أو السواحل دولياً (بما في ذلك الأصناف المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة)، وبنود الأصناف اللازمة لضمان سلامة الطيران المدني والتشغيل الآمن للطائرات التجارية العاملة في النقل الجوي الدولي، وبنود الاتصالات السلكية واللاسلكية التي من شأنها تحسين الاتصالات من وإلى الشعب الكوبي وبين أفرادهم، وبنود الأصناف اللازمة لتلبية احتياجات الشعب الكوبي⁽⁵⁶⁾.

(55) الحل التجاري العالمي المتكامل، قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام التحليل والمعلومات التجارية.

United States of America, Code of Federal Regulations, title 15, subtitle B, chap. VII, subchapter C, (56)
.(1996) part 746, para. 746.2.

الخدمات والتحويلات المالية

طوّرت كوبا قدرات تصديرية مهمة في قطاع الخدمات. ففي عام 2020، بلغت صادرات كوبا من الخدمات 7 بلايين دولار، مقابل واردات بقيمة 1,5 بليون دولار. غير أنه مقارنةً بعام 2019، مثل هذا انخفاضاً بنسبة 31,8 في المائة للصادرات وانخفاضاً بنسبة 24,2 في المائة للواردات. وتتمثل أنشطة التصدير الرئيسية في خدمات السفر وخدمات أخرى غير محددة.

وتمثل السياحة أحد أهم القطاعات في البلد، حيث مثلت 6,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وقد عانى هذا القطاع من انتكاسة كبيرة بسبب مجموعة الظروف الدولية، حيث هبط النشاط من ذروته البالغة أكثر من 4,7 ملايين ليلة مبيت لزائر في عام 2018 إلى حوالي 356 000 زائر وافتقد فقط في عام 2021⁽⁵⁷⁾. ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي إيرادات السفر من 2,7 بليون دولار في عام 2018 إلى 417 مليون دولار في عام 2021.

وبلغ حجم تدفقات التحويلات المالية إلى كوبا التي يرسلها المهاجرون والعاملون في الخارج 2,0 بليون دولار في عام 2021، في انخفاض بنسبة 30 في المائة عن عام 2020، وهذا يمثل زهاء نصف تحويلات عام 2019. وبسبب الحظر المفروض على تجهيز التحويلات عن طريق الكيانات المدرجة في ما يسمى قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود، أوقفت شركة ويسترن يونيون عملياتها في كوبا في عام 2020⁽⁵⁸⁾. ومنذ حزيران/يونيه 2022، باتت الولايات المتحدة تسمح بتحويل الأموال على سبيل التبرع للمواطنين الكوبيين ورفعت القيود المفروضة على تحويل الأموال للأقارب⁽⁵⁹⁾.

الاستنتاج

لقد تسببت جائحة كوفيد-19 والصدمات المناخية والتوترات الجيوسياسية في إلحاق أضرار بالاقتصاد الكوبي وبحياة الشعب الكوبي التي تعتمد بشدة على التجارة الدولية وعائدات السياحة وتدفقات التحويلات المالية. ويبدو أن البلد يعاني من صعوبات مستمرة بسبب بطء النمو، وتدني الصادرات، وارتفاع العجز الخارجي، وارتفاع تكاليف المعيشة. وإذا دخلت إلى الاقتصاد الكوبي تدفقات قوية على صعيدي التجارة والتمويل الدوليين فإن هذا من شأنه دعم الانتعاش الاقتصادي في كوبا، وكذلك مساعدة البلد على اكتساب مزيد من القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية وتهيئة اقتصاده لكي يكون له مستقبل مستدام.

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخراً لتخفيف القيود المفروضة على كوبا، لا يزال الحصار سارياً، وهو يعرقل النمو السليم للعلاقات التجارية بين البلدين المتجاورين. ولا يزال هذا الأمر يثير قلق كوبا لأن التجارة تؤدي دوراً حاسماً في اقتصادها ولأن البلد يسعى إلى إعادة البناء على نحو أفضل مما كان عليه الحال قبل الصدمات الأخيرة. وقد تسبب الحصار حتى تاريخه في إحباط جهود البلد الرامية إلى توظيف التجارة كأداة للتنمية المستدامة.

(57) منظمة السياحة العالمية.

(58) United States of America, Congressional Research Service, "Cuba: U.S. Policy Overview", 2022

(59) المرجع نفسه.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 آذار/مارس 2023]

صدقت كوبا على التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الحفاظ على إدخال تغييرات في نموذجها التنموي.

ولا تزال الوثيقة المعنونة، "المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحزب والثورة" توجه عملية الإصلاح الجارية. وقد أقر البرلمان الكوبي أيضا الإطار المفاهيمي للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي والخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030. وتحدد الخطة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بما يلي: فعالية الحكم الاشتراكي والتكامل الاجتماعي؛ وإدخال تغييرات على القطاع الإنتاجي والمشاركة في التجارة الدولية؛ وتطوير البنية الأساسية؛ وتطوير الإمكانات البشرية والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والموارد الطبيعية والبيئة؛ والتنمية البشرية، والمساواة والعدالة. ومن أجل تنفيذ الخطة، تمت الموافقة على نظام عمل يتضمن ستة برامج إنمائية كبرى. وتشكل هذه البرامج آلية تخطيط ورصد وتقييم تحقيق الأهداف ومؤشرات والأهداف. وتتسم المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بطابع ابتكاري ضمن السياق الوطني وتمثل تحديا للبلد. والهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية هو تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، مع الاعتراف بأن للحكومات المحلية دورا حيويا تؤديه في إطار اللامركزية الحالي. وفي السنوات الأخيرة، اعتُمدت تدابير جديدة، مثل إنشاء إطار تنظيمي للموافقة على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوحيدها، وهو جانب جديد في السياق الكوبي. وفي هذا السياق، تواجه كوبا تحديات مهمة، ولا تزال الخدمات الاجتماعية الشاملة تشكل أولوية بالنسبة للحكومة. ولذلك، يجري تعديل شبكة الحماية الاجتماعية التقليدية لضمان استدامتها وزيادة تركيزها على أكثر فئات السكان ضعفا، مثل كبار السن.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم 85 من المبادئ التوجيهية الاجتماعية والاقتصادية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل دعم الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030، ويشير بصورة مباشرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة السلطات الوطنية في معالجتها للقضايا والتحديات الناشئة.

وكذلك، أقر المؤتمر السابع للحزب الشيوعي خطة الدولة للتصدي لتغير المناخ وتعزيز التنمية القادرة على الصمود المعروفة بخطة "رسالة الحياة" (Tarea Vida).

وأقر نص دستوري جديد بعملية استفتاء واسعة أجريت في عام 2019. وينص الدستور الجديد على جملة أمور من بينها الاعتراف بحقوق المواطنين وبأنواع مختلفة من الممتلكات؛ والتأكيد مجددا على الدور المحلي في التنمية؛ وإجازة إدخال تغييرات على هيكل الحوكمة. ويجري تنفيذ التغييرات التشريعية المستمدة من الدستور.

وقد تأثرت كوبا أيضا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لاستراتيجية عمل مشتركة بين القطاعات، وافق البلد على خطة للوقاية من الجائحة ومكافحتها. وفي إطار الاستجابة، طورت كوبا عدة لقاحات مرشحة، وهي تعمل على وضع خطة لتطعيم السكان تعتمد على لقاحاتها الخاصة. وتستخدم هذه اللقاحات، وهي الأولى التي تنتج في المنطقة، بالفعل في بلدان أخرى.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما تبذله السلطات الوطنية من جهود لمعالجة القضايا والتحديات الإنمائية الناشئة. وتقوم شراكة البرنامج الإنمائي مع السلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. فقد دعم البرنامج الإنمائي الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الرئيسية على الصعيدين المحلي والوطني على مدى أكثر من 40 عاما. وجرت الموافقة في عام 2020 على البرنامج القطري للفترة 2020-2024، وهو متسق مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المتفق عليه بين كوبا ومنظومة الأمم المتحدة. وهو يتناول الأولويات الاستراتيجية للبلد، على النحو الوارد في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030، وفي تقرير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستولى الأولوية في إطار كل نتيجة من النتائج المتوقعة لاتباع نهج إنمائي متعدد الأبعاد يجمع بين تحسين الظروف الاقتصادية ورفاه الناس وتمكينهم، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والإدارة الشاملة للمخاطر. وسيشجع البرنامج الإنمائي التنسيق بين منظمات الدولة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية التي تسهم أعمال كل منها في التغيير.

ويدعم البرنامج الإنمائي مجالات التعاون ذات الأولوية التي تكون أحيانا ابتكارية في السياق الوطني، وتكون لها أهمية استراتيجية كبيرة بالنظر إلى التغييرات التي أدخلت على نموذج التنمية الكوبي، وتسهم في التعافي الاجتماعي الاقتصادي من آثار كوفيد-19. وسيظل تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صميم برنامج التعاون الذي يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والمعارف.

العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة

تأثرت العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة تأثرا شديدا بالتدابير التي اتخذتها الإدارة السابقة للولايات المتحدة. ومن بين التدابير التي تؤثر سلبا على العلاقات الثنائية ما يلي: تعليق تقديم الخدمات القنصلية في سفارة الولايات المتحدة في هافانا للمواطنين الكوبيين الراغبين في السفر إلى الولايات المتحدة؛ وتقليص عدد الموظفين الدبلوماسيين للولايات المتحدة في كوبا بشكل كبير؛ وإلغاء منح تأشيرات سياحية صالحة لمدة خمس سنوات للكوبيين؛ وبدء نفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون المعنون "قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا"، الذي يشدد الظروف العامة للحصار بالسماح لمواطني وشركات الولايات المتحدة، وكذلك للمواطنين الكوبيين الحاصلين على جنسية الولايات المتحدة، برفع دعاوى قانونية بشأن الممتلكات المصادرة منهم في كوبا.

وأتخذت تدابير أخرى للحد بشكل كبير من المعاملات المالية مع كوبا، كان من ضمنها توسيع قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المرتبطة بكوبا الخاضعة لقيود والتي يُحظر إجراء معاملات مالية مباشرة معها إلى أكثر من 200 كيان وكيان فرعي⁽⁶⁰⁾؛ وتعديل الترخيص العام المتعلق بمعاملات "المرور العابر" للأموال؛ وإلغاء الإذن بالتحويلات النقدية للهباب؛ ووضع حد أقصى للتحويلات المالية العائلية. وفي أيار/مايو 2019، سُمح بدخول الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون حيز النفاذ، وهو ما يسمح برفع دعاوى قانونية على شركات من بلدان ثالثة تجري معاملات تجارية مع كوبا تُستخدم فيها ممتلكات مواطني الولايات المتحدة التي أمتها الحكومة الكوبية في وقت سابق. ويُذكر أن قانون هيلمز - بيرتون في عام 1996 سُنَّ كتشريع يزيد من تشديد الحصار الاقتصادي، غير أن الإدارات السابقة علقت تنفيذ بابه

(60) للاطلاع على قائمة الكيانات الخاضعة لقيود، انظر: www.state.gov/cuba-sanctions/cuba-restricted-list/list-of-restrictedentities-and-subentitiesassociated-with-cuba-effective-as-of-november-19-2019

الثالث كل ستة أشهر. وفُرضت قيود إضافية على السفر، ومن ذلك على سبيل المثال منع البواخر السياحية من التوقف في كوبا، وتضييق نطاق تراخيص السفر مع إلغاء فئة السفر لأغراض التواصل بين الشعبين التي كانت يُسمح بموجبها لمواطني الولايات المتحدة بزيارة كوبا في إطار جولات جماعية منظمة تثقيفية، وحظر الرحلات الجوية من الولايات المتحدة إلى جميع المدن الكوبية باستثناء هافانا.

وعلاوة على ذلك، فُرضت على موردي النفط الخام الدوليين وعلى كيانات مالية عدّة جزاءات شملت فرض عقوبات وتجميد للأصول المالية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت إدارة الولايات المتحدة إدراج كوبا في قائمة البلدان الراحية للإرهاب. وقد شكل هذا الإجراء - بالإضافة إلى كونه نكسة كبيرة في العلاقات الثنائية - تشديدا للعقوبات المفروضة على كوبا وعلى الشعوب والبلدان التي تقوم بأنشطة تجارية مع البلد.

وفي ظل الإدارة الحالية للولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن الجزاءات الرئيسية لا تزال قائمة، فقد كانت هناك دلائل على المرونة. واعتمدت مجموعة من التدابير، من قبيل ما يلي: تعليق الحد الأقصى للتحويلات البالغ 1 000 دولار في كل ربع سنة، فضلا عن السماح بإرسال التحويلات إلى أشخاص ليسوا من أفراد الأسرة؛ وإعادة تنشيط برنامج الأذن بلم شمل الأسر الكوبية وزيادة الخدمات الفصليّة وتجهيز التأشيرات، بما في ذلك الرحلات التعليمية والاجتماعات المهنية والبحثية؛ وزيادة في الرحلات الجوية بين الولايات المتحدة والجزيرة. ووصفت وزارة الخارجية الكوبية الإجراءات بأنها خطوة محدودة في الاتجاه الصحيح.

الآثار المحددة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

في ظل ظروف الجائحة، لا يزال الحصار قائما، وقد اتضح أثره السلبي بشكل أكثر تحديدا واتسع نطاقه بشكل كبير جدا مقارنة بما كان عليه في السنوات السابقة، ولا سيما في مجال التجارة والأنشطة المالية. فقد حد الحصار من القدرة على اقتناء الأدوية والمعدات واللوازم الطبية، وهو يؤثر على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ويُبقى الحصار القيود مفروضة على تداول دولار الولايات المتحدة وعلى الواردات من كوبا. وهو يؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. وللحصار أثر على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموما.

وتفيد التقديرات الرسمية بأن الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي من جراء الحصار بلغت، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى شباط/فبراير 2022، ما قدره 154,2 بليون دولار بالأسعار الجارية.

وقد حدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وهذا هو ما قلّص من إمكانية حصول كوبا على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخططها الإنمائية على الصعيدين الوطني و/أو المحلي.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحد الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب، ولا سيما شركات الولايات المتحدة، في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك منطقة التنمية الخاصة في ماريبيل. ويعوق الحصار تدفق الاستثمارات، ويحدّ من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وينجم عن الإجراءات المتبعة للحصول على التأشيرات تقييد سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة ضمن إطار اتفاقات التعاون.

وما فتئ الحصار يؤثر سلباً على الأعمال اليومية في مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يخلق الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو المحظورات التجارية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية الموجودة في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى. ويقل أيضاً من عدد الموردين المحتملين ويحد من العمليات التنافسية.

وعلى الصعيد المالي، لا يزال الحصار يمنع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن ميزانيات جميع المشاريع تُسجل بدولار الولايات المتحدة، أصبحت التحويلات إلى الخارج تجري بعملات أخرى غير الدولار (تكون غالباً اليورو، والجنيه الإسترليني، والدولار الكندي، والين الياباني، والفرنك السويسري). غير أن المعاملات، حتى عند دفع مبالغها بأي من هذه العملات الأخرى، يتأخر تخليص المصارف لها بصورة كبيرة، حيث تطلب، بصورة مستمرة، الحصول على معلومات إضافية بغية الامتثال لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية عبر جميع مراحل منظومة السلسلة المصرفية (المصدر والوسيط والمستفيد). ومعظم الموردين الذين كانت تربطهم بالشركات الكوبية وبالبرنامج الإنمائي طيلة سنوات علاقات تجارية سلسة واصلوا إغلاق حساباتهم بسبب السياسات التي تتفرضها مصارف عديدة توجد معظمها في بنما والمكسيك، وترتبط هذه السياسات مباشرة وصراحة بالجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. وفي عام 2022، واجه المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا ومشاريعه عدة مشاكل، حيث شاركت في معظم المعاملات المالية مصارف وسيطة تخضع لولاية الولايات المتحدة مما أدى في نهاية المطاف إلى رفض تلك المعاملات تلقائياً من جانب تلك المصارف، في إطار سياساتها المتعلقة بالامتثال. وأثرت هذه التدابير على قدرة المكتب القطري على سداد المدفوعات للموردين في غضون المهل الزمنية المتفق عليها، كما أدت إلى زيادة تكاليف المعاملات، مما أثر بدوره على ميزانيات المشاريع.

وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الحصار في مجال النقل قيوداً عملية على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في المرافئ الكوبية. ويقلل هذا الأمر بشكل كبير من عدد شركات النقل البحري التي تُدرج كوبا ضمن مساراتها، وهو ما يحد من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع. وتؤثر التكاليف المرتبطة بالوسطاء وبالنقل عبر مسافات بعيدة سلباً على إمكانية الحصول على المدخلات الرئيسية لتنفيذ المشاريع الإنمائية، كما تؤثر على التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع. وبالمثل، يتعين شراء واستيراد المنتجات اللازمة للمشاريع الإنمائية من أماكن أبعد، وبتكلفة أعلى بكثير.

آثار الحصار على المشاريع

يخلف الحصار أثراً مباشراً على جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يزيد من تكاليف المعاملات اللازمة للحصول على مدخلات المشاريع، ومن تكاليف شحن السلع المستوردة والوقت الذي يستغرقه النقل. ويتطلب إيجاد شركات شحن بديلة مزيداً من الوقت والجهد. ونتيجة لذلك، واجهت المشاريع تأخيرات كبيرة في شراء مدخلاتها وتوزيعها، مما كان له أثر سلبي على تنفيذ أنشطة المشاريع في الوقت المناسب وعلى نتائجها.

وكان الوضع معقدا ومثيرا للقلق على نحو خاص في حالة المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية، نظرا لطول مدة الإجراءات التي يتطلبها الوصول إلى المدخلات الزراعية واستيرادها، مثل نظم الري والآلات والأدوات الزراعية. وبوجه عام، تستغرق عمليات الشراء وقتا أطول، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها. فعلى سبيل المثال، اتبع الموردون الأوروبيون الذين لديهم تكنولوجيات متقدمة لمصانع الميثان الأحيائي قيودا ذاتية من حيث تقديم العروض لعملية شراء مفتوحة من المقر إلى كوبا، بالنظر إلى أنهم يعملون على توسيع أسواقهم لتشمل الولايات المتحدة أو لأن لديهم أجزاء/قطعا من أصل أمريكي. ونتيجة لذلك، تأخر تنفيذ وتحقيق الآثار المتوقعة للمشروع لمدة عامين.

ولذلك، يجب على العروض المالية والمشاريع الجديدة أن تراعي، في تصميمها، طول المدة التي تستغرقها عمليات الشراء؛ ويجب عليها أيضا، بغية تغطية التكاليف الإضافية، تخصيص موارد مالية إضافية كان يمكن تخصيصها، لولا ذلك، لأنشطة إنمائية. وتُعطى تلك التكاليف الإضافية من الأموال المقدمة من الشركاء الدوليين في التنمية، التي تُوجّه عن طريق البرنامج الإنمائي.

وكثير من الأصول اللازمة لمشاريع المكتب القطري تنطوي على تكنولوجيات من الولايات المتحدة أو تتضمن مكونات مصنوعة في الولايات المتحدة. ولا يزال قانون توريتشيلي لعام 1992 وقانون هيلمز - بيرتون لعام 1996 ساريين؛ وينصان كلاهما صراحةً على حظر المبيعات إلى كوبا عن طريق شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية في بلدان ثالثة، وينصان على فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك هذا الحظر. وقد أدى التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، اعتبارا من أيار/مايو 2019، إلى الحد من الشراكات والاتفاقات الجديدة.

وفي السياق الحالي الذي يشهد التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، تُطوَّق هذه القيود على نحو أكثر صرامة وقد ظهرت تحديات جديدة لدى تنفيذ المشاريع الإنمائية في كوبا. ولم يؤثر هذا الأمر على المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة فحسب، بل كان له أيضا أثر رادع في البلدان الأخرى التي يكون فيها الأشخاص والشركات والمصارف والكيانات الأخرى أكثر تخوفا من الجزاءات. ويمثّل انخفاض عدد الموردين الدوليين المتوفرين نتيجة مباشرة للجزاءات وانتكاسةً في سياق سوق محلية تعتمد على الواردات. ويؤثر هذا الوضع أيضا على عمليات شراء تكنولوجيا الحاسوب.

وتوفّر المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتي يشكل البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي منها، الأدوية والكواشف الكيميائية والمعدات المختبرية لفائدة 28 044 شخصا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع الأعمار. وتُشتري هذه المنتجات من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وحتى عندما تنطبق الاتفاقات الطويلة الأجل المبرمة بين البرنامج الإنمائي والموردين الدوليين على المشروع في كوبا، يعوق الحصار شراء المنتجات التي صُنعت في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على مكونات مصنوعة في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قبل تقديم خدمات أو منتجات إلى المشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستهلك الكثير من الوقت والجهد.

آثار الحصار على العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يؤثر الحصار أيضا على العمل اليومي للمكتب القطري للبرنامج الإنمائي. وتُفرض قيود على استخدام الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي تهدف إلى تنفيذ أنشطة التنمية ورصدها على نحو فعال، في جملة أمور أخرى. ومن باب التقييد الخارجي، يظل الوصول عمليا من كوبا (دورة الشراء المتكاملة) إلى جميع مواقع التجارة الإلكترونية الدولية مغلقا تماما على مستوى الاتصال الإلكتروني. وفي حالات كثيرة، يقوم ذلك على اشتراطات الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ويكون العديد من المواقع الشبكية والخدمات محجوبة عند محاولة الوصول إليها عن طريق مقدمي خدمات الإنترنت الكوبيين بسبب الحصار. ويُحجَب عن مزودي خدمات الإنترنت الكوبيين العديد من المواقع والخدمات، مثل Adobe و Amazon و Cisco و VMware. وبالمثل، فإن الوصول إلى مواقع المعلومات التقنية، والدعم التقني، والدراسات، وتحليل الأسعار، من بين أمور أخرى، مقيد. ولا تسمح بوابات الدفع بإجراء العمليات من عند مزودي خدمة الإنترنت الوطنيين. وعلى سبيل المثال، لا يمكن الوصول إلى المنصات المؤسسية الرئيسية للبرنامج الإنمائي مثل منصة DocuSign، من بين منصات أخرى، عند محاولة الاتصال من جانب مقدمي خدمات الإنترنت الوطنيين. وكذلك، تكون فرص الحصول على التدريب عبر شبكة الإنترنت والاستفادة من الحلقات الدراسية الشبكية محدودة.

ونتيجة لذلك، يحصل المكتب القطري على خدمات الوصول إلى شبكة الإنترنت عن طريق مقدم خدمات ساتلية بشكل رئيسي، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف، ومحدودية عرض النطاق الترددي، ورداءة نوعية خدمات الفيديو والصوت عبر الإنترنت. ويحد هذا الوضع من فعالية استخدام المنابر المؤسسية، مما يزيد من الوقت اللازم لإنجاز العمليات والأنشطة عبر شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، تُكبد تكاليف إضافية لأن أكثر من 95 في المائة من مستخدمي المكتب القطري يرتبطون بالإنترنت في إطار نمط العمل عن بعد عن طريق تبادل الربط بالبيانات الخاصة بهم من هواتفهم المحمولة المزودة باتصال "مفوتر" بالإنترنت.

ويواجه مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا حالات تأخير حاليا في الشحنات بسبب تطبيق بعض شركات النقل البحري لسياسات الامتثال فيما يتعلق بالبلدان التي فرضت عليها جزاءات تجارية.

ويتضرر المكتب القطري أيضا من عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية في مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. واضطر المكتب إلى اتخاذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالبرامج؛ فعلى سبيل المثال، يجب على المكتب استخدام مصارف في بلدان ثالثة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفه وتكاليف مشاريعه وزيادة العبء الإداري.

وقد تمت تغطية هذه التكاليف الإضافية من أموال البرنامج الإنمائي وأموال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وبالتالي تُستخدم موارد كان من الممكن، لولا ذلك، استخدامها في أنشطة إنمائية.

والمصرف المالي الدولي (International Financial Bank) هو مصرف كوبي تستخدمه العديد من الكيانات الكوبية والشركات الأجنبية الأخرى التي لها وجود في الجزيرة. وبشكل إدراج منذ عام 2020 ضمن قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للرعايا الخاضعين لإدراج خاص ومؤخرا في قائمة الكيانات المقيدة لوزارة خارجية الولايات المتحدة عقبات جديدة أمام إقامة علاقات تجارية ومالية مع السوق المحلية الناشئة المحتملة. ولا تعاقب المعاملات بالدولار فحسب، بل تعاقب أيضا أي عملية يشارك فيها المصرف المالي الدولي.

وفي عام 2021، ظل الأثر السلبي في المجال المالي قائما وظهر في زيادة حالات التأخير في تلقي التحويلات الشهرية للأموال إلى الحسابات المصرفية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أثر ذلك تأثيرا مباشرا على دورات الدفع المتصلة بالموردين والأشخاص المرتبطين ببرامج الأمم المتحدة وموظفيها، مما أثر سلبا على عمليات البرنامج الإنمائي بصفة عامة.

وفي كانون الثاني/يناير 2021، صنفت إدارة الرئيس السابق ترامب كوبا دولة راعية للإرهاب. ونتيجة لذلك، أُتبع ذلك بتعزيز القيود المفروضة على الصادرات والحصول على بعض المزايا التجارية من قبيل الانتمانات من المؤسسات المالية الدولية. ومنذ ذلك الحين، جرى تعزيز سياسات الامتثال التي تتبعها المصارف التي تتعامل مع كوبا أو التي لديها عمليات متصلة بكوبا، مثل العمليات في إطار التعاون الدولي.

ومن الآثار المباشرة لإدراج كوبا في القائمة تعزيز أشكال الحظر التي كان يفرضها سلفا مكتب الصناعة والأمن على قيام كيانات الولايات المتحدة بأي نوع من العمليات التجارية مع كوبا بشأن أي من المنتجات التي تخضع لحكم لوائح إدارة الصادرات. ويجب على جميع الكيانات دون استثناء أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيص، وعادة ما تُرفض التوصية بالترخيص، باستثناء المنتجات الزراعية وبعض المواد الطبية والسفر التي لها تراخيص عامة سلفا. ويمتد هذا إلى أي كيان من أمريكا الشمالية يقوم بتسويق أي منتج، بما في ذلك المنتجات غير الأمريكية، ولأي كيان في العالم يقوم بتسويق المنتجات ذات المنشأ غير الأمريكي التي تحتوي على 10 في المائة أو أكثر من المكونات من أمريكا الشمالية. وإذا كانت منتجات ذات تكنولوجيا متقدمة، فيتم حظرها دائما ومعاقبة الكيان، بغض النظر عن النسبة المئوية.

وقد تضاعف التدقيق في العمليات المالية التي يقوم بها أي شخص في الجزيرة بحثا عن الاتجار بالأسلحة، وما إلى ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة لحظر مفروض على منح التمويل من المؤسسات العالمية. ونتيجة ذلك هي قبل كل شيء ثني موردي البضائع والخدمات الأجانب عن المشاركة في عمليات تقديم العطاءات الخاصة بالبرنامج الإنمائي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2023]

لا يزال الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يؤثر في التطورات في مجالات اختصاص منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وكذلك على أنشطتها.

وفي مجال التعليم، لا تزال هناك قيود فيما يتعلق بالتطوير التكنولوجي للمؤسسات التعليمية واقتناء أدوات التعليم والتعلم، ولا سيما الضرورية منها لتطوير التعليم في مجال الفنون، والمجال البدني، والتقني - المهني. كما أن الحصار أثر في التبادلات الأكاديمية بين الطلاب والعلماء.

وفيما يتعلق بالتعليم، يحد الحظر أيضا من إمكانيات الوصول إلى المنصات التكنولوجية المملوكة للشركات الخاضعة لقوانين الولايات المتحدة. فوفقا للإحصاءات المعلنة، تطل القيود أكثر من 60 من البرمجيات الحاسوبية والمواقع الشبكية والخدمات، بما في ذلك المواقع الشبكية التعليمية والمنصات التي تقدم خدمات التداول بالفيديو من قبيل زوم وويبكس (WebEx).

وتأثرت الرياضة في كوبا أيضا بسبب تقييد إمكانية الحصول على أحدث التكنولوجيات اللازمة لتطوير الرياضيين، وعلى البضائع واللوازم الرياضية اللازمة للتدريب، وكذلك معدات ولوازم المراكز العلمية الهامة، من قبيل مختبر مكافحة تعاطي المنشطات الرياضية. واستمر التأثير أيضا في المعاملات المالية المتعلقة بالمشتريات في الخارج وبتسديد المدفوعات للمدربين والرياضيين وثمان الخدمات المقدمة.

وكان للحصار تأثير أيضا في التبادلات التعليمية والأكاديمية بين الطلاب والعلماء فيما يتعلق بالرياضة في كوبا والولايات المتحدة. واستمرت الصعوبات في الحصول على تأشيرات للمشاركة في المنافسات الدولية التي تجري في الولايات المتحدة. وهذا ما يؤثر أيضا على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمارسون الرياضة.

وفي مجال الثقافة، لا تزال هناك قيود على ترويج المواهب الفنية الكوبية ونشرها وتسويقها، ولا سيما في سوق الولايات المتحدة، التي لا يُسمح بالمعاملات المباشرة معها، من قبيل توفير السلع والخدمات الثقافية. ولا يستطيع الموسيقيون الكوبيون الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق الولايات المتحدة، ويضطرون في كثير من الحالات إلى بيع إنتاجهم الموسيقي في الأسواق التي يقل فيها الطلب على الموسيقيين.

وأدت العقوبات التي تعترض الوصول إلى المواقع الشبكية وشراء التكنولوجيات واللوازم إلى ارتفاع تكلفة خدمات الإنترنت في الجزيرة، لتشكل بذلك حاجزا يحول دون أعمال المواطنين حقهم في الوصول إلى المعلومات والمعارف.

ويؤثر الحصار على الاتصالات وقد أثر بشكل مباشر على تطوير حوسبة المجتمع الكوبي، لأسباب أهمها الزيادة في تكاليف الشراء، واستحالة تحديث التكنولوجيا، وعدم إمكانية الوصول إلى كابلات الألياف الضوئية المحيطة بكوبا، والزيادة في تكاليف الاتصال الإلكتروني الدولي.

ولا يزال الحظر المفروض ساريا على شراء المستلزمات التكنولوجية التي تحتوي على أكثر من 10 في المائة من المكونات من الولايات المتحدة، كما تظل سارية المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الترخيص المتعلقة باستيراد وتصدير وإعادة تصدير البضائع والتكنولوجيا التي منشؤها الولايات المتحدة إلى الجزيرة. ويؤثر تشديد هذه المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الترخيص تأثيرا شديدا في مشتريات منظومة الأمم المتحدة، إذ إنه يعقد عمليات الشراء ويؤخرها ويقيد بشدة استخدام السلع والتكنولوجيا التي يشتريها المستخدمون النهائيون.

وفي حالة مكتب اليونسكو في هافانا، اضطرت المنظمة إلى طلب ترخيص خاص لاستخدام منصة زوم في كوبا. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من إمكانية الوصول إلى الاجتماعات التي تنظمها اليونسكو، فلا يُسمح بالوصول إلى موقعها الشبكي من أجل بدء اجتماعات أو تحميل معلومات العملاء.

وتلزم الشركات الموردة لتكنولوجيا المعلومات الموجود مقرها في الولايات المتحدة والتي أبرمت معها اليونسكو اتفاقات توريد عالمية بأن تطلب ترخيصات خاصة من وزارة الخزانة في الولايات المتحدة لتصدير منتجاتها إلى مكتب كوبا. وتصدر هذه الترخيصات بشرط عدم نقل المنتجات المذكورة إلى أي كيان وطني.

وتتعرض عمليات الشراء للتأخر بسبب تزايد الوقت المخصص لتحليل الاحتياجات، ودراسة السوق، ووصول السلع والخدمات إلى البلد، وهذا ما يؤثر في العمليات التي تقوم بها اليونسكو. ويمنع بعض الشركات، التي وقعت معها اليونسكو اتفاقات طويلة الأجل بخفض الأسعار والسعي إلى تحسين البنود والشروط، من تقديم العطاءات في كوبا. ونظرا لعدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، فيجب على

اليونسكو أن تدفع تكاليف شحن أعلى بكثير بسبب اضطرارها إلى الاستيراد من بلدان ثالثة تقع على مسافة أبعد عن الجزيرة.

وأدى الحصار من حيث طابعه إلى فرض قيود مالية أخرى تؤثر في المعاملات المصرفية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالوفد الدائم لدى اليونسكو واللجنة الوطنية الكوبية لليونسكو، التي تُجرى بعملة غير دولار الولايات المتحدة. وهذا ما يؤثر في المعاملات المالية التي تجريها اليونسكو وموظفوها، بما فيها ما يتعلق منها بأداء المهام الرسمية وتنفيذ الأنشطة.

وأخيراً، فإن الحصار يجعل من الصعب كفاءة توفير الخدمات الصحية لموظفي اليونسكو لأن العديد من شركات التأمين الصحي غير قادر على العمل مباشرة مع مقدمي الخدمات الصحية الكوبيين بسبب القيود المفروضة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

من المنظور البيئي، يمتد تأثير الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى كوبا ومنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، بما في ذلك أجزاء من الولايات المتحدة.

ولا يمكن التصدي لأزمة الكوكب الثلاثية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في استقرار المناخ والرخاء في وثام مع الطبيعة وكوكب خال من التلوث في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية وفي كوبا إلا من خلال التعاون والحوار الإقليميين، وتبادل المعلومات، ووضع استراتيجيات واتفاقيات مشتركة. وتتأثر جميع هذه الجوانب بالحصار المفروض على كوبا. ولهذه الحالة آثار ضارة على قدرة كوبا وبلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية على إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية المشتركة ومعالجة القضايا المشتركة البيئية والمتصلة بالمناخ.

ويعوق الحظر أيضاً قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم نقل المعارف فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات والتعاون التقني بين كوبا وسائر البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما عن طريق المناسبات التدريبية وأنشطة بناء القدرات وحلقات العمل. وهناك حالات لا يمكن فيها استخدام خبراء من الولايات المتحدة إلى كوبا لمواضيع علمية أو تقنية محددة، حيث لا يمنح الإذن بدخول البلد. وإذا كان الشخص كوبياً، فلا يمكنه حضور مناسبة إقليمية تطوي على رحلات طيران تمر عبر الولايات المتحدة إذا لم يكن لديه تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة. ومن المستحيل عملياً الحصول على تأشيرات عبور عبر الولايات المتحدة للكوبيين.

وعند تنفيذ المشاريع، تجعل القيود المفروضة على الشفافية المالية مع كوبا تعيين الخبراء ودفع أجورهم أمراً صعباً. فعلى سبيل المثال، إذا تم الدفع لمستشار عن طريق التحويل المباشر وكان مصرف العبور موجوداً في الولايات المتحدة، فيمكن للمصرف أن يحجب الدفع. وبالمثل، يشكل الحصار أيضاً تحديات كبيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال دعم كوبا في خطتها البيئية بسبب القيود التي يواجهها الأخصائيون المعينون من جانب برنامج البيئة من أجل الاجتماع بالمسؤولين الحكوميين وتنظيم مشاورات رسمية للاضطلاع بواجباتهم.

ومن الجوانب الأخرى التي تؤثر على تنفيذ المشاريع في كوبا اقتناء السلع والخدمات، التي تتأثر أيضا بالحصار. فجميع المعدات التي لها أي مكون أو مادة مرتبطة بالولايات المتحدة هي مرتبطة بالخطر، مما يزيد من تكاليف الشراء ويدفع إلى اقتناء السلع والخدمات من أسواق أبعد وأكثر تكلفة.

ويعوق الخطر تعبئة الموارد وتنفيذ مشاريع حماية البيئة في كوبا. وقد أثر هذا التحدي، على سبيل المثال، على قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعبئة الموارد من مرفق البيئة العالمية وفريق التنسيق العالمي لكوبا. ويؤثر الخطر الاقتصادي والتجاري والمالي أيضا على قدرة كوبا على تقديم مساهمتها المالية لمنظمتنا. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن الوصول إلى أموال من البنك الدولي، وتواجه الجهات الخيرية من الولايات المتحدة العديد من القيود المفروضة على ما يمكنها تمويله والكيفية التي يتم بها ذلك.

ومع الانتقال إلى الاجتماعات الإلكترونية وطرائق العمل الافتراضية، التي اعتمدت نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أعاق انعدام الاتصال في الجزيرة والصعوبات في الوصول إلى المنصات الافتراضية التي تعتمد على الولايات المتحدة مشاركة كوبا في الاجتماعات الحكومية الدولية. وكثيرا ما يُستبعد الممثلون الكوبيون أو يلجأون إلى حلول تكنولوجية إضافية على نفقتهم الخاصة.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوبا في حدود إمكانياته. غير أن إنهاء الحصار من شأنه أن ييسر إلى حد كبير إمكانية دعم كوبا في التصدي للتحديات البيئية والمناخية، وأن يمكن كوبا من المشاركة الفعالة والسليمة في عمليات التعاون الحكومي الدولي والتقني الإقليمية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) في كوبا منذ عام 2001 وقد أنشأ مكتباً لمؤئل الأمم المتحدة في كوبا في عام 2007. والغرض الأساسي من وجوده هو دعم حكومة كوبا في تنفيذ خططها وأولوياتها الإنمائية بما يتماشى مع ولاية مؤئل الأمم المتحدة.

وخلال السنوات الماضية، قدّم مؤئل الأمم المتحدة الدعم إلى البلد في تنفيذ عدة مشاريع تتماشى وأولوياتها مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والبرنامج القطري للمؤئل مع حكومة كوبا. وتركز المشاريع على التخطيط الحضري والإقليمي على الصعيدين الوطني والبلدي؛ وإصلاح المساكن وتعافي المناطق الحضرية بعد الأعاصير؛ ودعم التغيرات في قطاع الإسكان والمستوطنات؛ وتعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وبناء القدرات لدعم عملية تعزيز الحكومات المحلية للمساهمة في اللامركزية والتنمية العمرانية.

وكانت هناك بعض القيود والعقبات في تنفيذها بسبب الآثار الدولية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي يضاعف قيوداً على المعاملات المالية وعلى الوصول إلى الأسواق الدولية. وتكتسي هذه المعاملات أهمية كبيرة لضمان اقتناء الإمدادات والمعدات والتكنولوجيات اللازمة للتنمية الحضرية والعمرانية في كوبا والتحسين التدريجي لنوعية حياة الشعب الكوبي.

وتواجه كوبا آثار الحصار يوميا. وبالإضافة إلى ذلك، أدت آثار الجائحة إلى تكثيف عواقب الحصار على السكان الكوبيين وعمليات مؤئل الأمم المتحدة في الميدان.

ومن منظور موئل الأمم المتحدة، سيُتيح تنفيذ القرار 7/77 لكوبا الإسهام على نحو أكثر فعالية في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما سيسهم إسهاماً كبيراً في تحسين نوعية حياة السكان الكوبيين.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2023]

تدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حالياً الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتعزيز وتطوير صناعة قادرة على المنافسة تلبي احتياجات السكان وتوفر الرفاه ونوعية حياة أفضل للجميع من خلال البرنامج القطري لكوبا للفترة 2021-2025.

ويرتكز البرنامج القطري على أربعة عناصر هي: (أ) الابتكار وتوافر المعلومات؛ و (ب) التحول الإنتاجي؛ و (ج) الاستثمار ونقل التكنولوجيا؛ و (د) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتحسين نوعية البيئة.

ويشمل البرنامج القطري مشاريع مختلفة في القطاعات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في كوبا، مثل النظم الغذائية المستدامة، وتطوير صناعة المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الأحيائية، واستخدام الطاقات المتجددة، وصياغة برامج تطوير سلاسل القيمة، وتطوير المجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

وتقوم المنظمة بتنفيذ حافظة من خمسة مشاريع وطنية، ومشروعين إقليميين، ومشروع أقاليمي واحد في كوبا، بميزانية إجمالية تزيد على 6,5 ملايين دولار. وعلاوة على ذلك، يجري التفاوض على عدد من مقترحات المشاريع في إطار البرنامج القطري للفترة 2021-2025.

والمنظمة مقتنعة بأنه من دون القيود التي يسببها الحصار، يمكن للجهود الرامية إلى تعزيز وتطوير صناعة تنافسية ومستدامة تلبي احتياجات السكان أن تحقق المزيد من الفوائد.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

يتولى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تنسيق الجهود الدولية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ويقوم بتوجيه التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 ورصده والإبلاغ عنه. وييسر المكتب مشاركة كوبا في عمليات ومبادرات تبادل المعارف في سياق الحد من مخاطر الكوارث من خلال المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. ويشرك المكتب كوبا أيضاً في مشاريع دون إقليمية في منطقة البحر الكاريبي، تهدف إلى زيادة القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ونشر الممارسات الجيدة في مجال الاستثمار المراعي للمخاطر، وتعزيز وتبسيط نظم الإنذار المبكر في المنطقة.

ويعترف المكتب بخبرة كوبا في الحد من مخاطر الكوارث. ويثني على كوبا لما تبذله من جهود متواصلة لتنفيذ إطار سنداي، فضلاً عن دعمها لتجديد خطة العمل الإقليمية لتنفيذ إطار سنداي في

الأمريكتين خلال المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد مؤخرا في بونتا دل إستي، أوروغواي، من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2023. ويقدر المكتب أيضا مساهمة كوبا في استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندي، بما في ذلك تقديمها تقرير استعراض منتصف المدة الوطني، ويتطلع إلى تمثيل كوبا في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي، الذي عقدته الجمعية العامة يومي 18 و 19 أيار/مايو 2023 في نيويورك.

ويكتسي تعاون كوبا وتشاؤها للخبرات داخل المنطقة أهمية كبيرة للنهوض ببرنامج الحد من مخاطر الكوارث. ويشير المكتب إلى أن كوبا كانت من أوائل البلدان التي قدمت المساعدة الفنية لبلدان منطقة البحر الكاريبي للتعامل مع مرض فيروس كورونا (COVID-19). وهي أيضا من البلدان التي لديها خبرة في توفير نظم الإنذار المبكر، وهو ما يمكن أن يشكل رصيذا لتنفيذ مبادرة الإنذار المبكر للجميع والاستجابة لدعوة الأمين العام إلى التغطية بالنظام العالمي للإنذار المبكر في السنوات الخمس المقبلة.

ويسلم المكتب بأن الحد من الآثار البشرية والاقتصادية للكوارث سيتطلب الوصول إلى أوجه التقدم العلمي والتقني الحالية والتكنولوجيا المثلّية. وبسبب زيادة شدة وتواتر الأخطار الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، والحاجة إلى التعافي من الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، ستستفيد كوبا من الحصول على الموارد من المانحين ومؤسسات التمويل الدولية لتحقيق مزيد من التقدم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة حاليا لحماية السكان من مختلف الأخطار (البيولوجية، والبيئية، والتكنولوجية، والمائية - الجوية، والجيولوجية، من بين أخطار أخرى) ستحتاج إلى مزيد من الاستكمال والتعزيز من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى سبل الاستجابة للكوارث، والمعدات الصحية ومعدات الإنذار المبكر، ونمذجة المخاطر، والبنى التحتية المكيفة وغيرها من تكنولوجيا المعلومات.

وتمشيا مع ما سبق، يرى المكتب أن تحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث في كوبا تعوقه تداعيات الحصار، الذي يحد من إمكانية وصول البلد إلى المعلومات والمعارف والتكنولوجيا الأساسية (بما في ذلك المنصات الافتراضية والبرمجيات البالغة الأهمية اللازمة للعمل في الوقت الحالي) والأصول ذات الأهمية القصوى للوفاء بالتزامات إطار سندي وزيادة القدرة على الصمود في البلد.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 آذار/مارس 2023]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن منطقة البحر الكاريبي لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بالإنتاج غير المشروع للكوكايين الذي منشؤه أمريكا اللاتينية والاتجار به بصورة غير مشروعة، وكذلك أنشطة أخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والجرائم الإلكترونية، والاتجار بالأسلحة النارية، والعنف، والفساد. بالإضافة إلى ذلك، تأثرت المنطقة بشدة من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتهديدات البيئية الناجمة عن تغير المناخ. ونتيجة لذلك، يحاول المكتب أن يوسع نطاق تنفيذ ولايته في منطقة البحر الكاريبي وأن يكون استباقيا في معالجة الأزمات الناشئة لدعم الدول الأعضاء في جهودها الزامية إلى التصدي لتلك التحديات. ويهدف المكتب إلى تعزيز تعاونه مع كوبا، في سياق المبادرات الإقليمية، بما في ذلك تعزيز مراقبة الحدود.

وكوبا مشمولة بأنشطة المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التابع للمكتب، الذي يقع مقره في بنما. وإضافة إلى ذلك، بات للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وجود في بربادوس والجمهورية الدومينيكية. وانطلاقاً من هذه المواقع، يقدم المكتب الدعم لكوبا في إطار وجوده الموسع في منطقة البحر الكاريبي، بالتنسيق الوثيق مع النظراء الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وليس للمكتب وجود في كوبا وهو لا ينفذ برامج وطنية فيها. وتقدّم جميع أشكال المساعدة التقنية في إطار البرامج العالمية للمكتب.

وفي مجال مكافحة الفساد، تشكل كوبا إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي تشارك بنشاط في آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية. وخلال دورة الاستعراض الأولى، التي انتهت في عام 2013، أجرت البرازيل وغواتيمالا استعراضاً لكوبا وفضّلنا نشر كامل تقرير الاستعراض القطري المتعلق بها على الموقع الشبكي للمكتب. وبالنسبة لدورة الاستعراض الثانية، تجري أوروغواي وموزامبيق استعراض كوبا. وقد نُشر الموجز التنفيذي لتقرير الاستعراض القطري حسبما تقتضيه الآلية. وتقوم كوبا باستعراض تنفيذ الاتفاقية في غينيا الاستوائية، بالاشتراك مع غينيا - بيساو، وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، بالاشتراك مع أيرلندا. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت كوبا استعراض تنفيذ الاتفاقية في بيرو، بالاشتراك مع فيجي.

وفي مجال إنفاذ القوانين وبناء القدرات في مجال المنع، تشارك كوبا في البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب، الذي يجري تنفيذه في شراكة مع منظمة الجمارك العالمية. وفي حزيران/يونيه 2017، وقع المكتب مذكرة تفاهم مع المديرية العامة للجمارك من أجل تنفيذ البرنامج. وأنشئت، في إطار البرنامج، وحدة لمراقبة الموانئ في ميناء مارييل ووحدة لمراقبة الشحن الجوي في مطار خوسيه مارتى الدولي في هافانا. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أنشئت وحدة إضافية لمراقبة الموانئ في سانتياغو. وتتألف وحدة مراقبة الموانئ في ميناء مارييل من ضابطات من شرطة الجمارك ومكافحة المخدرات يعملن معاً في نوبات يومية مدتها 12 ساعة. وقد تلقت الوحدات تدريباً نظرياً وعملياً أساسياً وتدريباً متخصصاً، وتلقت كذلك الإرشاد بشأن الشحن الجوي والشحن البحري. وخلال عامي 2020 و 2021، أبلغت وحدتا مراقبة الموانئ في كوبا عن حالتي حجوزات من الكوكايين بلغ وزنها الإجمالي 2,9 كيلوغرام وحالة واحدة من السلع غير المصرح بها. وفي عام 2022، أبلغت وحدة مراقبة الموانئ في كوبا عن حالة حجوزات واحدة من الكوكايين بلغ وزنها الإجمالي كيلوغراماً واحداً.

وشكلت القيود المفروضة على السفر أكبر تأثير للجزءات في تنفيذ برنامج مراقبة الحاويات، الأمر الذي حد من القدرة على القيام بشكل كامل بتقديم وتنفيذ زيارات التدريب والتوجيه والدراسة، وكذلك اجتماعات أصحاب المصلحة وارتباطاتهم. وللأسف، لم تكن أساليب التدريب الإلكتروني وشراء المعدات البديلة التي تم تحديدها وجرى استخدامها بنجاح في أماكن أخرى من المنطقة متاحة في كوبا، وذلك بسبب الضوابط المحلية الصارمة، وتقييد الوصول إلى الإنترنت والسفر، وكذلك محدودية فرص الشراء التي تأثرت بالضوابط التجارية والجزءات. وطوال عامي 2020 و 2021، كان توفير التدريب والاجتماعات والمعدات صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، بسبب كوفيد-19.

وهناك مشروع هام آخر متعدد الوكالات هو برنامج التخاطب بين المطارات التابع لكل من المكتب ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات المطارات الدولية المشاركة على كشف وضبط المخدرات والسلع المحظورة والركاب ذوي الخطورة العالية في

بلدان المنشأ والعبور والمقصد، والهدف العام من ذلك هو تعطيل الشبكات الإجرامية الخارجة عن القانون. وقد حصل المكتب على التمويل اللازم لدعم تنفيذ البرنامج في كوبا. وهو ينفذ في مطار خوسيه مارتى الدولي في هافانا منذ عام 2019، بتمويل من برنامج كندا لبناء القدرات في مجال مكافحة الجريمة وبفضل إنشاء فرقة عمل مشتركة كبيرة معنية بالاعتراض في المطارات. وتتألف الفرقة من 30 عنصرًا، معظمهم من النساء، وبدأت العمل في عام 2021. وأعربت السلطات الوطنية أيضًا عن اهتمامها بتنفيذ البرنامج في مطار فاراديرو، ويضطلع المكتب بجهود جمع الأموال استجابة لذلك الطلب.

وتجدر الإشارة إلى تأثير الحظر في قطاع الاتصالات وإلى تكرار تأكيده، في سياقات منها جائحة كوفيد-19. فقد واجهت كوبا صعوبات عديدة في المشاركة في الاجتماعات وسائر الأحداث الافتراضية التي عقدها المكتب، نظرًا لتقييد إمكانية وصول كوبا إلى العديد من المنصات الرقمية المستخدمة لهذه الأغراض، من قبيل منصتي زوم ومايكروسوفت تيمز (Microsoft Teams).

ويلتزم المكتب بمواصلة وتعزيز تعاونه وشراكته التنفيذية مع كوبا من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة. وتتيح الرؤية الاستراتيجية للمكتب بشأن أمريكا اللاتينية للفترة 2022-2025 فرصة يحتمل من خلالها أن يوسع وينوع مساعده التقنية لمنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك كوبا. ويبدل المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التابع للمكتب قصارى جهده لإدراج كوبا باعتبارها مستفيدة من المبادرات الجديدة التي ستعرض على الجهات المانحة التماسًا للتمويل وشريكة فيها. ومن المفترض أن يؤدي إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى تيسير الأعمال التنفيذية للمكتب في كوبا مستقبلاً، وذلك بشراكة وثيقة مع السلطات الكوبية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2023]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يؤثر على حالة السكان وحقوقهم الأساسية، ولا سيما النساء والمراهقين والشباب، في كوبا. وقد استُشعرت آثاره السلبية في نقص الأدوية ولوازم وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل، المنتجة على الصعيد الوطني بمواد يتم شراؤها من قارات أخرى، وكذلك في عمليات الشراء المتصلة بالدراسات الاستقصائية الوطنية وبتعداد السكان، وتوفير الخدمات الأساسية لرعاية ضحايا العنف الجنساني وكبار السن في دور الرعاية، بسبب التأخير في شراء المواد من الموردين الدوليين.

وفي هذا السياق، لا يزال تنفيذ البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان يواجه تحديات في عمليات الشراء، من قبيل القيود المفروضة على المدفوعات وحالات التأخير، لا سيما في شراء سلع ولوازم الصحة الإنجابية التي تنتجها الولايات المتحدة أو تغطيها براءات الاختراع الأمريكية، والتي يتعين شراؤها من قارات أخرى بتكاليف نقل وشحن مرتفعة. وهذا الأمر يعوق أيضًا قدرة الصندوق على العمل مع مقدمي الخدمات الوطنيين و/أو الدوليين. وليست البرامج الإنمائية هي المتضرر الوحيد، بل تتضرر من ذلك أيضًا استجابة الصندوق لحالات الطوارئ، مثل الحالة التي سببها إعصار إبان، إذ من الأصعب توفير استجابة لحالات الطوارئ تتسم بالسرعة والشمول والمعايير العالية والكفاءة بسبب القيود المذكورة أعلاه.

ويعمل المكتب القطري للصندوق في شراكة مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووحدات المقر من أجل تعبئة موارد إضافية تهدف إلى التخفيف من آثار التدابير المتصلة بالحصار على توافر إمدادات الصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذا الصدد، تعين على البرنامج مواءمة التدخلات المعتمدة مع الاحتياجات الأخرى وإعادة تخصيص الدعم المالي من أجل ضمان الإمدادات الحيوية لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وقد تفاقم الأثر في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19).

ويؤكد الصندوق من جديد التزامه بدعم الجهود التي تبذلها كوبا للحفاظ على التقدم الذي أحرزته في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، بما في ذلك الحصول على وسائل تنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي، وكذلك في مجال توليد البيانات بشأن الديناميات السكانية والتنمية المستدامة وتحليلها. ورغم محدودية الموارد البرنامجية المتاحة لكوبا، يواصل الصندوق تعزيز تعاونه مع الحكومة والجهات الفاعلة الأكاديمية والجهات الفاعلة غير الحكومية لدعم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2023]

كوبا عضو كامل العضوية في الاتحاد البريدي العالمي. وعليه، تتمتع كوبا بالحقوق والالتزامات نفسها التي تتمتع بها البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

وبناء على ذلك، تعمل كوبا حالياً كعضو في مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي، عقب نتائج الانتخابات التي جرت في 26 آب/أغسطس 2021، خلال المؤتمر البريدي العالمي السابع والعشرين الذي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار.

وعلاوة على ذلك، تستفيد كوبا بانتظام من المساعدة في تطوير قطاع البريد المقدمة في إطار أنشطة الاتحاد في مجال التعاون التقني. وفيما يتعلق بأي تطورات ذات صلة منذ تقريرنا السابق (المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، يمكن تسليط الضوء على الأنشطة التالية:

- تشارك كوبا في المشروع الإقليمي للاتحاد البريدي العالمي بشأن الكفاءة التشغيلية وتطوير التجارة الإلكترونية الذي يجري خلال الفترة 2022-2025؛
- ويتلقى المشغل المعتمد في كوبا (مجموعة Correos de Cuba) دعماً من صندوق جودة الخدمات التابع للاتحاد البريدي العالمي، وهو مشروع لتحسين نوعية خدمات الشبكة البريدية الكوبية؛
- وبناء على نتائج التقييم الذي أجري في عام 2021 في إطار مبادرة مرفق المساعدة التقنية للشمول المالي التابع للاتحاد البريدي العالمي، يعمل الاتحاد ومجموعة Correos de Cuba حالياً على إبرام اتفاق رسمي يدعم بموجبه الاتحاد مجموعة Correos de Cuba في تطوير الخدمات المالية الرقمية، من أجل تمكين الصرف الإلكتروني لاستحقاقات الضمان الاجتماعي (بما في ذلك المعاشات التقاعدية).

وفي ذلك السياق، يمكننا أيضاً أن نكرر التأكيد على أن الاتحاد لم يواجه صعوبات في تقديم المساعدة الأنفة الذكر أو في الاضطلاع بأي أنشطة مشتركة أخرى مع كوبا نتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك البلد.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[7 شباط/فبراير 2023]

على مدار السنوات الستين الماضية، تمكنت برامج الحماية الاجتماعية الشاملة في كوبا من القضاء على الجوع والفقر إلى حد بعيد. وكانت كوبا من أنجح البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا تزال تحتل المرتبة الثالثة والثمانين (المرتبة الثالثة والسبعون في عام 2020) في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي تسعينيات القرن الماضي، تعرّضت كوبا لأزمة اقتصادية حادة أثّرت بشكل دائم في الأمن الغذائي والتغذية. وازداد تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد بفعل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والكوارث الطبيعية المتكررة، بما فيها موجات الجفاف التي يعاني منها البلد في الوقت الراهن، وارتفاع أسعار الأغذية على الصعيد العالمي، ومحدودية سبل الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى مدار العامين الماضيين، أسفرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن تكلفة كبيرة جدا في القطاع الصحي وتسببت في عواقب وخيمة على آخر مصدر دخل جوهري للبلد وهو قطاع السياحة.

وفي عام 2022، صوتت حكومة كوبا لصالح إجراءين هامين جدا، هما: إصلاح النظام النقدي وقانون السيادة الغذائية والأمن الغذائي. والغرض منهما هو إعادة تنشيط الاقتصاد والإنتاج الضعيفين، بغية تحقيق جملة أهداف منها زيادة استدامة وكفاءة برامج الحماية الاجتماعية، وجعل الأمن الغذائي أولوية وطنية، مع التركيز على نظم الحماية الاجتماعية المتعلقة بالأغذية، وإضفاء الطابع اللامركزي على عملية صنع القرار فيما يتعلق بالموارد الغذائية، واعتماد نموذج إداري جديد للزراعة، بما يعزز سلاسل القيمة ويحد من استيراد الأغذية.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في كوبا منذ عام 1963 على دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وفي حزيران/يونيه 2021، وافق المجلس التنفيذي للبرنامج على الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة للفترة 2021-2024. ويعمل البرنامج في المقاطعات الشرقية الخمس (سانتياغو دي كوبا، وجرانما، وغوانتانامو، ولاس توناس، وهولغوين)، التي تشهد أدنى معدلات التنمية وتتعرض للجفاف، والأمطار الغزيرة، والزلازل العرّضية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج في جميع أنحاء البلد على وضع برامج للتأهب والاستجابة، بالتعاون مع الدفاع المدني الكوبي، من أجل الاستعداد بشكل أفضل للتصدي للظواهر الجوية القصوى (مثل الجفاف والأعاصير) التي تتعرض لها كوبا بشدة. وتتواءم أنشطة البرنامج مع إطار الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة لكوبا للفترة 2020-2024.

ويركز برنامج العمل الحالي لبرنامج الأغذية العالمي في كوبا على بناء القدرات وزيادتها، باستخدام تحولات مركزة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية الملحة، ولتعزيز شبكات الأمان المتصلة بالغذاء بصفة

عامة في كوبا. ويدعم البرنامج السلطات الوطنية والمحلية في التحول إلى نُظُم حماية اجتماعية أكثر استدامة وتركيزاً على أهداف محددة.

آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

طيلة عام 2022، ظل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، رغم اتخاذ بعض التدابير الحسنة بهدف التخفيف من وطأته، يؤثر تأثيراً سلبياً في اقتصاد كوبا، وكذلك في الظروف التشغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالتكاليف المرتفعة لاستيراد المعدات والمستلزمات الزراعية عاملٌ مقيدٌ للإنتاجية الزراعية في كوبا، الأمر الذي يؤثر في قدرة البلد على تغطية جميع احتياجاته الغذائية. وهذا ما يشكّل عبئاً يتقل كاهل ميزانية البلد ويهدد الفئات الأشد اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، ويفرض تحديات في مجال الأمن الغذائي في كوبا.

ويؤثر الحصار أيضاً في قدرة البرنامج على شراء الخدمات والمنتجات من شركات مقرها الولايات المتحدة أو من شركات تجهز مدفوعاتها عن طريق فروع لها في الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤثر مباشرة في المشاريع التي ينفذها مكتب البرنامج وفي مواصلة عمل المكتب.

ويتأخر أيضاً شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما فيها الأغذية المدعمة التي يوفرها البرنامج، بسبب صعوبة إيجاد شركة شحن تقبل الدخول إلى الموانئ الكوبية. وازداد وضع الشحن سوءاً منذ شباط/فبراير 2022 بسبب الجزاءات التي فرضت على الاتحاد الروسي فيما يتعلق بحرب أوكرانيا التي حدثت أكثر من خيارات الشحن، وخاصة من آسيا الوسطى. وغالبا ما تضطر السفن إلى التوقف في بلد مجاور من أجل إعادة الشحن إلى سفن أخرى، الأمر الذي يتسبب في حالات تأخر وتكاليف إضافية تؤثر أيضاً في شحنات البرنامج.

وكذلك يتأثر العمل الجاري الذي يضطلع به البرنامج في كوبا بصعوبات ترتبط بشراء المعدات بأسعار أكثر تنافسية، بالنظر إلى أن الموردين سواء في المنطقة أو في أماكن أخرى كثيراً ما يُمنعون من البيع مباشرة إلى كوبا. وهذا ما ينطبق على حاجة المكتب من المعدات، وقطع غيار السيارات، واللوازم القرطاسية المكتبية، وغيرها من المعدات التقنية المتخصصة، الأمر الذي يزيد من التكاليف العادية الذي يتكبدها البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن الاتصالات الصوتية وعمليات إرسال البيانات باهظة التكلفة إلى حد كبير، لأن عليها تجنّب المرور عبر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة.

كما أن القيود التي يفرضها الحصار على المؤسسات المالية التي تتعامل مع كوبا تطلّ أيضاً المعاملات المصرفية. ويمكن أن يؤثر هذا الأمر في دفع استحقاقات الموظفين، وكذلك في أنشطتهم المالية الشخصية. ورغم أن مدفوعات المكتب القطري تُجَهَّز عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنها عرضة لهذه القيود أيضاً.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 آذار/مارس 2023]

يشير هذا التقرير، الذي أعدته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في الأمريكتين، استجابة لقرار الجمعية العامة 7/77 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، إلى المسائل المتعلقة بأثار الحصار في الصحة العامة وفي أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في البلد منذ عام 2022.

ووفقا لما ذكرته حكومة كوبا، فإن الحصار يؤثر سلبا في قطاع الصحة الكوبي، ويرجع ذلك أساسا إلى الصعوبات في الحصول على الأدوية، والمواد الخام اللازمة لتركيب الأدوية ذات الأولوية، والأجهزة، وقطع الغيار اللازمة للمعدات الطبية، وغيرها من اللوازم الضرورية لتشغيل هذا القطاع. ويشمل ذلك وجود تأثير في كفاءة الآليات العالمية العاملة في كوبا المعنية بشراء الأدوية والتكنولوجيا.

ووفقا للحكومة الكوبية، هناك آثار سلبية أخرى، من قبيل الصعوبات في الحصول على كواشف كيميائية لمعدات التشخيص التي تتطلب ترخيصا من أجل بيعها لكوبا. ورغم أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ذكرت أن الحظر يسمح بشحن السلع الإنسانية إلى كوبا وأن حكومة الولايات المتحدة تعجل بتلبية هذه الطلبات، ففي بعض الحالات العالقة لم تُمنح منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية التراخيص اللازمة بعد. وحدثت مشاكل ترخيص مماثلة فيما يتعلق بالتبرعات بالمعدات الطبية أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت حكومة كوبا زيادة في تكاليف النقل البحري للبضائع المتوجهة إلى كوبا والمغادرة منها. ويتسبب هذا الوضع أيضا في حالات تأخر في نقل المعدات واللوازم المشتركة لكوبا.

وتتأثر فعالية التعاون التقني للبلد نظرا لأن عدم توافر بعض منصات الاتصال الإلكتروني (مثل زووم ومايكروسوفت تيمز) في بعض الحالات في كوبا يحول دون وصول مسؤولي وزارة الصحة العامة إلى الاجتماعات الافتراضية التي تعقدها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية. ويؤثر هذا أيضًا في مؤسسات أخرى، من قبيل المراكز التسعة المتعاونة مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الصحية في المقاطعات والمراكز المرجعية الوطنية والدولية الموجودة في البلد. وليس من الواضح مدى تسبب الحصار في حدوث أي من هذه المشاكل المتعلقة بإمكانية الوصول.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 شباط/فبراير 2023]

نتيجة للحصار، لوحظت في كوبا الظروف المبيّنة أدناه بوصفها عقبة تحول دون تقدّم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر تأثيراً مباشراً في تنميته التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الحصار، إذ يقيد دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، يحد من إمكانيات تنمية الموارد البشرية على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، قد لا يستفيد المهنيون المتخصصون من كوبا استفادة كاملة من فرص أكبر للتخصص في مجال الملكية الفكرية، لا سيما المتاحة منها في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص، بصفة خاصة، جوانب من إدارة أصول الملكية الفكرية، وكذلك فرصة الاطلاع على تجارب ناجحة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا، وإدارة التكنولوجيا، وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة.

وأدت القيود المتزايدة المفروضة على وصول المواطنين الكوبيين الذين يتصلون من عناوين بروتوكول الإنترنت في كوبا إلى المنصات وخدمات الإنترنت التي تُقدّم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من الولايات المتحدة أو من شركات الولايات المتحدة، من قبيل منصات غوغل السحابية (Google Cloud) وزوم وويبيكس للتداول الشبكي، إلى تقييد شديد لمشاركة الممثلين الكوبيين في العديد من الاجتماعات الافتراضية وأنشطة بناء القدرات التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في وقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلاوة على ذلك، يمنع هذا الوصول المقيد السلطات والمستخدمين في كوبا من الوصول إلى منصات النشر العامة العالمية من قبيل Espacenet و Latipat-Espacenet (المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع)، التي تشارك كوبا بنشاط في إطارها من خلال توفير بيانات براءات الاختراع وتبادل المعلومات بشأن طلبات البراءات المودعة والبراءات الممنوحة من جانب المكتب الكوبي.

ويؤثر ضعف مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية تأثيراً سلبياً أيضاً في إمكانية وصول المواطنين الكوبيين إلى قواعد البيانات الإلكترونية التابعة للمنظمة وإلى خدمات رقمية أخرى في مجال الملكية الفكرية، ويعرقل وصولهم إليها. وهذا الوضع، وبخاصة تعدّر الوصول إلكترونياً إلى قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك قاعدة البيانات Patentscope (تتضمن معلومات عن براءات الاختراع) وقاعدة البيانات العالمية للعلامات التجارية وغيرها من قواعد البيانات المتاحة فقط عبر الإنترنت، يؤثر تأثيراً سلبياً في تقدّم برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من برامج الابتكار التي تنفذها حكومة كوبا في مجالات علوم البيئة والطب والحياة، والتكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا النانوية، ويحد من معرفة سلوك العلامات التجارية في أسواق التصدير المحتملة.

ويؤثر الحصار في توافر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وبخاصة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وتدقيقها. ورغم أن كوبا مهياً إدارياً لأداء هذه المهام بفضل الوجود الكثيف لفروع المكتب الكوبي للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توافر برامجيات متخصصة يعوق بشكل خطير أداء هذه المهام. كما أن إجراءات شراء المعدات والبرامجيات اللازمة من الخارج مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم حالات التأخر في تقديم الخدمات المطلوبة من هذه المكاتب، ويحول دون تطوّر هذه الخدمات وتوسّعها

بصورة طبيعية. والأهم من ذلك هو أن هذا الوضع يقضي على إمكانية الاستفادة بشكل كامل من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة، نظراً إلى أن بعض أدوات تشغيل النظام ليس متاحاً مجاناً للمستخدمين في كوبا. وهو بذلك يقوّض بشكل كبير إمكانيات توسيع نطاق هذا النظام ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات).

وتمتد آثار الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضاً. فلا يمكن سداد المدفوعات المستحقة على كوبا للمنظمة بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) إلاً باليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تقادي القيود التي يفرضها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية. وبالمثل، يجب سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الصناعية بنفس هاتين العُمليتين. وتؤدي تكلفة هذه المعاملات غير المباشرة الهادفة إلى تقادي مصارف الولايات المتحدة إلى خسائر مالية كبيرة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد.

وتمتد الآثار المالية المترتبة على الحصار لتشمل أيضاً دفع ريع حقوق التأليف على أساس الحقوق الممنوحة بموجب الاتفاقية الدولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية. إذ لا يتمكن عدد من المصارف الوطنية من تلقيّ الودائع من الجمعية الكوبية للإدارة الجماعية للمؤلفين أو إرسالها إليها. وبالإضافة إلى ذلك، من غير الممكن ممارسة الحقوق استناداً إلى الاتفاقية المذكورة من خلال اتفاقات التمثيل المتبادل بين جمعيات الإدارة الجماعية في كوبا والولايات المتحدة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 شباط/فبراير 2023]

في إطار أنشطة المكتب الإقليمي للأمريكتين التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تكون كوبا في كثير جداً من الأحيان حاضرة من خلال ممثلها في الاجتماعات، والدورات التدريبية، وحلقات العمل، وتبادل البيانات المتعلقة بالأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، وكذلك المشاريع التي تغطي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وباستثناء عدم قدرة كوبا على استخدام منصة زوم لعقد اجتماعات افتراضية مع أعضاء الاتحاد الإقليمي الرابع (أمريكا الشمالية، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي)، الأمر الذي يحد من مشاركتهم في العمل المشترك، لم تواجه المنظمة خلال عام 2022 أي عناء أو قيود فيما يتعلق بكوبا والتعاون العلمي الإقليمي.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 شباط/فبراير 2023]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا مستمراً في الأنشطة العامة، بما في ذلك القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً في قطاع السياحة الكوبي، وكذلك على مساهمة البلد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونظرا للتراجع الاقتصادي الحالي الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا العالمية، فمن المرجح جدا أن يتباطأ انتعاش قطاع السياحة الكوبي مع مرور الوقت إذا ما استمرت هذه التدابير، وبالتالي قد تتعرض مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي والتنمية أيضا للخطر.

ويفيد أحدث تقرير عن "بارومتر السياحة العالمية" الصادر عن منظمة السياحة العالمية في كانون الثاني/يناير 2023، بأن أداء قطاع السياحة تحسّن بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. بيد أن وضع قطاع السياحة الكوبي يختلف بشكل ملحوظ عن وضع الوجهات الكاريبية الأخرى، حيث لا يزال عدد الوافدين في عام 2022 منخفضًا بنسبة 65 في المائة عن مستوياته في عام 2019.

ونتيجة لذلك، يمكن تحسين الأداء الحالي لقطاع السياحة وتعافي القطاع الكوبي بعد الجائحة تحسنا كبيرا إذا ما رُفعت أو خُففت التدابير التي تؤثر في السياحة.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2023]

يحدّد اتفاق مراكش لعام 1994 المنشئ لمنظمة التجارة العالمية نطاق عمل المنظمة ومهامها. فديباجة هذا الاتفاق تُسلّم بأن المساعي التجارية والاقتصادية ينبغي أن تجرى لأغراض منها رفع مستويات المعيشة، وكفالة العمالة الكاملة، والتمكين من الاستخدام الأمثل للموارد العالمية، بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة، وعلى نحو يتسق مع احتياجات الأعضاء وشواغلهم في مختلف مستويات التنمية. وتشدّد الديباجة أيضا على استصواب الترتيبات الموجهة إلى القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

وفيما يتصل بالفترة المشمولة، أُثيرت شفويا المسألة المشار إليها في قرار الجمعية العامة 7/77 في سياق اجتماعي المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية اللذين عقدا في 25 و 26 تموز/يوليه 2022؛ وفي التقرير السنوي لكوبا المقدم إلى المجلس العام، المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022؛ وخلال استعراض السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، الذي أجري يومي 14 و 16 كانون الأول/ديسمبر 2022. ففي اجتماع المجلس العام (WT/GC/M/200)، ذكرت كوبا أن التدابير التقييدية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة في إطار الحصار لا تزال تؤثر سلبا في التجارة والمعاملات المصرفية والاستثمار الأجنبي. وأفادت كوبا بأن الإجراءات، التي شددت منذ عام 2017، تقيد وصول الشركات الكوبية إلى الأسواق الدولية. وشددت كوبا أيضا على أن هذه التدابير كانت السبب في عرقلة جهودها الرامية إلى احتواء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما يرتبط بها من عواقب اقتصادية واجتماعية.

وأشير إلى المسألة أيضا في تقرير كوبا السنوي إلى المجلس العام بشأن تمديد إعفاءٍ مُنح بموجب القرار المؤرخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (WT/L/1128). وقد مُنحت كوبا هذا الإعفاء في الأصل بموجب القرار المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 1996 فيما يتعلق بالفقرة 6 من المادة الخامسة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وأشارت كوبا في التقرير إلى أن الظروف التي بررت تمديد الإعفاء في عام 2021 قد ازدادت سوءا، لا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19. وأعربت عن أسفها لاستمرار الولايات المتحدة في تطبيق التدابير البالغ عددها 243 تدبيرا التي فرضتها الإدارات السابقة.

وخلال مراجعة السياسة التجارية للولايات المتحدة، التي عقدت يومي 14 و 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، أثرت المسألة مرة أخرى. وأقرت كوبا بأن الولايات المتحدة تواصل تقديم مشروع مقرر بشأن إجراءات تعزيز الشفافية وتحسين الامتثال لشروط الإخطار بموجب اتفاقات المنظمة، ولكنها تتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة قدمت إخطارات مفصلة إلى مختلف هيئات المنظمة بشأن الأنظمة التي يقوم عليها الحصار المشار إليه المفروض على كوبا. وعلاوة على ذلك، ادعت كوبا أن هناك نمطا مطردا من عدم امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها بصفتها عضوا في المنظمة (WT/TPR/M/434).

رابعاً - الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها المنظمة الدولية للحماية المدنية

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2023]

يجعل الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي من المستحيل على المنظمة الدولية للحماية المدنية أن تفي بولايتها المتمثلة في مساعدة دولها الأعضاء، من قبيل كوبا، في التأهب لحالات الطوارئ وبناء قدراتها على التصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان.

وهذا ما تعتبره المنظمة أمرا غير إنساني وجائرا للناس العاديين الأبرياء في كوبا، الذين هم الأكثر عرضة للخطر في أي كارثة. ولذلك تؤيد المنظمة إنهاء الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا فوراً ودون تحفظات.

الاتحاد البرلماني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[8 شباط/فبراير 2023]

يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بأحكام قراره المعنون "هل لا تزال عمليات فرض الحصار وتوقيع الجزاءات الاقتصادية مقبولة أخلاقياً؟ وهل لا يزال لها تأثير؟ وهل تتناسب مع تحقيق أغراضها في عالم دائم التحول إلى المزيد من العولمة؟"، الذي اعتمد في الدورة 104 للمؤتمر البرلماني الدولي، المعقودة في جاكارتا، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2000. ووفقاً لذلك القرار، يكرر الاتحاد تأكيد أن الجزاءات الانفرادية تسبب معاناة لا مبرر لها لشعوب البلدان المعنية، ويعيد تأكيد معارضته قيام دولة (أو مجموعة من الدول) باعتماد قوانين أو تدابير أخرى يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وتهدف إلى إجبار أطراف ثالثة من الدول أو مواطنيها على تطبيق الجزاءات الاقتصادية التي تعتمدها⁽⁶¹⁾.

وعلاوة على ذلك، وتمشياً مع قرار الاتحاد المعنون "دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، الذي اعتمده جمعية الاتحاد في دورتها 136، المعقودة في دكا، في 5 نيسان/

(61) قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعتمد في الدورة 104 للمؤتمر البرلماني الدولي، جاكارتا، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2000.

أبريل 2017، يشدد الاتحاد على أن لشعب كل بلد الحق غير القابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي، والسعي بحرية إلى تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا للقانون الدولي (62).

ومن خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني، يعمل الاتحاد من أجل السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، والعمل المناخي، والتنمية المستدامة. واستمر في العمل بصفته منتدى رئيسيا متعدد الأطراف للحوار البرلماني، إذ عقد العديد من المحافل الدولية، بما في ذلك الدورة 144 لجمعية الاتحاد، التي عقدت في نوسا دوا، إندونيسيا، في آذار/مارس 2022، ودورتها 145، التي عقدت في كيغالي، في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وخلال تلك الاجتماعات، ناقشت البرلمانات الوطنية طائفة واسعة من القضايا الدولية التي تتطلب إيجاد حلول متعددة الأطراف وتقييم روابط جديدة للحوار والتعاون.

وفي السنوات السابقة، أشاد الاتحاد بمحاولات المشرعين الكوبيين والأمريكيين الرامية إلى تطبيع العلاقات من خلال الحوار. ويؤمن الاتحاد بأن الدبلوماسية البرلمانية يمكن أن تكون أداة لتعزيز التعاون، ويأمل أن يُرفع أخيرا، من خلال الجهود الدبلوماسية، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويعيد الاتحاد تأكيد تأييده لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويعرب عن تعاطفه مع الشعب الكوبي، الذي لا يزال يعاني من آثاره.

مركز الجنوب

[الأصل: بالإسبانية]

[17 آذار/مارس 2023]

مركز الجنوب هو منظمة حكومية دولية للبلدان النامية أنشئت عام 1994 عملا باتفاق عام 1994 الذي ينص على إنشاء مركز الجنوب، والذي أودع لدى الأمم المتحدة وفقا للتوصيات الواردة في التقرير المعنون "التحدي الذي يواجه الجنوب". وقد أعدت هذا التقرير لجنة الجنوب، ونظرت الجمعية العامة في النتائج الصادرة عنه في قرارها 155/46 ويتمتع مركز الجنوب بمركز المراقب في الجمعية العامة، ويتألف حاليا من 55 عضوا من البلدان النامية، ومنها كوبا. ويدعم المركز البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مصالحها المشتركة على الساحة الدولية. ويضطلع ببحوث موجهة نحو السياسات في مختلف المجالات الدولية بغية الإسهام في تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. ويضم مركز الجنوب صوته إلى المجتمع الدولي في إدانة التدابير القسرية الانفرادية، التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمس مبدأي تقرير المصير والتعاون الدولي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/RES/77/7) في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وكانت تلك السنة الثلاثين على التوالي التي يُتخذ فيها قرار بشأن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والمتأصل في الحرب الباردة. وكرر القرار وبين ما ورد في القرارات والتقارير والإعلانات

(62) قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعتمد في الدورة 136 لجمعية الاتحاد، دكا، 5 نيسان/أبريل 2017.

التي اعتمدها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الحكومية الدولية سابقا، والتي رفضت فيها استخدام التدابير القسرية الانفرادية من قبيل "الجزاءات التجارية المفروضة في شكل حصارات ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين البلدان المرسل والمستهدفة". وقد أدت الآثار المجتمعة لأزمة الطاقة والبيئة العالمية، والأثر التراكمي لثلاث سنوات من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى تفاقم عواقب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وإن إعادة إدراج كوبا بشكل تعسفي وغير مبرر في قائمة الدول الراضية للإرهاب من جانب إدارة ترامب في 11 كانون الثاني/يناير 2021، قبل أيام قليلة من نهاية ولايتها، تعزز العواقب السلبية للحصار وتكثف الصعوبات التي تواجهها كوبا في العديد من المجالات. فعلى سبيل المثال:

- 1 - تؤثر على المشاركة في التجارة الدولية وإجراء المعاملات المالية.
 - 2 - وتؤدي إلى بث الخوف وإلى خلق أثر الردع لدى الأطراف الثالثة، التي تمتنع عن إجراء المعاملات المالية والانخراط في الأنشطة التجارية والاستثمارية مع كيانات كوبية ومواطنين كوبيين بغية تجنب إمكانية إخضاعها لتدابير عقابية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.
 - 3 - ويتجلى هذا الأثر القسري المنطوي على التهريب في جميع مجالات الاقتصاد الكوبي.
 - 4 - ونتيجة لهذا التدبير، علقت مصارف عديدة عملياتها مع كوبا، بما في ذلك التحويلات اللازمة لشراء الأغذية والأدوية وقطع الغيار والسلع الأخرى من جانب السكان.
 - 5 - وقطعت عشرات البعثات الدبلوماسية الكوبية في مختلف أنحاء العالم علاقتها مع المصارف التي دأبت على تقديم الخدمات لها، وذلك خوفا من انتقام حكومة الولايات المتحدة.
 - 6 - ونتيجة لإدراج كوبا في القائمة، فإن الأشخاص الذين زاروا كوبا منذ 1 آذار/مارس 2011 غير قادرين على المشاركة في برنامج الإعفاء من تأشيرة الولايات المتحدة عن طريق النظام الإلكتروني للبلد من أجل الحصول على الإذن بالسفر. وهذا يشكل تهديدا لقطاع السياحة الكوبي، الذي يمثل واحدة من الصناعات الرئيسية في البلاد.
- وتجدر الإشارة إلى أن كوبا كانت قد أزيلت من القائمة في 29 أيار/مايو 2015، خلال ولاية الرئيس باراك أوباما.

تداعيات الحصار

كما ذُكر في التقارير السابقة التي قدمها مركز الجنوب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وصل الحصار المفروض على كوبا إلى مستويات جديدة بموجب قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996 الصادر عن الولايات المتحدة. ويتعارض هذا القانون بوضوح مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على وجوب أن تمتنع جميع الدول عن سن وتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليين.

وكما لاحظ المقرر الخاص الأول المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، فإن استخدام الجزاءات الاقتصادية لأغراض سياسية ينتهك حقوق الإنسان وقواعد السلوك الدولي، وإن تطبيق الجزاءات الانفرادية خارج الحدود الإقليمية يتعارض بوضوح مع القانون الدولي. وذكر أن "لجوء قوة كبرى إلى مركزها المهيمن في الساحة المالية الدولية [...] للتسبب في مصاعب اقتصادية لاقتصاد دول ذات سيادة يتعارض مع القانون الدولي، ويقوض حتما حقوق الإنسان لمواطنيها"⁽⁶³⁾.

ولا تزداد الآثار الضارة للتدابير القسرية الانفرادية إلا تقاماً في أوقات الجوائح. وكما لاحظ خبراء الأمم المتحدة، فإن "الجزاءات تجعل من الصعب أكثر على جميع السكان الحفاظ على صحتهم وتعرقل نقل السلع اللازمة للتنمية الاقتصادية، وتؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية، وتقوض الاستدامة البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"⁽⁶⁴⁾. وكان السكان الكوبيون ضحايا لهذه التدابير. وقد أثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة سلباً على حياة كل كوبي لما يقرب من 60 عاماً.

ولم تؤد أي اعتبارات إنسانية أو تضامنية إلى تخفيف الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة حتى خلال الفترات الحرجة لمرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19). ومن الأمثلة على ذلك منع "دخول المواد الصحية التي تبرع بها لكوبا مؤسس شركة Alibaba الصينية جاك ما، والتي تضمنت كمادات وكواشف تشخيصية وأجهزة للتنفس الرئوي الاصطناعي، وكلها أدوات حيوية لمكافحة كوفيد-19"⁽⁶⁵⁾. وقد زُعم أن "شركة الولايات المتحدة التي كانت ستنتقل المواد من الصين استندت إلى قانون هيلمز - بيرتون كسبب لعدم نقلها الشحنة إلى الجزيرة"⁽⁶⁶⁾.

وقال وزير خارجية كوبا، برونو رودريغيز، في بيانه الذي أدلى به أمام الأمم المتحدة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي عرض فيه مشروع القرار 7/77، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، إنه "خلال الأشهر الـ 14 الأولى من إدارة جوزيف بايدن، قُدرت الأضرار الناجمة عن الحصار بمبلغ 6 364 مليون دولار، أي أكثر من 15 مليون دولار يومياً".

وفي تقارير سابقة، أبرز مركز الجنوب التقدم الذي أحرزته كوبا - على الرغم من العقوبات والقيود التي يفرضها الحصار - فيما يتعلق بتطوير وإنتاج المنتجات الصيدلانية، بما في ذلك اللقاحات الجديدة وغيرها من المنتجات البيولوجية. وإن القدرات العلمية والتكنولوجية التي بنيت على مر السنين في كوبا، فضلاً عن مواطن القوة في قطاعها الطبي، قد أتاحت لها المشاركة في السباق لتطوير لقاحات ضد كوفيد-19. ومع الموافقة على لقاح Abdala في 9 تموز/يوليه 2021 للاستخدام في حالات الطوارئ، أصبحت كوبا أول بلد

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "US sanctions violate human (63) rights and international code of conduct, UN expert says", 6 May 2019.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Unilateral sanctions impinge (64) on right to development – UN experts", 11 August 2021.

Oxfam, "El bloqueo de Estados Unidos contra Cuba agrava la crisis por COVID-19 en la Isla", 3 April (65) 2020, متاح في الرابط: <https://www.oxfam.org/fr/node/12203>.

(66) المرجع نفسه.

في أمريكا اللاتينية يطور لقاحا لكوفيد-19. وتلا ذلك لفاح Soberana 2، الذي تمت الموافقة عليه في 20 آب/أغسطس 2021.

وبالمثل، وعلى الرغم من العقوبات والمشقة الناجمة عن التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد كوبا، بما في ذلك أثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية، فإن التزام كوبا القوي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم يتغير. وقد تجلّى ذلك من خلال عدد لا يحصى من أعمال التضامن مع البلدان النامية الأخرى (وحتى بعض البلدان المتقدمة النمو) خلال الجائحة الحالية، التي قَدِّمَت من خلالها المساعدة الطبية إلى 40 بلدا وإقليما. وينبغي أن تتلقى كوبا تضامنا مماثلا لفك الحصار غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة.

الاستنتاج

إن استمرار الحصار المالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من 60 عاما وإدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب يتنافيان مع نظام دولي قائم على القانون ويشكلان مظهرا صارخا من مظاهر ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية في انتهاك واضح لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. والآثار السلبية لهذه التدابير واضحة بقدر ما هي غير مقبولة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وعلى الرغم من ذلك، واصلت كوبا إظهار التزامها بالتضامن من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأيضا، في الوقت الحرج للجائحة، من خلال قدرتها على الإسهام في معالجة المشاكل العالمية مثل الحصول على العلاج الطبي واللقاحات.

وإن الوضع في كوبا يؤكد فقط الحاجة إلى تفكيك التدابير القسرية الانفرادية التي تقوض الحقوق السيادية، وإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان التي صوتت لصالح القرار 7/77 أن تستمر في التعاون لوضع حد للرفض غير العادل لحق كوبا في التنمية وتقرير المصير.